مجلة وادى النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية

الْقَضَايَا اَلِاجْتِمَاعِيَّة لِلتَّنْمِيَةِ الْمُسْتَدَامَةَ فِي مِصْر
تَحْلِيلَ سُوسْيولوجِيَّ فِي ضَوْءِ الْأَهْدَافِ الْإِنْمَائِيَّةِ (SDGs)

د. هَانِي مُحَمَّدِ بَهَاءِ الدِّين*

الْمُسْتَخْلَص:

اِسْتَهْدَفَ الدراسة بحث القضايا الاجتماعية للتنمية المستدامة في مصر ضمن أهداف التنمية المستدامة **(SDGs)**، وقوفًا على مؤشرات التحقق والانحسار في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي وتداعيات جائحة كورونا، باستخدام المنهج العلمي بأسلوبه الوصفي التحليلي والمقارنة الجزئية، وطريقة المسح الاجتماعي بالعينة، عبر تصميم أداة قياس استطلاعي بالتطبيق على عينة قصدية غير احتمالية من الأكاديميين والخبراء بلغت (١٠٣) مفردة، وجاءت نتائج الدراسة مؤكدة أن مصر لم تصل إلى التحقيق الكامل لأي هدف من أهداف التنمية المستدامة حتى اللحظة الراهنة، وذلك وفق التحليل الكيفي للتقارير الإنمائية للاستدامة، وتباينت حالة القضايا الاجتماعية مَيْدَانِيًّا، فقضايا (المساواة، والتعليم، والصحة، والسكان) جاءت متخلفة بدرجة متوسطة، أما قضايا (الإسكان، والأمن الاجتماعي)، فجاءت متقدمة بدرجة متوسطة، مع وجود العديد من التحديات لجميع القضايا يمكن التغلب عليها، وتباين أيضًا، وبشكل عام مستوى التأثير الناجم عن جائحة كورونا على الأهداف الإنمائية بين تأثير (سلبي للغاية، ومختلط وسلبي بشكل طفيف، ولايزال غير واضح). وأخيرا، تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع القضايا الاجتماعية للتنمية المستدامة في مصر تعزي إلى الخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة، باستثناء قضية المساواة والإنصاف الاجتماعي تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزي لمتغيري النوع ومحل الإقامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الأهداف الإنمائية (SDGs)، العدالة الاجتماعية، الإصلاح الاقتصادي، جائحة كورونا، رؤية مصر ٢٠٣٠.

*) مُدَرِّسُ عِلْمِ اِجْتِمَاعِ التَّنْمِيَةِ بِقِسْمِ عِلْمِ اَلِاجْتِمَاع بِكُلِّيَّةِ الْآدَابِ جَامِعَةَ السُّوَيْسِ.

(ISSN: 2536 - 9555)

Social Issues for Sustainable Development in Egypt Sociological Analysis in the Light of Development Goals (SDGs)

Dr. Hany M. Bahaa El-Din*

Abstract

The study aims at discussing the social issues of sustainable development in Egypt within the Sustainable Development Goals (**SDGs**), based on the indicators of verification and abating under the policies of economic reform and the consequences of the Corona pandemic, using the scientific approach in its analytical and partial comparison methods and the way of social survey in the sample. The results of the study confirmed that Egypt has not yet fully achieved any of the SDGs until now, according to the qualitative analysis of sustainability development reports, and the situation of social issues in the field has varied (Equality, education, health, population) were moderately underdeveloped, and issues (housing, social security) were moderately advanced, with many challenges to all issues that could be overcome, as well as varying, and, in general, the level of impact of the Corona pandemic on development goals between (very negative, slightly mixed and negative) impact. It is still unclear.) Finally, there were no statistically significant differences on all social issues of sustainable development in Egypt due to the social characteristics of the sample of the study, with the exception of the issue of equality and social equity, which showed statistically significant differences attributable to changes in gender and residence.

Key words: Sustainable Development, Development Goals (SDGs), Social Justice, Economic reform, the Corona pandemic (COVID-19), Vision of Egypt 2030.

*) A lecturer in Sociology of Development, Department of Sociology Faculty of Art Suez University.

نُقْطَةُ انْطِلَاق:

من أجل مجتمع مستدام؛ «إن فرصة الحياة أمامنا أكبر لو أنا كيفنا أنفسنا مع هذا الكوكب ونظرنا إليه مقدرين، لا متشككين ولا مستبدين» (كارسون، ٢٠٠٥: ٦). وسبيلنا هو العدالة الاجتماعية، ولكن ما هو الشيء الصحيح الذي يجب فعله؟ يُجيب **ساندال** (Sandel, 2010: 70)، إن إتاحة الفرص المتساوية أمام الجميع، ليست الحل الأمثل لتحقيق العدالة الاجتماعية، قائلا: **«إن السماح للجميع بدخول السباق هو أمر جيد، ولكن إذا بدأ المتسابقون من نقاط انطلاق مختلفة، لا يكون السباق عادلًا».**

أَوَّلًا: مَوْضُوعُ الدِّرَاسَةِ وَأَهَمِّيَّتِهَا:

ليس لدينا من سبيل لمعضلة التنمية في مصر سوي استراتيجية التنمية المستدامة من أجل بناء مستقبل أفضل؛ حيث توضح مؤشرات ودلائل مجتمع المخاطر أننا أمام محك جديد من التطور الحضاري والإنساني يحمل بين جوانبه العديد من التحديات والرسائل الإنسانية على مستوى الفكر والممارسة، لا سيما أن النموذج الاقتصادي المهيمن (الليبرالية الرأسمالية) هو "اقتصاد استخلاصي" يستنفد الموارد غير المتجددة، ويستغل الموارد المتجددة بدرجة أكبر من قدرتها على البقاء، ويتسبب في تشويه النظم البيئية مُحدثًا أضرارًا لا يمكن إصلاحها (Coates, 2003: 44-66). وللأسف فإن معظم المجتمعات منغمسون جِدًّا في نموذج الحداثة هذا إلى درجة أنهم غير قادرين على إدراك أن "البناءات والعمليات التي تقوم عليها الحياة اليومية هي السبب في الدمار البيئي والظلم الاجتماعي" (Coates, 2004: 27). يضاف إلى ذلك أن أنماط التنمية التقليدية السائدة التي انتهجتها الدول المتقدمة، وسارت على خطاها معظم الدول النامية، ومن بينها مصر أثبتت عدم جدواها في تحقيق تنمية مستدامة متكاملة وعادلة تضمن التوزيع العادل للثروة، وخلق فرص العمل اللائق دون إهدار للموارد الطبيعية والبيئية

(ISSN: 2536 - 9555)

والنظم الإيكولوجية. ونظرًا لتسارع وتيرة المتغيرات العالمية والطفرة السريعة وغير المسبوقة للتقدم التكنولوجي فقد بات التحول لأنماط إنتاج واستهلاك مستدامين ولسياسات التنمية المستدامة والعادلة ضرورة ملحة لجميع دول العالم (أباظة، ٢٠٢٠: ٢٧).

واستدراكًا لهذه الحالة المُلحة، ومع بداية الألفية الثانية، وبناءً على حركات عالمية استمرت أعوامًا بدأ المجتمع الدولي بتغيير نظرته للعالم بأهداف جديدة، مُجتمعًا بقادة دول العالم الأعضاء في الأمم المتحدة في سبتمبر عام ٢٠٠٠ لتدشين الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)، في (٨ أهداف، ٢١ غاية، ٦٠ مؤشرًا للقياس)؛ بموجبها تلتزم دول العالم بالسعي الحثيث نحو تحقيقها، أبرزها: مكافحة الفقر، والجوع، والمرض، والأمية، والتمييز ضد المرأة، والاستدامة البيئية، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. وتم تحديد إطار زمني للوصول إلى الأهداف المرسومة، وذلك بحلول عام ٢٠١٥م (United Nations, 2003: 140-144)، وبانتهاء المدى الزمني لتلك الاستراتيجية، والنجاحات المتحققة في كثير من جوانبها، إلا أن وتيرة التقدم كانت متفاوتة، ولا سيما في أفريقيا والدول الأقل نُمُوًّا والبلدان النامية، وانحرفت بعض تلك الأهداف عن مسارها الصحيح؛ فالتغييرات الإيجابية تطرأ على حياة أفقر الفقراء بوتيرة بطيئة للغاية في حين تتعرض المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في بعض البلدان للتراجع؛ ما يعني أن العمل لم ينته بعد وَلَابُدّ أن يستمر في حقبة إنمائية جديدة (الأمم المتحدة، ٢٠١٥: ٣، ٤). ولا سيما وأن طائفة من البلدان لم تتمكن من بلوغ العديد من الأهداف الإنمائية للألفية فهناك الكثير الذي يجب عمله، والعالم جميعه لم يزل يحتاج إلى التحول نحو مسار الاستدامة؛ لذلك أتت أهداف التنمية المستدامة العالمية (SDGs)، لتوجيه السياسات والدعم لخمسة عشر عامًا تالية تنتهي في ٢٠٣٠.

حيث أطلقت الأمم المتحدة الوثيقة النهائية للتنمية المستدامة **(SDGs)** في سبتمبر عام ٢٠١٥، بعنوان «تحويل عالمنا» (**Transforming our World**)، والتي جاءت كإطار مرجعي للمرحلة المقبلة، متضمنة (١٧ هدفًا، و١٦٩ غاية)، شملت أبعادًا جديدة في التنمية، منها التأكيد بشكل مباشر على ضرورة إعلاء قيم المساواة والعدل بين الدول، وبين الفئات المختلفة داخل المجتمع الواحد، على أن يكون ذلك دون تمييز على أي أساس، وأوصت بها جميع الفواعل حول العالم، مؤكدة في بيانها الختامي على أن أهداف التنمية المستدامة تتشابك ويؤثر بعضها على الآخر؛ ومن ثم تقتضي الضرورة تحقيق تلك الأهداف بصورة تكاملية. وتتمثل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في: القضاء على الفقر، والقضاء التام على الجوع، والصحة الجيدة والرفاه، والتعليم الجيد، والمساواة بين الجنسين، والمياه النظيفة والنظافة الصحية، وطاقة نظيفة وبأسعار معقولة، والعمل اللائق، ونمو الاقتصاد، والصناعة، والابتكار، والبنية التحتية، والحد من أوجه عدم المساواة، ومدن ومجتمعات محلية مستدامة، والاستهلاك والإنتاج المسؤولان، ومناخ أفضل، وحفظ الحياة تحت الماء وحفظ الحياة في البرية، والسلام والعدالة والمؤسسات القوية، وعقد الشراكة لتحقيق الأهداف (United Nations, 2015: 2-35).

ورغم الجهود العالمية والمحاولات الجادة لتحقيق مطلب التنمية المستدامة في جميع دول ومجتمعات العالم، فلا تزال تلك المحاولات قاصرة إلى حد كبير، بفعل تحديات التنمية التي تواجه العالم، والتي لن تتوقف أو يختف أثرها، فعلى سبيل المثال، ووفقا لتقارير رصد وتحليل تحقق أهداف التنمية المستدامة لا تزال إفريقيا بصفة عامة تحتل مراكز متدنية مقارنة ببقية قارات العالم في كل أهداف التنمية المستدامة. على صعيد الفقر، والجوع، والصحة والتعليم (United Nations. 2019: 22-57). وقد جاءت أزمة جائحة كورونا (COVID-19) وما أحدثته

(ISSN: 2536 - 9555)

من تقلبات عالمية لتضيف تحديًا جديدًا، وتترك تأثيراتها السلبية على أهداف التنمية واستدامتها، وفي هذا حذر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، عبر تقرير "نبض أهداف التنمية المستدامة ٢٠٢٠"، من أن أزمة جائحة كورونا ستجعل أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتنموية بعيدة المنال (UNCTAD, 2020).

أما المجتمع المصري، وحالته الإنمائية واستدامتها، فقد كان من ضمن الدول التي تبنت الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)، مُتطلعًا لتحقيق الحد الأدنى من التنمية بحلول عام ٢٠١٥، وفق أهدافها الثمانية، ونجحت مصر في تحقيق العديد من الأهداف على المستوى القومي، وعلى مستوى العديد من الأقاليم والمحافظات، وكانت تسير بخطى ثابتة نحو تحقيق البعض الآخر منها، بيد أن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها مصر وقتها حال دون تحقيق التقدم المنشود من تلك الأهداف (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط، ٢٠١٥: ٧). وفي ظل عالم يشهد تغيرات جذرية مع ظهور تحديات ومطالب جديدة، ورغبة من المجتمع في استكمال عملية إنمائه، تبني الدستور المصري الصادر في عام ٢٠١٤م منهجية التنمية المستدامة حيث نصت المادة (٢٧)، «يهدف النظام الاقتصادي إلى تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر» (الجريدة الرسمية، ٢٠١٤: ١١).

وتماهيًا مع إعلان أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، أعلنت مصر هي الأخرى في (فبراير ٢٠١٦) «إستراتيجية التنمية المستدامة (SDS): رؤية مصر ٢٠٣٠»، والتي تمثل خارطة طريق شاملة ومتكاملة للتنمية المستدامة على مدى الـ ١٥ عامًا القادمة للوصول إلى مصر الجديدة بحلول عام ٢٠٣٠، اتكاءً على

العدالة والتنمية المستدامة، ذات اقتصاد تنافسي ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة، يستثمر عبقرية المكان والإنسان ويرقى بجودة حياة وسعادة المصريين. وتعتمد الاستراتيجية على ثلاث محاور رئيسية، واثنتي عشر ركيزة؛ هي: المحور الاقتصادي مشتملًا على: (التنمية الاقتصادية، الطاقة، الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية)، والمحور الاجتماعي، مشتملًا على: (التعليم، والمعرفة والابتكار والبحث العلمي، والصحة، والثقافة، والعدالة الاجتماعية)، والمحور البيئي مشتملًا على: (البيئة، والتنمية العمرانية). مضافًا إليهما ركيزتي: (السياسة الداخلية، والأمن القومي والسياسة الخارجية، الصحة). وتشمل الأهداف التفصيلية للاستراتيجية أن تصبح مصر من أفضل ٣٠ دولة في العالم من حيث حجم الاقتصاد، تنافسية الأسواق، التنمية البشرية، مكافحة الفساد وجودة الحياة (وزارة التخطيط، ٢٠١٦: ١٢، ١٣).

ونحو التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومعالجة الاختلالات الاقتصادية التي يعيشها المجتمع المصري؛ وإنفاذًا لرؤية مصر ٢٠٣٠، أقدمت الحكومة المصرية على توقيع برنامج للإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي وبتوصيته في ١١ نوفمبر٢٠١٦، يمتد لثلاث سنوات (٢٠١٦-٢٠١٩)، تقترض بمقتضاه قرضًا بقيمة ١٢ مليار دولار أمريكي، وتلتزم بموجبه بعدد من الإجراءات التصحيحية للاقتصاد، مستهدفًا العمل على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستدامة؛ لكبح عجز الموازنة العامة للدولة، وخفض الدين الحكومي والعجز في ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى تخفيض معدل التضخم، ودفع عمليات التشغيل، وتحسين مناخ الإنتاج والاستثمار والتصدير، والقيام بإجراءات للتقشف المالي، منها: زيادة الإيرادات، وخفض الإنفاق الحكومي، وترشيد الدعم المحلي، والإلغاء التدريجي لدعم الوقود، وتحسين كفاءة هيكل النفقات للإنفاق ذي الأولوية العالية، مثل البنية التحتية والصحة والتعليم، وتعزيز

(ISSN: 2536 - 9555)

شبكة الأمان الاجتماعي لحماية المستضعفين أثناء عملية التكيف (IMF, 2016).

ويلقي هذا البرنامج الإصلاحي الكثير من المخاوف والتحديات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، رغم توصيات صندوق النقد الدولي بأن إجراءاته تحقق الاستقرار في النظام الاقتصادي المصري، وتسمح له استجماع قواه (IMF, 2017). إلا أن الدراسات الموثوقة تتوقع أن تؤثر السياسات الاقتصادية الجديدة على الفقراء بطرق مباشرة وغير مباشرة تشتمل الطرق المباشرة على وقع هذه السياسات على دخول العاملين خصوصًا بالقطاع العام، بينما تشتمل القنوات غير المباشرة على ارتفاع أسعار السلع والخدمات والعمالة ومعدل التضخم. كما أن إلغاء الدعم على السلع والخدمات التي يستخدمها الفقراء سيؤدي إلى تعميق الفقر، كما تعكسه فجوة الفقر وذلك لأنه يزيد من تكلفه مقابلة الحاجات الغذائية للفقراء (عبد القادر، ٢٠١٦: ٢-٥). وتشير التجربة المصرية مع برنامج الإصلاح خلال العقد الماضي، إلى عدم ارتباط النمو الاقتصادي بالضرورة بتحسن مستوى معيشة الشرائح المختلفة، بل قد يصاحب النمو الاقتصادي والانتعاش، تدهور أوضاع شرائح من متوسطي الدخل، وانضمامهم إلى السكان تحت خط الفقر، على الأقل في الأجل القصير. وبالتالي، فقد لا يكفي فقط تحقيق النمو الاقتصادي الإجمالي كآلية رئيسية لتعزيز رفاهية المجتمع، بل قد يتطلب الأمر كذلك إجراءات إضافية لضمان أن يشمل النمو الاقتصادي أكبر قاعدة ممكنة من المستفيدين من عائداته (سليمان، ٢٠١٨: ١٣).

وأظهرت نتائج التطبيق الفعلي لبرنامج الإصلاح عن تحقيق عدد من النجاحات المستهدفة، على رأسها ارتفاع معدل النمو الاقتصادي خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ حيث بلغ ما نسبته (٥.٦ %)، وعبر تسلسل زمني لمعدل نمو الاقتصاد المصري خلال الفترة من العام المالي ٢٠١٣/١٢ حتى

٢٠٢٠/١٩، نلحظ تحسن معدلات ذلك النمو بدءًا من (٢.٢%) للعام ٢٠١٣/١٢، (٢.٩%) للعام ٢٠١٤/١٣، (٤.٤%) للعام ٢٠١٥/١٤، (٤.٣%) للعام ٢٠١٦/١٥، (٤.٢%) للعام ٢٠١٧/١٦، (٥.٣%) للعام ٢٠١٨/١٧، (٥.٦%) للعام ٢٠١٩/١٨، ليشهد بعد ذلك انخفاضًا ملحوظًا نسبته (٣.٦%) للعام ٢٠٢٠/١٩ نتيجة أزمة جائحة كورونا كما يظهر في الشكل رقم (١) التالي:

شكل رقم (١).

معدل نمو الاقتصاد المصري خلال العام المالي (٢٠١٣/٢٠١٢) وحتى العام (٢٠٢٠/٢٠١٩).

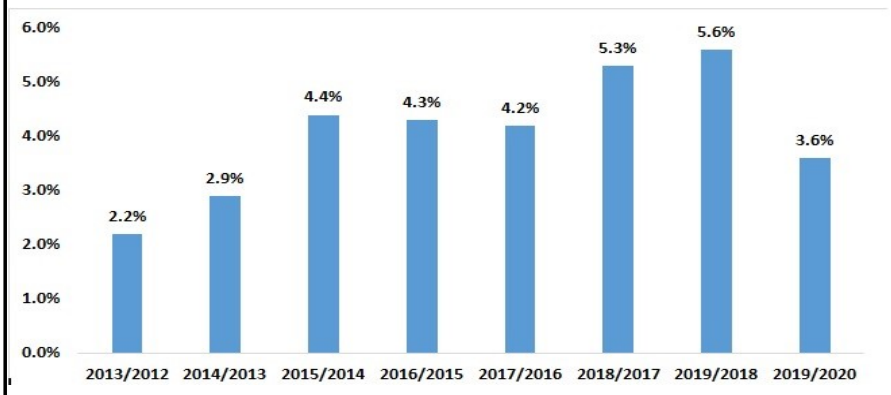

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، والبنك المركزي المصري، ٢٠٢٠.

وكذلك فقد تراجعت نسبة العجز الأولى في الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٣,٥٪ في العام المالي ٢٠١٦/١٥ إلى ١.٨% في العام ٢٠١٧/١٦، وصولا إلى تحقيق فائض أولى بنسبة ٠.٢% خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧، وهو أول فائض أولى في الموازنة المصرية منذ عقود (وزارة المالية المصرية، ٢٠١٨). وأرجع صندوق النقد الدولي تحسن مؤشرات الاقتصاد القومي وخروج مصر من أزمتها المالية إلى التزام مصر بتنفيذ برنامج الإصلاح

(ISSN: 2536 - 9555)

الاقتصادي والأداء الإيجابي للاقتصاد المصري بشكل عام (IMF, 2018: 353-356).

وفي تقدير الدراسة، أنه وبالرغم من تحسن بعض هذه المؤشرات كما هو وارد عاليًا إلا أنها ليست دليلًا دامغًا على نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي، فدروس المجتمع المصري تنبأ أن مصر كانت تحقق معدل نمو اقتصادي بلغ أكثر من ٧٪ قبيل ثورة ٢٥ يناير، ولكن لم يشعر أغلب المصريين بثمار ذلك النمو المتحقق لانعدام كفاءة توزيعه بشكل عادل وكفء (البيلي، ٢٠١٨: ١٢٣). وحتى لا يكون الحديث انطباعيًا تشير التقديرات الرسمية، إلى أن إجراءات برنامج الإصلاح خاصة بعد اتخاذ قرار تحرير سعر الصرف أدت إلى ارتفاع معدل التضخم السنوي إلى مستويات قياسية وصلت إلى ٢٣،٣٪ في العام المالي ٢٠١٧/١٦ (وزارة المالية المصرية، ٢٠١٨: ٥). وأضاف البنك الدولي في تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد المصري، أن معدل التضخم سجل العام المالي ٢٠١٩/١٨ نحو ١٣.٩% مقابل ٢١.٦% في العام المالي السابق عليه (World Bank, 2020: 152-153). ومن المنطقي أن يكون لهذا التضخم آثار سلبية على معظم فئات المجتمع المصري، ولكن تزداد أعباؤه على الفقراء ومحدودي الدخل، بل والطبقة المتوسطة، خاصة بعد اتخاذ قرار تحرير سعر صرف الجنيه أمام الدولار الذي تسبب في مضاعفة أسعار السلع.

وفي جانب زيادة الإيرادات، ونتيجة لعدم قدرة الدولة على توسعة قاعدة الضريبة ورفع إسهام ضريبة الدخل بشكل كاف في الإيرادات العامة، تم تعويضه من خلال ضريبية القيمة المضافة. حيث زادت العائدات من الضرائب غير المباشرة أي التي لا تفرض على الدخول، بل على السلع التي يشتريها المستهلكين خلال عام ٢٠١٧/١٦ عن العام السابق له بنحو ٣٤%، وزاد نصيبها في الناتج من ٤.٣% خلال عام ٢٠١٥/١٤ إلى ٦.١% خلال موازنة ٢٠١٨/١٧. وكانت

النتيجة ارتفاع كبير في الأسعار، مع توليد محدود للوظائف، واستمر الدين العام في التزايد، والذي تحول جانب منه لديون أجنبية تهدف لمساندة الاحتياط النقدي الأجنبي اللازم للحفاظ على قيمة العملة المحلية من التدهور (عبد الحليم، ٢٠١٩: ١٢٨).

ونتيجة لهذا الارتفاع في تكلفة السلع والخدمات للمستهلكين، تكشف مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك للعام ٢٠١٨/١٧م إلى ارتفاع نسبة الفقر في مصر حيث وصلت إلى ٣٢.٥% مقابل ٢٧.٨% وفقًا لنتائج بحوث عام ٢٠١٥ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،٢٠١٩: ٧٠-٧٥). وجاءت نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك للعام ٢٠٢٠/١٩م لتعلن انخفاض نسبة الفقر في مصر عن نظيرتها في مسح ٢٠١٨/١٧ لتصل إلى حوالي ٢٩.٧٤ مقارنة ٣٢.٥٠ على التوالي. ومع ذلك ارتفع متوسط الإنفاق الكلى للأسرة في السنة لهذا البحث ليصل إلى ٦١.٩ ألف جنيهًا مقابل ٥٣.٧ ألف جنيهًا في البحث السابق (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠). وتعكس هذه المؤشرات جميعها حقيقة أنها سياسات تضخيمه في المقام الأول، تهدد بتزايد معدلات الحرمان المطلق والنسبي، بل واستنزاف الكادحين وإفقارهم بسبب إجبار الأسر المصرية على خفض إنفاقها على الاحتياجات الضرورية من الغذاء، والكساء، والصحة، والتعليم. وتدلل الشواهد الميدانية على هذا الاستنتاج، عبر عدد من الدراسات السوسيو تنموية، منها دراسة (عبد المجيد، والحيطي، ٢٠١٩: ٥٥)، والتي توصلت إلى أن تنفيذ الحكومة المصرية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي (نوفمبر ٢٠١٦) لن يحقق التنمية الحقيقية للمصريين، خاصة أن الاقتراض من صندوق النقد والبنك الدوليين يرتبط بالعديد من الاشتراطات التي تُعد غير مناسبة لتحقيق تطلعات النسبة الأكبر والقطاعات العريضة من المجتمع. وبالتالي فهذا

(ISSN: 2536 - 9555)

البرنامج لم يحقق تنمية ذات أبعاد اجتماعية، قائمة بالأساس على توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل أفراد المجتمع.

وتؤكد دراسة (Zainalabidin, 2019: 1-5)، أن الإجراءات الاقتصادية التي أخذتها الدولة تنفيذًا لبرنامج الإصلاح الاقتصادي لتحسين هيكل الاقتصاد المصري وتحقيق التنمية المستدامة في القطاعات المختلفة، زادت معها هموم الطبقة الوسطى ولم يعادلها حضور مادي أو معنوي، حيث هبوط آلاف من الأسر في الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى سَنَوِيًّا إلى أحزمة الفقر، بدلًا من أن تصعد لأعلى أو تحافظ على مكانتها ضمن الطبقة الدنيا نتيجة ثبات دخولها والانخفاض المتوالي لقيمة الجنيه المصري الذي خسر ٦٠% من قيمته بعد قرار التعويم. وفي نفس السياق، تؤكد دراسة (العربي، ٢٠١٨: ٢٦٩)، أن سياسات الإصلاح الاقتصادية لم تتمكن من التصدي للفقر وزيادة معدلات البطالة وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، كما أن ثمار تلك الإصلاحات لم تنتقل إلى المواطن العادي، حيث أدى التوقف عن سياسة التسعير الجبرى وتحرير سعر الصرف وتعويم الجنيه، وتحرير أسعار الطاقة، وارتفاع أسعار السلع والخدمات المختلفة. إلخ. إلى تآكل دخول الغالبية العظمى من الطبقة الوسطى في ظل ثبات الأجور أو تحركها جُزْئِيًّا بما لا يلي الاحتياجات الأساسية لأبناء هذه الطبقة التي يتوقع أعضاؤها مزيد من الإفقار في المستقبل.

وفي خضم متابعة تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة لمصر ٢٠٣٠، ولمواكبة التغييرات التي طرأت على السياق المحلي والإقليمي والعالمي، قررت مصر في مطلع عام ٢٠١٨ تحديث أجندتها للتنمية المستدامة لتصبح أكثر انسجامًا مع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وتؤكد الرؤية المُحدثة على تناول وتداخل كل القضايا من منظور الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة والاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وركائزها العشرة باعتبارها رؤية إنمائية شاملة. ويشمل **البعد الاقتصادي:**

الاقتصاد القائم على المعرفة والنمو الاحتوائي، والطاقة المستدامة، وإدارة عامة كفء وفاعلة، تدير موارد الدولة بكفاءة وعدالة ومرونة، وتكون خاضعة للمحاسبة، وتعظيم رضاء المواطنين والاستجابة لاحتياجاتهم (وهذا البعد يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة أرقام (٨، ٩، ١٢، ١٦، ١٧)، ويشمل **البعد الاجتماعي:** العدالة الاجتماعية بما تعنيه من صحة، تعليم، خدمات أساسية، حماية اجتماعية، تقليل التفاوت بين الطبقات (وهذا البعد يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة، أرقام (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٨، ١٠). ويشمل **البعد البيئي:** إدارة المياه والموارد الطبيعية، والتخطيط الحضري، وإدارة أخطار المُناخ والكوارث (وهذا البعد يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة أرقام (٦، ٧، ١١، ١٣، ١٤، ١٥) (أحمد، ٢٠١٨: ٧٩).

وأخيرًا، أتت التقلبات العالمية الناجمة عن تفشي جائحة كورونا (19-COVID)، لِتُحدث تأثيرات سلبية علي العديد من المؤشرات التنموية بالمجتمع المصري، حيث عملت على تثبيط النمو، والذي انخفضت نسبته من ٦.٥٪ في السنة المالية ٢٠١٩ إلى ٥.٣% في السنة المالية ٢٠٢٠، وصولًا إلى ٢.٣٪ في السنة المالية ٢٠٢١، إلى جانب تقويض مصادر الدخل الخارجية، وتعطيل الضبط المالي، وتباطأ النشاط الاقتصادي، وتفاقم التحديات طويلة الأمد، ومن ثم تتفاقم الصعوبات الاجتماعية بسبب فقدان الوظائف الذي أعقب ذلك، فضلًا عن تنفيذ تدابير التباعد الاجتماعي، حيث تم فقدان حوالي ٢.٧ مليون وظيفة خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٠، لتصل البطالة لتصل إلى ٩.٦ ٪ مع نهاية العام ٢٠٢٠/١٩ من ٧.٧٪ عام ٢٠١٨/١٩، وتركزت خسائر التوظيف بشكل أساسي في تجارة التجزئة والبيع الكامل والتصنيع والسياحة والنقل والبناء، خاصة بين العمال غير الرسميين (World Bank, 2020: 152-153). ومن المرجح أن تدفع جائحة كورونا العديد من الأسر إلى براثن الفقر، وتلقي في الوقت ذاته

(ISSN: 2536 - 9555)

تهديدًا لأهداف التنمية المستدامة، وتجعل من تحققها غاية بعيدة المنال، وفق مداها الزمني أو حتى في المستقبل القريب (UNCTAD. 2020).

وتأسيسًا، على ما سبق تتأتى أهمية البحث من الناحيتين النظرية والتطبيقية على النحو التالي:

فالأهمية النظرية: تحاول تحديد المُقترب والبراديم Paradigm السوسيو تنموي الناجز في تجسير فجوات التنمية المستدامة، وتعزيز الاستدامة الاجتماعية، انطلاقًا من افتراض عام مفادُه أن عملية تطوير وتحسين مؤشرات القضايا الاجتماعية المرتبطة بالعدالة الاجتماعية يُمكن أن تكون مُدخلًا ملائمًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والمجتمع المصري.

أما **الأهمية التطبيقية:** فتبرز من أهمية التنمية المستدامة ذاتها، وعليه، ثمة ضرورة لتحليل القضايا الاجتماعية للتنمية المستدامة في مصر ضمن أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في ضوء الإجراءات والسياسات التي ينتهجها المجتمع المصري لتحقيق تلك الأهداف، والتحديات التي يطرحها السياق العالمي والمحلي (جائحة كورونا أنموذجًا)، وتهدد بانعدام فرص تحققها، وفق المدى الزمني المعلن لتلك الأهداف الإنمائية.

ثَانِياً: أَهْدَاف الدِّرَاسَة وَتَسَاؤُلَاتهَا:

ينطلق البحث من هدف رئيس، يسعى لتحليل القضايا الاجتماعية للتنمية المستدامة في مصر ضمن أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، وقوفًا على مؤشرات التحقق والانحسار والمتطلبات الواجب توافرها، لا سيما في ضوء الإجراءات والسياسات التي ينتهجها المجتمع المصري لتحقيق تلك الأهداف، والتحديات التي يطرحها السياق الاجتماعي الدولي والمصري. وتحقيقًا لهذا الهدف صِيغت مجموعة من التساؤلات، منها:

- ماهية التنمية المستدامة وقضاياها الاجتماعية ومؤشراتها، وموقعها ضمن أهداف التنمية المستدامة؟
- هل ثمة مُقترب سوسولوجي لفهم وتعزيز عمليات التنمية المستدامة، وتجسير فجوات التطبيق؟
- ماهية الإجراءات والسياسات التي ينتهجها المجتمع المصري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- ما مدى التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في القضايا الاجتماعية ذات الصلة، والحالة المصرية؟
- ما مدى الانحسار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في القضايا الاجتماعية ذات الصلة، والحالة المصرية؟
- ما التحديات التي تقلل أو تهدد بانعدام فرص تحقق أهداف التنمية المستدامة في الحالة المصرية، والمتطلبات الواجب توافرها؟
- هل ثمة فروق ذات دلالة إحصائية في القضايا الاجتماعية للتنمية المستدامة تعزي إلى الخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة؟

ثَالِثًا: الْمَفَاهِيمُ وَالْقَضَايَا الْأَسَاسِيَّةُ:

ثمة مجموعة من المفاهيم والقضايا يفرضها طبيعة موضوع البحث، على النحو التالي:

(٣-١) التَّنْمِيَةُ الْمُسْتَدَامَةَ: التَّأْصِيلُ وَمِعْيَارِيَّةُ الْمَفْهُومِ.

لا تمثل التنمية المستدامة Sustainable Development ظاهرة اهتمام جديدة، حيث سعي إليها الناس في الحضارات القديمة، وبرزت في كتابات فلاسفة الإغريق أمثال أفلاطون وأرسطو، وفي إطار مفاهيم التنمية العديدة الأخرى، التي عرفها الفكر التنموي في مراحل زمنية سابقة ومتباينة، غير أن هذا الاهتمام لم يأخذ أُطُرًا منهجية إلا في النصف الثاني من القرن الماضي بعد تنامي الطلب

(ISSN: 2536 - 9555)

الاجتماعي للاستدامة (زيمرمان، ٢٠٠٦: ١١). وتولدت عبر تدفق عدد من الكتابات الرافضة لنموذج التنمية الحالي (نموذج الحداثة)؛ الذي يمعن في الإنتاج والاستهلاك غير المستدام دون اعتبار للآثار السلبية التي يتركها على البيئة والمجتمع والاقتصاد، فكانت الدعوة إلى نموذج تنموي بديل يعمل على التوفيق بين متطلبات التنمية والحفاظ على بيئة ومجتمع سليم ومستدام. عبر عدد من الكتابات منها:

صدور كتاب «الربيع الصامت The Silent Spring» لـ «راشيل كارسون Rachel Carson»، في العام (١٩٦٢)، والذي لفت الانتباه إلى التأثير البيئي المدمر الناتج عن الاستخدام غير المسؤول للمبيدات الحشرية في الزراعة، وأنها تُلحق أبلغ الضرر بجوانب شتى من حياة البشر، كما تؤدى إلى هلاك العديد من الأنواع والفصائل الحية ومنها الطيور التي لم يعد يسمع لها صوت عند قدوم الربيع الذي أصبح صامتًا بغير نشيد أو هديل أو غناء. ووجد هذا المؤلف طريقه إلى برلمان الولايات المتحدة، ودُعيت صاحبته للإدلاء بشهادتها أمام لجنة الكونجرس الفرعية المعنية بموضوع المبيدات الحشرية، لبحث تحذيراتها من نتائجها الفادحة (Carson, 1962). وفي العام (١٩٧٢) صدر كتاب «حدود النمو The Limits to Growth»، كتقرير لمشروع نادي روما حول مأزق الجنس البشري، مُعلنًا أن استمرار النمو السكاني الأسى، والنمو الاقتصادي في المستقبل غير متسق مع محدودية موارد الأرض، وفي غضون مئة عام سيصل النمو إلى حده الأقصى، مما يؤدي إلى تجاوز مستقبلي وانهيار. وعليه يبحث في ضرورة الاستقرار البيئي والاقتصادي الذي يتصف بالاستدامة (Meadows, et al, 1972).

وظهر في العام (١٩٨١) كتاب «بناء مجتمع مستدام Building a Sustainable Society»، لمؤلفه ليستر براون Lester Brown، يبحث فيه

الطريق إلى الاستدامة عبر فحص عدد من القضايا، منها: النمو السكاني، والحفاظ على الموارد الطبيعية، والطاقة المتجددة، والقيم المتغيرة، وأساليب الحياة الأبسط، وصولًا إلى شكل المجتمع المستدام (Brown, 1981). وفي العام (١٩٨٤)، برز "أطلس إدارة الكوكب"، وهو أكثر مسح رائد لحالة كوكبنا، ويناقش كيف يمكننا استخدام التقنية بحكمة لتعزيز الانسجام بين البيئة وأنفسنا، وإدارة مواردنا، واحترام التوازن الدقيق للحياة على الأرض (Myers, 1984). وتم تحديث هذا الأطلس فيما بعد لمواجهة تحديات الألفية الجديدة (Myers, et al, 2005).

وعبر العديد من التقارير الدولية، وسيرورة من المفاوضات التي تراكمت عبر الزمن، تولد مفهوم التنمية المستدامة، مع مطلع السبعينيات من القرن العشرين وعقد مؤتمر الأمم المتحدة الأول عن «البيئة البشرية». في أستكهولم بالسويد عام ١٩٧٢، لاستعراض دقيق للأثر البشري الشامل على البيئة، فيما يشكل مُحاولة لصياغة نظرة عامة وأساسية على الأسلوب الذي يتيح التصدي لتحدي الحفاظ على البيئة البشرية وتعزيزها. وقد نتج عنه قرار بإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) (هاندل، ٢٠١٢: ١). وفي العام ١٩٨٧ أنشأت الأمم المتحدة لجنة دولية لدراسة قضايا البيئة والتنمية، عرفت بلجنة برونتلاند (Brundtland Commission)، صدر عنها تقرير بعنوان «مستقبلنا المشترك» (Our Common Future)، أكد على أهمية تبني دول العالم نمط التنمية المستدامة والذي يجب أن يأخذ في الاعتبار ثلاثة أبعاد للتنمية: الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي عند صياغة السياسات والخطط والبرامج وبما لا ينتج عنه حرمان الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية وحقها في تنمية متوازنة وعادلة تضمن حياة أفضل للإنسان (United Nations, 1987). ولقد أضيف مؤخرًا بعد رابع وهو «الحوكمة».

(ISSN: 2536 - 9555)

وقد تلي هذه الجهود، مؤتمر الأمم المتحد الثاني حول «البيئة والتنمية» في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام (١٩٩٢)، المعروف باسم (قمة الأرض)، ليعلن «أجندة أعمال القرن الحادي والعشرين» متضمنًا مدونات العمل في سائر أوجه النشاط الاجتماعي والاقتصادي والعلمي والتنظيمي، عبر (٢٧) مبدئًا مرغوبًا به، يدعو إلى ضرورة تحقيق العدالة بين الأجيال في توزيع الموارد الطبيعية، وإقرار اتفاقيتين لصون التنوع البيولوجي، والتغير المناخي، وقد أعطي هذا المؤتمر دلالة على تطور مفهوم التنمية المستدامة، واعتبار البيئة عنصرا جَوْهَرِيًّا في التنمية وليست رفاهية (United Nations, 1992). وبالبناء على ما سبق، وفي مطلع الألفية الثانية في العام ٢٠٠٠ تم إعلان (الأهداف الإنمائية للألفية Millennium Development Goals, MDGs)، وتم التأكيد عليها في (القمة العالمية للتنمية المستدامة World Summit on Sustainable Development, WSSD) في العام ٢٠٠٢ (الأمم المتحدة، ٢٠٠٢). ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (**Rio 20**) في العام ٢٠١٢، تحت شعار المستقبل الذي نريده (The Future we Want)، مؤكدًا على أن أهداف التنمية المستدامة، ينبغي أن تعالج وتدمج بطريقة متوازنة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وروابطها المشتركة، وأن تكون ذا منحي عملي وقابلة للتطبيق على جميع الدول (United Nations. 2012:4). وصولًا لمؤتمر «تحويل عالمنا»، والإعلان عن انطلاق أهداف التنمية المستدامة (Sustainable Development Goals (SDGs)، لمواصلة مسيرة الأهداف الإنمائية، وإنجاز ما لم يتحقق في إطارها بحلول عام ٢٠٣٠ (United Nations, 2015: 2-35). وهذا من ناحية التأصيل التاريخي للمفهوم.

أما من حيث التعريف، فبرغم الالتزام الدولي تجاه التنمية المستدامة وبرغم أنها قد تبدو للوهلة الأولى واضحة إلا أنها قد عرفت وفهمت وطبقت بطرق مختلفة

جِدًّا، مما تسبب في درجة عالية من الغموض حول معنى المفهوم الذي يعتبر من المفاهيم الصعبة، والمراوغة، والمخادعة. وإشارات ذلك واضحة في كتابات عدد من الباحثين، منهم من ذهب إلى وصف المصطلح بكونه: عبارة غامضة لكنها خلاقة، وأنه مفهوم جذاب لكنه زلق (Mitchell & Dorling, 2003)، أو أن: فكرة التنمية المستدامة محفوفة بالتناقضات (Redclift, 1993)، وأن: غموضها يمكنها من تجاوز التوترات الكامنة في معناها (O'Riordan,2000). وإن: التنمية المستدامة عبارة مفرطة الاستخدام ومُساء فهمها (Mawhinney, 2002)، لكن في الوقت نفسه لا يمكن فصل التنمية المستدامة عن التطور الكامل للمجتمع (Barbier, 2009).

وهكذا، تعددت تعريفاتها حيث أورد (Fowke & Prasad, 2010: 61-66)، أكثر من ثمانين تعريفًا مُختلفًا وفي الغالب متنافسًا وأحيانًا متناقضًا للمفهوم، ومع ذلك فثمة حَدًّا أدنى من المعايير المشتركة بين تلك التعريفات والتفسيرات المختلفة، يوجزها (Grosskurth & Rotmans, 2005: 135-151)، في أربع خصائص رئيسة، يشير **أولها:** إلى أن التنمية المستدامة تمثل ظاهرة عبر جيليه، أي أنها عملية تحويل من جيل إلى آخر، تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين يتراوح مداها بين ٢٥ إلى ٥٠ سنة. **وثانيها،** مستوى القياس فالتنمية المستدامة هي عملية تحدث في مستويات عدة تتفاوت بين (العالمي، الإقليمي، المحلي). ما يعنى أن ما يعتبر مُستدامًا على المستوى القومي ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي. **وثالثها،** تعدد مجالاتها بين (الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي)، وتباين التعريف وفقًا لكل مجال من تلك المجالات منفردًا ومجتمعًا مع ضرورة تحديد العلاقات المتداخلة بينها. **وأخيرًا،** تباين وتعدد منظورات التفسير، حيث يعمل كل تعريف على تقدير للاحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية وكيفية الإيفاء بها، غير أنه لا يمكن لأي تقدير منها أن يكون

(ISSN: 2536 - 9555)

مَوْضُوعِيًّا، ومحاولاته دومًا محاطة بعدم اليقين.

إلا أن ثمة تعريفًا مِعْيَارِيًّا للتنمية المستدامة نظرًا لاستخدامه الشائع وتكرار اقتباسه في المراجع المعنية بهذا الموضوع، وهو تعريف لجنة برونتلاند، والذي عرفها على أنها «التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها» (United Nations. 1987: 43). ويشتمل هذا التعريف على مفهومين أساسيين، مفهوم الحاجات وخصوصًا الحاجات الأساسية لفقراء العالم، والتي ينبغي أن تعطي لها الأولوية المطلقة، وفكرة الحدود أو القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل.

وعلي هدي من التعريف المعياري للتنمية المستدامة، توالت تعريفاتها الإيضاحية منها، التعريف **بمنظور اقتصادي** لـ (روبرت سولو Robert Solow)، بأنها تعنى عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال القادمة والمحافظة على الوضع الذي ورثه الأجيال؛ مُعتبرًا مفهوم الطاقة الإنتاجية ليست فقط الموارد الاستهلاكية التي تستهلكها الأجيال الحالية، بل تتعدى ذلك وتتسع، لتشمل إلى جانبها المادي الجانب المعنوي أو المعرفي والتي تشمل على طبيعة وحجم الادخار ونوعية الاستثمار لفائض القيمة، بالإضافة إلى مبدأ الاستهلاك الرشيد للموارد الاقتصادية الحالية والمستقبلية (Solow,1991: 179-187). ومنها التعريف **بمنظور بيئي**، حيث عرّف قاموس ويبستر Webster التنمية المستدامة على أنها «تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جُزْئِيًّا أو كُلِّيًّا». وعرفها (وليم رولكز هاوس W. Ruckelshaus) مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها «تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة» (أبو زنط وغنيم،

٢٠٠٦: ١٥٦). **وتُعرَّف التنمية المستدامة أيضًا بأنها:** «عملية تغيير يتم فيها استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات، وتوجيه التطور التكنولوجي، والتغيير المؤسسي بما يتفق مع الاحتياجات المستقبلية والحالية» (Boon, 2009: 1-22). ومنها التعريف **بمنظور اجتماعي** حيث يركز علماء الاجتماع على أن العوامل الأساسية الفعالة في التنمية المستدامة هم الناس ومدى احتياجاتهم ورغباتهم واستخدام الوحدات غير الملموسة أحيانًا، مثل الرفاهية والتمكين والحراك الاجتماعي (Serageldin, 1994: 5). وهكذا، وبالرغم من افتقار هذا المفهوم إلى التحديد الدقيق، إلا أن ثمة شبه إجماع على أن التنمية المستدامة تتضمن دمجًا متوازنًا بين الدعامات الثلاثة للتنمية وهي: العدالة الاجتماعية، والسلامة البيئية، والانتعاش الاقتصادي.

(٣-٢) مَفْهُومُ الْقَضَايَا الاِجْتِمَاعِيَّة:

هي مجموعة المسائل ذات الأثر الجمعي على المجتمع والأفراد، مراوحة بين الإيجاب والسلب، وتستقيم وَظِيفِيًّا في ضوء محددات العدالة الاجتماعية، والتحول في البناء الاجتماعي ووظائفه؛ لتحقيق عمليات إنمائه اِجْتِمَاعِيًّا. وتتحدد إجرائيًا في ست قضايا جامعة للأهداف الإنمائية **(SDGs)** السبعة عشر على النحو التالي: **قضية المساواة والإنصاف الاجتماعي**، وتشمل الأهداف (١، ٥، ٨، ١٠). **وقضية التعليم الجيد**، وتشمل الأهداف (٤، ٩)، **وقضية الصحة الجيدة**، وتشمل الأهداف (٢، ٣، ٦). **وقضية السكان والزيادة السكانية**، وتشمل الهدف(١٢). **وقضية الإسكان**، وتشمل الأهداف (١١، ٧). **وقضية الأمن الاجتماعي**، وتشمل الأهداف (١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧).

(ISSN: 2536 - 9555)

رَابِعًا: التَّنْمِيَةُ الْمُسْتَدَامَةَ: مُقْتَرِبَاتُ الْعَدَالَةِ الِاجْتِمَاعِيَّةِ وَمَا بَعْدَ التَّنْمِيَةِ.

التنمية المستدامة في حد ذاتها نظرية تحليلية وإطار معياري يجمع بين التنمية الاقتصادية والإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية، ورغم رؤيتها التكاملية كمُدخل معاصر في سوسيولوجيا التنمية؛ إلا أنها لم تسلم من جهود النقد والتقويم باعتبارها تُمثل مُدخلًا فَوْقِيًّا مفروضًا من أعلى من المنظمات الدولية والمؤسسات متعدية الجنسية لإملاء الكيفية التي يجب على مجتمعات العالم أن يعيشوا بها حياتهم، ومن ثم فهي تنطوي على تهديد للحرية الفردية وحقوق الإنسان (Kates, et al, 2005: 18). وعليه، ووفقًا لرؤية البحث ثمة متغير وسيط لا بُد وأن يكون حاضرًا بين التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها يكمن في الاقتراب منها وفق مقترب العدالة الاجتماعية كمُدخل لتعزيز تلك التنمية واستدامتها.

والأساس السوسيولوجي للعدالة الاجتماعية يثير العديد من القضايا، أهمها: هل تقوم العدالة على المنفعة أم على احترام الحرية والحقوق الفردية بغض النظر عن المنفعة، أم أنها ترتبط برؤية ما بعد تنموية؟، والقضية الأخرى تدور حول كيفية توزيع الأشياء ذات القيمة كالدخل والثروة، والحقوق والواجبات، والمزايا الاجتماعية والنفوذ، وهي القضية التي تقودنا إلى سؤال آخر أكثر تعقيدًا حول التنمية والاستدامة والاستحقاق؛ من يستحق؟ ولماذا؟، والآلية التي يمكن القياس عليها لمعرفة مدى تحقق العدالة في المجتمع؟

وبمراجعة الإرث السوسيولوجي، تراوحت الأفكار الأساسية لنظرية العدالة الاجتماعية بين مذهبين ليبراليين، **أولهما: الليبرالية النفعية**، بناءً على أفكار كل من (ديفيد هيوم David Hume، وجيرمي بنتام Jeremy Benthar، وجون ستيوارت مل John Stuart Mill)، وكانت هذه الأفكار النمط الموجه للسياسات والبرامج الإنمائية الغربية لسنوات طويلة، وترى أن العدالة يمكن أن تتحقق من

خلال ثلاث مبادئ أساسية (مبدأ الرفاه العام، مبدأ التقويم بالأثر الرجعي، ومبدأ البحث الأقصى للمنفعة)، حيث تتلاءم هذه المبادئ الثلاث من أجل حماية مصالح الجماعة، وعلي الفرد أن يذوب في الجماعة، وهو ما يتطلب منه تقديم بعض التضحيات على حساب حقوقه الخاصة (جونستون، ٢٠١٢: ١٢٠). ومع مطلع السبعينيات من القرن العشرين، برز نمط ليبرالي جديد، هو **الليبرالية القائمة على الحقوق**، خاصة بعد صدور كتاب جون رولز John Rawls "نظرية العدالة"، والذي يرى فيه بأن المنفعة طرحت عدة إشكالات منها عدم ضمان حرية الفرد التي هي من أساسيات الفكر الليبرالي الحر، كما أنها لم تراع مبدأ عدالة التوزيع، في حين أن هذه النظرية تنظر بشكل أحادي لمفهوم الخير والشر (سن، ٢٠٠٤: ٣٥).

وبشكل عام انقسمت هذه الليبرالية الجديدة إلى تيارين رئيسيين، يشكلان طبيعة التنافس حول صياغة السياسات الإنمائية داخل النظم الغربية، التيار الأول أصحاب **الليبرالية المطلقة**، أو ما يعرف بفريق عدم التدخل، وأصل هذا التيار (فردريك هايك Friedrich Hayek، وميلتون فريدمانMilton Friedman، وروبرت نوزيك Robert Nozik)، ويرى أن قمة تحقيق العدالة الاجتماعية تكمن في عدم تدخل الدولة لتعديل أنصبة الأفراد، إذ يمثل حصول كل شخص على ما يستحقه، وفقا لقدراته قمة تحقيق العدالة الاجتماعية، لذلك فإنهم ضد توفير الخدمات الاجتماعية الصحية والتعليمية والعقارية للفقراء، والأمر متروك للقادرين والأغنياء ومؤسسات البر والإحسان في المجتمع لتستوعب مبادراته، دون تدخل أو إكراه من النظام السياسي. وبذلك يعطي هذا التيار الحق أولوية مطلقة على الخير، ما يجعل العديد من المعارضين يطلقون على هذا النوع "الليبرالية المتوحشة". وقد طبقت الليبرالية المطلقة على نطاق واسع في الفترة التاتشرية –

(ISSN: 2536 - 9555)

الريجانية، خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي، وما يزال تأثير هذه الليبرالية كبيرًا على كافة المؤسسات الدولية المعنية بالتنمية.

أما التيار الثاني فهم أصحاب **الليبرالية المقيدة** (المشروطة)، أو ما يعرف بأنصار **نظرية العدالة الجدد** Neo- Egalitarians، أمثال: (جون رولز John Rawls، وتوماس نيجال Thomas Nagel، وأمارتيا سن Amartya Sen)، ويرى أنه لا يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية دون تلبية الحاجات الاجتماعية الأساسية، وتوفير مستوى معيشة لائق لكل شخص، باعتبارها حقوق مكفولة للجميع؛ وعليه يطالبون الدولة بتأسيس بنية خدمات اجتماعية، وتوفير مصادر دخل للفئات الأكثر احتياجًا. ويؤكدون أن تحقيق أي مجتمع للمساواة في الفرص أمام الجميع لا يمثل شرطا كافيًا لتحقيق العدالة الاجتماعية، بل يجب على الدولة أن تتبنى سياسات تراعي تصحيح الآثار المترتبة على غياب المساواة. ولا يهتم أنصار هذا الاتجاه بتحديد ماهية المجتمع العادل، وإنما ينصب تركيزهم على تحديد ماهية وصور غياب المساواة، واتخاذ التدابير الملائمة للقضاء عليها (Sandel, 2010: 70).

وتتلخص مجمل أفكار نظرية "جون رولز" في العدالة الاجتماعية في مبدأين أساسيين: **الأول** هو مبدأ الحق في الحريات الأساسية: وتتمثل هذه الحريات في حق المشاركة السياسية للأفراد، وحرية التعبير والمعتقد وغيرها من الحريات العامة، أما **المبدأ الثاني** فيتعلق بمبدأ تنظيم التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، وهو المبدأ الذي يتفرع لمبدأين ثانويين (مبدأ تكافؤ الفرص، ومبدأ الفارق لصالح الفئات الأقل حَظًّا في المجتمع). ويرى أنه لا يمكن تطبيق مبدأ دون الآخر، فالمبدأ الثاني لا يتحقق إلا بتحقيق الأول، وحتى يكون ذلك ممكنًا وقابلًا للتطبيق في الواقع العملي، أوكل تلك المهمة على عاتق ما أسماه بـ "مؤسسات العدالة كإنصاف"، وتكون مهمة هذه المؤسسات العمل على صياغة دستور يراعي مبدأي

العدالة، وفي هذا الصدد يقول: «يجب عليهم أن يختاروا الدستور الأكثر عدلًا والأكثر فعالية، وهو الذي يتوافق مع مبدأي العدالة» (Rawls, 1999: 50). ويؤكد "توماس نيجال" على ضرورة أن تتدخل الدولة للتقليل من حدة آثار اللامساواة، خاصة في حالات اللامساواة التي تترتب على أوضاع لا دخل للفرد بها، على اعتبار أن قضية العدالة الاجتماعية تدور رحاها حول كيفية القضاء على أنماط اللامساواة، وليس فحسب إتاحة فرصة متساوية أمام الجميع (Nagel,1987).

ويرى "أمارتيا سن" أن الموضوع الأساسي لنظرية العدالة الاجتماعية يجب لا ينصب على تحديد ماهية المؤسسات الاجتماعية العادلة، بل يجب أن ينصرف إلى تحديد ما هي الممارسات غير العادلة وكيفية مواجهتها. وهو في ذلك ينتقد الطرح الذي قدمه "جون رولز" حول أهمية وأسبقية وجود المؤسسات العادلة كشرط أساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية (سن، ٢٠١٠: ٩٩). وتمثل كتابات "سن" الاتجاه النيو ليبرالي المعتدل، أو ما عرف **بمقترب بناء القدرات** Capability Approach، وهو الأساس الذي بنيت عليه فكرة تقرير التنمية البشرية، وفي إطاره تتطلب عملية التنمية مجموعة من الإجراءات على مستويين: **الأول** هو تحقيق الرخاء الاقتصادي، **والآخر** هو «إتاحة جميع الفرص أمام الأفراد لممارسة حرياتهم الأساسية وأهمها حرية الاختيار، وهو الأمر الذي يتطلب تمتع هؤلاء الأفراد بحقوقهم الأساسية، في السكن، والصحة، والتعليم»، ويقتضي تحقيق العدالة الاجتماعية «إزالة جميع أشكال الظلم التي تقف حائلا أمام استغلال الأفراد لقدراتهم من أجل تحقيق نمط الحياة الذي يبتغونه» (Guard, 2012: 35). ويقسم أنصار هذا الاقتراب القدرات إلى ثلاث أنواع: **قدرات كامنة** Internal Capabilities، وهي القدرات والمهارات التي يمتلكها الأفراد، **والقدرات التجميعية** Combined Capabilities، وهي القدرات الشخصية التي يمثلها الأفراد،

(ISSN: 2536 - 9555)

بالإضافة إلى الظروف الاجتماعية والسياسية المحيطة، والتي إما أن تخلق بيئة مواتية لاستغلال الشخص لقدراته، أو تكون عقبة أساسية تحول دون تحقيق طموحاته. وأخيرًا **القدرات الأساسية** Basic Capabilities، وهي الحد الأدنى من القدرات التي يجب أن تتوافر لأي فرد، لكي يحيا حياة كريمة، وواجب الدولة التدخل لضمان توافر هذه القدرات لجميع الأفراد دون تمييز (Nussbaum, 2011: 15-33).

وهكذا، وفي ضوء ما سبق لاحظنا أن كلا التيارين الليبراليين في تصورهم للعدالة الاجتماعية ينطلقان من مبدأ فلسفي أخلاقي واحد هو "أولوية الحق على الخير"، ففي حين يرفض تيار الليبرالية المطلقة التنازل عن بعض الحقوق من أجل خير المجتمع، يتنازل تيار الليبرالية المقيدة عن بعض حقوقه الاقتصادية طوعًا، لكي يتمتع الجميع بالحد الأدنى اللازم من المتطلبات التي تقيم الحياة الاجتماعية. وثمة رؤية مغايرة للتنمية تربط ما بين الخصوصية الثقافية وتحقيق العدالة، عبر مقترب **ما بعد التنمية** Post Development كاتجاه فكري ضمن حركة أوسع عرفت بما بعد الحداثة، وقامت بنقد وتفكيك المفاهيم الأساسية للحداثة، وتقتضي بأن مبدأ وممارسة التنمية برمته هو انعكاس للهيمنة الغربية على باقي أنحاء العالم، ومع الإخفاق المستمر للتنمية على المستويين النظري والتطبيقي، وفقًا لرؤيتهم أصبح من الحتمي الاعتماد على الخصوصية الثقافية والحضارية، عند تقييم أي تجربة تنموية، بحسبانها حالة فردية، ليس فحسب على مستوى الدول، وإنما أيضًا على مستوى التجمعات المحلية داخل الدولة الواحدة (Schuurman, 2000: 7-20). ويؤخذ على أنصار هذا المقترب (أرتورو اسكوبار Arturo Escobar، وولف جانج ساكس Wolfgang Sachs)، أنهم برغم إنكارهم لمفهوم التنمية، فإنهم لم يقدموا أي بديل واقعي يمكن الارتكاز عليه كأساس نظري لرسم سياسات التنمية (Morvaridi, 2008: 62-66).

ورغم مآخذ العدالة الاجتماعية ومقترباتها تظل مُدخلًا ناجزًا في تحقيق التنمية واستدامتها، انطلاقًا من أفكار أنصار نظرية العدالة الجدد، ومقترب ما بعد التنمية، فأولوية الحق وفق المنظور الليبرالي مُعتبرة، إلا أن حالة دول العالم الثالث تحتم الانطلاق من الخصوصية الثقافية والحضارية لتلك المجتمعات المتخلفة، والرؤية الطموحة للعدالة الاجتماعية تقتضي جمعًا بين أولوية الحق والخير معًا، تترجمه المؤسسات والممارسات الاجتماعية العادلة.

خامساً: الإِجْرَاءَاتُ الْمَنْهَجِيَّةُ لِلدِّرَاسَةِ:

(٥-١) الْأُسْلوبُ وَالطَّرِيقَةُ:

اعتمدت الدراسة في بحثها للقضايا الاجتماعية للتنمية المستدامة في مصر على المنهج العلمي بأسلوبه الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical)، والمقارنة الجزئية (Partial Comparison) لمجموعة من المؤشرات الدولية والإقليمية والقطرية حول الأهداف الإنمائية (SDGs)، كشفًا عن مستوى التقدم أو التراجع في تلك المؤشرات خلال مدى زمني محدد، واستتبعها مسح اجتماعي بالعينة Social Sample Survey لمجموعة من الأكاديميين والخبراء المعنيين بقضايا الدراسة؛ بهدف دمج التحليلات المجتمعية والسياقية في تقييم الحالة الإنمائية للمجتمع المصري ومساراتها نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة.

(٥-٢) أَدَوَاتُ الدِّرَاسَةِ: أَدَلَّةُ الْقِيَاسِ وَالتَّحْلِيلِ:

ما لا يمكن قياسه لا يمكن إدارته ومن ثم تنميته؛ وعليه يتم تقييم القضايا الاجتماعية بناءً على الدرجة التي تحصل عليها القضية على التقارير الإنمائية للاستدامة، وأداة الدراسة الميدانية، وذلك على النحو التالي:

دَليلُ التَّحْلِيلِ وَالْقِيَاسِ الكيفي: حيث اعتمدت الدراسة على نتائج مؤشر أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، ويتكون من (١٧ هدفًا، و١٦٩ مؤشرًا)، لكل منها درجة معينة (٠-١٠٠) ولون من ألوان إشارات المرور الضوئية (أخضر، أو

(ISSN: 2536 - 9555)

أصفر، أو برتقالي، أو أحمر) للإشارة إلى الأداء المتحقق، بالإضافة إلى ذلك، تشير الأسهم إلى الاتجاهات الراهنة في تحقيق أهداف المؤشرات التي تتوفر عنها بيانات لعدة سنوات، وبالتركيز على تقارير الاستدامة (SDR)، والتقارير المشابهة للعامين الأخيرين ٢٠١٩ و٢٠٢٠، مع الأخذ في الاعتبار أن تقييم مستوي الأثر الناجم عن جائحة كورونا تم تقيمه بشكل عام، وليس تحديدًا في الحالة المصرية؛ حيث أعلنت منظمة الصحة العالمية في أواخر شهر يناير من العام ٢٠٢٠ أن فيروس كورونا COVID-19 أصبح يمثل حالة طوارئ صحية عالمية، وفي مارس من نفس العام أعلنته وباءً عَالَمِيًّا.

دَليلُ التَّحْلِيلِ وَالْقِيَاسِ الْكَمِّيِّ: حيث اعتمدت الدراسة على تصميم أداة قياس استطلاعي Measured Survey متضمنة بندًا للبيانات الأولية (النوع، والعمر، والتعليم، ومحل الاقامة)، وست بنود شملت قضايا الدراسة الأساسية، يتضمن كل بند منها تقييمًا عامًا للقضية (متقدم، متخلف)، ثم تحديد مستوي القياس للقضية، ويتم على خمس درجات للمتقدم من (١–٥)؛ على التوالي: (منخفض، أقل من المتوسط، متوسط، متقدم، متقدم جدًا)، وخمس درجات للمتخلف من (٥–١)؛ على التوالي: (متخلف جدًا، متخلف، متوسط، أقل من المتوسط، منخفض)، وأخيرًا مستوي التحديات التي تواجه القضية على ثلاث درجات من (الاستحالة، والصعوبة، والإمكان). وأجيزت الأداة صدقًا وتحكيمًا بعد عرضها على ثلاثة محكمين من أساتذة الاجتماع والاحصاء الاجتماعي. وتم تحليل البيانات المتحصلة ميدانيًا من خلال معالجات الإحصاء الوصفي، كـ (التكرار، النسبة المئوية، الوسط الحسابي، الانحراف المعياري)، ومعالجات الإحصاء الاستدلالي، كـ (اختبار (T. Test) للكشف عن دلالة الفروق بين المجموعات على أساس متغيري النوع ومحل الإقامة، وتحليل التباين الأحادي في اتجاه واحد (One–

(Way Analysis of Variance (ANOVA للكشف عن دلالة الفروق بين المجموعات على أساس متغيري العمر ومستوى التعليم).

(٥-٣) مَجَالَاتُ وَحُدودُ الدِّرَاسَةِ:

استهدفت الدراسة المجتمع المصري ليكون نطاقًا مَكَانِيًّا لها، كشفًا عن حالته الإنمائية وفق مؤشرات التنمية المستدامة راهنًا خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، واستغرقت الدراسة الميدانية الفترة (من مارس وحتى نهاية يوليو للعام ٢٠٢١). وتحدد المجال البشري للدراسة عن طريق المعاينة الغرضية Purposive Sampling غير الاحتمالية Non Probabilistic Samples لعينة من الأكاديميين والخبراء المعنيين بقضايا الدراسة بلغت (١٠٣) مفردة، وجاءت خصائصها الاجتماعية على النحو الوارد في الجدول (١) التالي:

جدول (١). الخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة (N =١٠٣).

الخصائص	الفئة	التكرار	النسبة %	الخصائص	الفئة	التكرار	النسبة %
النوع	ذكور	٦٧	٦٥	محل الاقامة	ريف	٢٢	٢١,٣
	أناث	٣٦	٣٥		حضر	٨١	٧٨,٧
العمر	من ٣٠ – ٣٩	٣٠	٢٩	التعليم	ماجستير	٥	٥
	من ٤٠ – ٤٩	٣٩	٣٨		دكتوراة	٣٩	٣٧,٨
	من ٥٠ – ٥٩	٢٤	٢٣,٣		ما بعد الدكتوراة	٥٩	٥٧,٢
	من ٦٠ فما فوق	١٠	٩,٧	إجمالي عينة الدراسة (N =١٠٣).			

ويوضح الجدول السابق رقم (١)، توزيع مفردات عينة الدراسة وفقًا للخصائص الاجتماعية، وذلك من خلال حساب التكرارات والنسبة المئوية، ومن حيث النوع

(ISSN: 2536 - 9555)

بلغت نسبة الذكور (٦٥%) في مقابل (٣٥%) للإناث. ومن حيث المستوي العمري جاءت أعلى نسبة بين فئة السن (من ٤٠ – ٤٩) بنسبة (٣٨%)، تلتها فئة السن (من ٣٠ – ٣٩) بنسبة (٢٩%)، ثم فئة السن (من ٥٠ – ٥٩) بنسبة (٢٣,٣%)، وأخيرًا فئة السن (من ٦٠ فما فوق) بنسبة (٩,٧%). أما المستوى التعليمي لعينة الدراسة فجاء معدله الأعلى بين الحاصلين على دراسات ما بعد الدكتوراة بنسبة (٥٧,٢%)، ثم الحاصلين على الدكتوراة بنسبة (٣٧,٨%)، وأقلهم الحاصلين على الماجستير بنسبة (٥%). أما من حيث محل الإقامة فجاء معدل الحضر هو الأعلى بنسبة (٧٨,٧%)، ثم الريف بنسبة (٢١,٣%)، ودلالات ما سبق ينبئ عن تنوع الخصائص الاجتماعية للعينة، ويقترب وتمثيلها والواقع الاجتماعي لمجتمع الدراسة.

سَادِساً: نَتَائِجُ الدِّرَاسَةِ وَتَحْلِيلِهَا:

(٦-١) اَلْمَلَامِح الْعَامَّةُ لاسْتِدَامَة التَّنْمِيَةِ وَالْمُجْتَمَعِ الْمِصْرِيّ:

وضعت التنمية المستدامة في مقدمة أولويات المجتمع المصري، وتجسد ذلك مباشرة في دستورها الصادر عام ٢٠١٤م، مُوليًا اهتمامًا ملحوظًا بأهداف تلك التنمية، وتبنيه للعديد من القضايا الاجتماعية في إطارها، منطلقًا من رؤية ما بعد تنموية تراعي خصوصية ذلك المجتمع، وبصبغة شبه ليبرالية طموحة للعدالة الاجتماعية تعطي الحق والخير معًا أهمية متساوية مستقلة نِسْبِيًّا، سعيًا لتحقيق إشباعات الحرمان المُطلق والنسبي التي كابدها المجتمع المصري في عهود سابقة. وجاءت استراتيجية التنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠»، تماهيًا مع الأهداف الأممية (SDGs)، ولكنها وللأسف جاءت بصبغة ليبرالية إصلاحية دون تلمس الأرضية الاجتماعية والدستورية للمجتمع المصري اعتمادًا على نظرية عدالة التوزيع لجون رولز، التي تعطي الحق الأولوية المطلقة على الخير، وهو ما يتعارض وخصوصية المجتمع المصري؛ رغم اعتماد هذه الاستراتيجية على نهج

التخطيط بالمشاركة في إعدادها، وهو ما يمكن تفسيره في إطار جهود النقد والتقويم للتنمية المستدامة ذاتها باعتبارها تمثل مدخلًا فَوْقِيًّا مفروضًا من أعلى من المنظمات الدولية والمؤسسات متعدية الجنسية لإملاء الكيفية التي يجب على مجتمعات العالم أن يعيشوا بها حياتهم، ومن ثم فهي تنطوي على تهديد للحرية الفردية وحقوق الإنسان.

وبصورة موجزة، وحتى يكون التحليل مَوْضُوعِيًّا وغير جائر لا بد من الوقوف على حالة المجتمع الدولي والإقليمي والعربي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، وفقًا للبيانات المتاحة، كأساس تحليلي يمكن البناء عليه عند تقييم الحالة الإنمائية للمجتمع المصري تقدمًا وانحسارًا. وفيما يتعلق بنتائج تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الدولي، يشير تقريري التنمية المستدامة (SDR:2019)، (SDR:2020)، إلى حقيقة أنه حتى الآن لا توجد دولة تسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، حيث يتحدد موقع الدولة بين الأسوأ (٠) درجة، والأفضل أو الهدف (١٠٠) درجة. وتبين أن أفضل عشر دول أحرزت تقدمًا نحو تحقيق تلك الأهداف تراوحت درجاتها بين (٨٠ إلى ٨٥) درجة فقط، ومن ثم فإن (٨٥%) تمثل أفضل نتيجة ممكنة حتى الآن، وتصدرت الدول الإسكندنافية (السويد، والدنمارك، وفنلندا) مؤشرات (SDGs) للعام ٢٠٢٠، وجاءت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في قائمة العشرين دولة الأُولَ، وتواجه هذه الدول إلى جانب جميع دول العالم دون استثناء تحديات كبيرة في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، فكل بلد لديه درجة "حمراء" على هدف واحد على الأقل من أهداف التنمية المستدامة في لوحات المتابعة. ويؤكد تقرير (SDR:2020: 23-26)، أن التقدم المحرز، قبل جائحة كورونا ظل متفاوتًا، وأننا لم نكن على المسار الصحيح لتحقيق أهداف الخطة بحلول عام ٢٠٣٠ رغم تحقق بعض

(ISSN: 2536 - 9555)

المكاسب الواضحة. والآن، وبسبب الجائحة تضاعف صعوبات تحقيق تلك الأهداف. ويضيف التقرير أن التقدم والتغيير في السياسات ليس كافيًا حيث يحتاج العالم إلى تحولات أعمق وجهد أكبر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وعلى المستوى الإقليمي والعربي، ووفقًا للبيانات الواردة بتقرير التنمية المستدامة للمنطقة العربية (SDGCAR, 2019)، فإجمالًا، لم تحرز المنطقة العربية درجة عالية فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ إذ حصلت على ٥٨ درجة من أصل ١٠٠ درجة كمتوسط، ومن أجل التحليل تم تقسيم المنطقة العربية إلى أربع مناطق فرعية بناء على مستوى الدخل والموقع الجغرافي، تباينت تقديراتها علي مؤشر أهداف التنمية المستدامة، حيث أحرزت دول شمال أفريقيا أعلى متوسط بمقدار ٦٣ درجة، ثم دول مجلس التعاون الخليجي بمقدار ٦٢ درجة، يليها بلاد المشرق العربي والعراق بمقدار ٥٩ درجة، وأقل الدول نُمُوًّا بمقدار ٤٩ درجة. وبشكل عام حققت المنطقة مجموعة واسعة من نتائج التنمية المستدامة، مع بقاء تحديات مشتركة حول نظم الإنتاج الغذائي المستدامة والمساواة بين الجنسين، من بين جملة أمور أخرى. هذا، وقد برزت خمس دول كقيادات إقليمية قطعت ثلثي الطريق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العام ٢٠١٩، حيث بلغ إجمالي درجاتها على المؤشر ٦٥ درجة أو أعلى. وهذه الدول هي (الجزائر، والإمارات، والمغرب، وتونس، والأردن)، مرتبين تَنَازُلِيًّا.

ومما يؤسف له أن حصلت الدول العربية الـ (٢٢) على درجة حمراء (تواجه تحديات رئيسية) في نسبة ٥١% من جميع أهداف التنمية المستدامة، وحتى الآن لم يتحقق سوى أربعة أهداف من السبع عشر هدفًا في خمس دول في المنطقة (العراق، والأردن، ولبنان، وتونس، والإمارات)؛ ما يعني أن ١٧ دولة لم تحقق أي هدف من أهداف التنمية المستدامة بعد. هذا، وتواجه الدول الفقيرة والمتأثرة بالحروب الخطر الأكبر في التخلف عن الركب بشكل عام، حيث سجّلت الدول

الستة الأقل نُمُوًّا في المنطقة (LDCs)، وكل من سوريا والعراق، درجات حمراء (تواجه تحديات رئيسية) في أكثر من ١٠ أهداف من أهداف التنمية المستدامة مما يشير إلى أنها بعيدة كل البعد عن تحقيق هذه الأهداف. بينما تحرز العديد من دول المنطقة تقدمًا في الاتجاهات الخاصة بالاستدامة البيئية، والمياه، وَتُغِير المناخ. ولا تزال هناك ثغرات كبيرة في البيانات اللازمة لقياس أداء التنمية المستدامة في المنطقة، ولا سيّما توزيع الثروة والدخل. وطبقًا لتقرير للتنمية المستدامة العربي (الإسكوا، ٢٠٢٠أ)، تواجه التنمية المستدامة في المنطقة العربية عوائق هيكلية تكاد تكون نفسها بين البلدان العربية الاثنين والعشرين على الرغم من اختلاف مستويات الدخل، والموارد الطبيعية، والملامح السكانية. ويتطلب التحوّل الجذري في المنطقة تذليل هذه العوائق لإطلاق الطاقات الكامنة في الأفراد، وتحويل الالتزام بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى واقع. وبخاصة مع تعاظم التحديات في المنطقة، وفقًا لتقرير (SDR: 2020: vi)، بفعل الآثار السلبية لـ Covid-19، الذي شكل انتكاسة لطموح العالم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما بالنسبة للبلدان الفقيرة والفئات الضعيفة، بما في ذلك البلدان ذات الدخل المرتفع في أوروبا وأمريكا الشمالية. ويمكن للاستغراق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحولاتها أن توجه الانتعاش الفوري بعد الأزمة ووضع استراتيجيات طويلة الأجل نحو مجتمعات مرنة أكثر استدامة.

أما حالة المجتمع المصري آنِيًّا، واتجاهات التحول نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى أساس النتائج الإجمالية لتقريري التنمية المستدامة (SDR, 2019)، و(SDR, 2020)، تقدمت مصر ٩ مراكز في مؤشر التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٠، حيث حصلت على المركز ٨٣ من بين ١٦٦ دولة، مقابل المركز ٩٢ من بين ١٦٢ دولة في عام ٢٠١٩، كما حصلت على المركز السابع عَرَبِيًّا مسجلة ٦٨.٨ نقطة في عام ٢٠٢٠، بمتوسط إقليمي بلغ ٦٦.٣ نقطة لمنطقة

(ISSN: 2536 - 9555)

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. مقابل المركز الثامن عَرَبِيًّا مسجلة ٦٦.٢ نقطة في عام ٢٠١٩، بمتوسط إقليمي بلغ ٦٥.٩ نقطة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وربما يكون هذا التقدم في ترتيب مصر ليس ذو دلالة واقعية بفعل تزايد عدد الدول المدرجة في تقرير ٢٠٢٠ البالغة ١٦٦ دولة مقابل ١٦٢ دولة في تقرير ٢٠١٩، فضلا عن فجوة البيانات بفعل عجز بعض الدول تقديم إمدادات الإحصاء والمعلومات حول أهداف التنمية المستدامة بفعل جائحة كورونا ودمج تأثيراتها على تلك الأهداف على نحو ما يذهب تقرير (SDR, 2020: vii).

شكل (٢). لوحات معلومات أهداف التنمية المستدامة (SDGs) لمصر عامي ٢٠١٩ – ٢٠٢٠ (المستويات والاتجاهات).

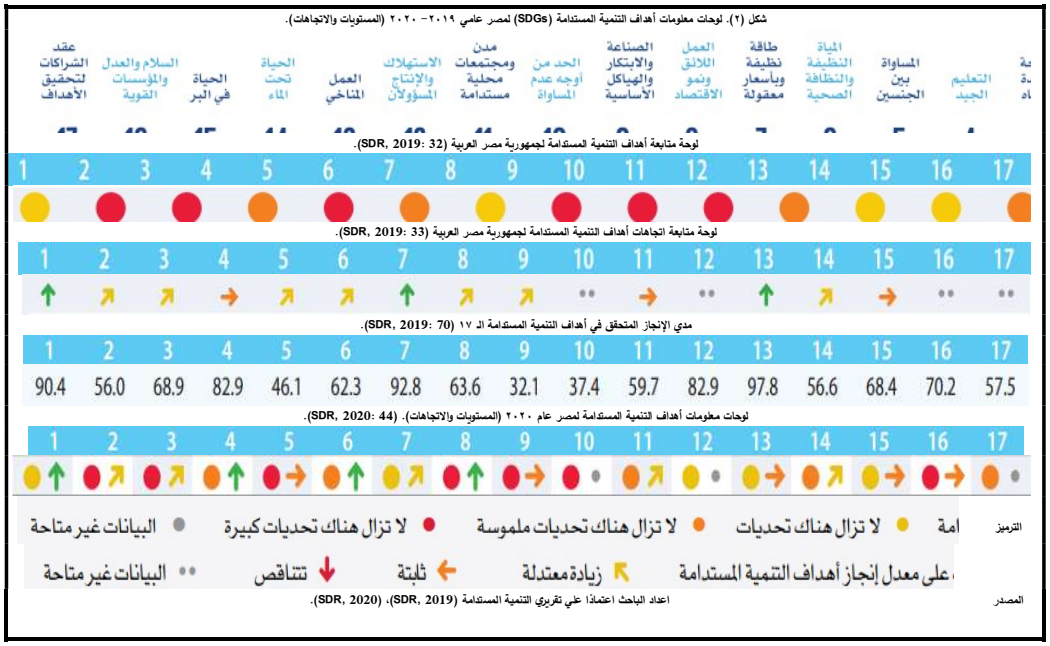

وتظهر لوحة معلومات أهداف التنمية المستدامة لمصر وفقًا لتقريري (SDR, 2019: 32-33)، و(SDR, 2020: 44)، وكما يظهر في (الشكل ٢)، أن مصر لم تصل مصر إلى التحقيق الكامل لأي هدف من أهداف التنمية المستدامة على الإطلاق، وأنها ما زالت تقابل تحديات فيما يتعلق بالأهداف: (١، ٧، ١٢، ١٣، ١٥)، وتواجه تحديات جوهرية ملموسة فيما يتعلق بالأهداف: (٤، ٦، ١١، ١٤،

١٧)، ولا تزال تواجه تحديات رئيسية ضخمة فيما يتعلق بالأهداف: (٢، ٣، ٥، ٨، ٩، ١٠، ١٦). وبذلك لم تختلف وضعية مصر الإنمائية في العام ٢٠٢٠ رغم تقدمها ٩ مراكز عن مؤشر التنمية المستدامة لعام ٢٠١٩. وترصد لوحة متابعة اتجاهات أهداف التنمية المستدامة اختلافًا بين عامي ٢٠١٩، ٢٠٢٠ لصالح عام ٢٠١٩ وفقًا للمقارنة والمتحقق؛ حيث تحافظ مصر على معدل إنجاز أهداف التنمية المستدامة، وتسير على المسار الصحيح فيما يتعلق بالأهداف: (١، ٧، ١٣) في العام ٢٠١٩، والأهداف: (١، ٤، ٦، ٨) في العام ٢٠٢٠، وتحقق زيادة معتدلة وتحسنًا فيما يتعلق بالأهداف: (٢، ٣، ٥، ٦، ٨، ٩، ١٤) في العام ٢٠١٩، والأهداف: (٢، ٣، ٧، ١١، ١٤) في العام ٢٠٢٠، وتفشل مساعيها في تحقيق أي تقدم فيما يتعلق بالأهداف: (٤، ١١، ١٥) في العام ٢٠١٩، والأهداف: (٥، ٩، ١٣، ١٥، ١٦) في العام ٢٠٢٠، كما أنها مازالت تعانى من فجوة عدم توافر البيانات بخصوص الأهداف: (١٠، ١٢، ١٦، ١٧) في العام ٢٠١٩، والأهداف: (١٠، ١٢، ١٧) في العام ٢٠٢٠. ومما يزيد من صعوبة تحقيق الأهداف الإنمائية والحالة المصرية، ما تشكله جائحة كورونا وتأثيراتها على الاقتصاد العالمي، والانتكاسة الكبيرة للطموح العالمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما بالنسبة للدول الفقيرة، ومن بينها مصر؛ ما من شأنه أن يعيق الجهود المبذولة واتجاهات التحول نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ (SDR, 2020: vii).

(٦-٢) الْقَضِيَّةُ الْأَوَّلِيُّ: الْمُسَاوَاةُ والإنصاف اَلِاجْتِمَاعِيّ.

في أفكار المساواة المختلفة، من الممكن تمييز عائلتين من المعاني. ففي الأولى تشير المساواة إلى نوع من العدل أو المعاملة المنصفة. وفي الثانية تشير المساواة إلى التماثل أو التجانس. وفي بعض السياقات يمكن أن يتداخل المعنيان أو يتلاقيا، ولكنهما مختلفان. فمعاملة الناس بالعدل يمكن أن تتطلب اختلاف

(ISSN: 2536 - 9555)

معاملتهم؛ ومن ناحية أخرى فإن معاملتهم وكأنهم سواء لا يعني بالضرورة معاملتهم بالعدل (ساكس، ٢٠٠٨: ٨٣). وعليه في البداية، لا بد من أن نفرق بين مفهومين؛ مفهوم المساواة ومفهوم الإنصاف؛ فمفهوم المساواة هو أن نعطي كل شخص في المجتمع نفس القدر الخدمات والقدرات وكل ما يحتاجه، أما الإنصاف فهو أن نعطي كل شخص في المجتمع كل ما يحتاجه حتى ينطلق (عثمان، ٢٠١٩: ٩، ١٠). وتتحقق العدالة الاجتماعية عندما يسود المجتمع فرصًا متكافئة للحراك الاجتماعي المبني على القدرات في ضوء معايير الكفاءة والاستحقاق دون تمييز لأي سبب، وعليه نصت مواد الدستور المصري لعام ٢٠١٤ على هذه الجوانب، أبرزها المواد: (٨)، و(٩)، (١١)، (٢٧). وكذلك تم إدراج محور العدالة الاجتماعية ضمن استراتيجية التنمية المستدامة لرؤية مصر ٢٠٣٠؛ لتحقيق الأهداف الإنمائية.

وتُعد قضية المساواة والانصاف الاجتماعي الأساس الذي تبني عليه جميع القضايا الاجتماعية للاستدامة، حيث تنعكس نتائجها بشكل طردي ودال لجميع القضايا الأخرى، وتستقيم هذه القضية إجرائيًا ضمن أربعة أهداف إنمائية (SDGs)، **الهدف الأول:** القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان. **والهدف الخامس:** تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. **والهدف الثامن:** تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع. **والهدف العاشر:** الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها. ويمكن تقييم القضية تقدمًا وانحسارًا بناءً على البيانات المتاحة في تقارير التنمية المستدامة (SDR) الدولية والإقليمية والقطرية خلال العامين الأخيرين ٢٠١٩ و٢٠٢٠، يعقبها تقييم عام للقضية ومناقشة تحليلية. **وذلك على النحو التالي:**

جدول (٢). التحليلات الخاصة بقضايا المساواة والانصاف الاجتماعي للمجتمع المصري على أهداف (SDG1).

الهدف / المؤشر	مصر ٢٠١٩			مصر ٢٠٢٠			مستوي التأثير الناتج عن Covid-19
الهدف (١) القضاء على الفقر	القيمة	التصنيف	الاتجاه	القيمة	التصنيف	الاتجاه	
نسبة الفقراء الحاليين بدخل ١,٩٠ دولار في اليوم (% من السكان)	0.5	●	↑	0.5	●	↑	سلبي للغاية
نسبة الفقراء الحاليين بدخل ٣,٢٠ دولار في اليوم (% من السكان)	9.5	●	↑	9.5	●	↑	سلبي للغاية
الفقراء العاملون مقابل ٣,١٠ دولار في اليوم بحسب تعادل القوة الشرائية (% من إجمالي العمالة) (**)	42.7	●	→	..	..	..	سلبي للغاية

● لا تزال هناك تحديات ● لا تزال هناك تحديات ملموسة ● لا تزال هناك تحديات كبيرة ● البيانات غير متاحة

على معدل إنجاز أهداف التنمية المستدامة ↖ زيادة معتدلة ← ثابتة ↓ تناقص .. البيانات غير متاحة

المصدر: اعداد الباحث اعتمادًا على تقارير التنمية المستدامة (SDR, 2019: 183)، (SDR, 2020: 205).

(**) – (SDGCAR,2019: 59)، (World Bank, 2020: 152-153)، (الإسكوا، ٢٠٢٠أ)، (الإسكوا، ٢٠٢٠ب).

وتشير نتائج تحليل الجدول (٢) السابق فيما يتعلق بالهدف الأول والخاص بالقضاء على الفقر أن مصر لا تزال تقابل تحديات في يتعلق بتحقيق الهدف

(ISSN: 2536 - 9555)

بشكل عام، ولكنها في نفس الوقت تحقق تقدم إيجابي وتسير على الطريق لتحقيقه، وفيما يتعلق بالمؤشرات التفصيلية للهدف تم إنجاز أهداف التنمية المستدامة في الوصول بنسبة الفقراء الحاليين بدخل ١,٩٠ دولار في اليوم إلى (٠,٥%)، وتحافظ على معدل إنجاز للهدف للعام ٢٠١٩ والعام ٢٠٢٠ على التوالي. ولا تزال هناك تحديات فيما يتعلق بنسبة الفقراء الحاليين بدخل ٣,٢٠ دولار في اليوم بقيمة (٩,٥%) وتحافظ على معدل إنجاز للهدف للعام ٢٠١٩ والعام ٢٠٢٠ على التوالي. ولا تزال هناك تحديات كبيرة فيما يتعلق بمؤشر نسبة الفقراء العاملون مقابل ٣,١٠ دولار في اليوم بحسب تعادل القوة الشرائية بقيمة (٤٢.٧%)، وتفشل مساعيها في تحقيق تقدم في هذا المؤشر في العام ٢٠١٩، وعدم توافر البيانات للعام ٢٠٢٠. أما عن مستوى التأثير الناتج عن جائحة كورونا فهو سلبي للغاية بفعل تزايد الفقر بسبب فقدان الوظائف والإغلاق الاقتصادي، والتأثير غير المتناسب على الفئات الضعيفة كالفقراء والمحرومين (World Bank, 2020: 152-153).

جدول (٣). التحليلات الخاصة بقضايا المساواة والانصاف الاجتماعي للمجتمع المصري على أهداف (SDG5).

الهدف / المؤشر	مصر ٢٠١٩			مصر ٢٠٢٠			مستوي التأثير الناتج عن Covid-19
الهدف (٥) المساواة بين الجنسين	القيمة	التصنيف	الاتجاه	القيمة	التصنيف	الاتجاه	
الطلب على تنظيم الأسرة المبني على الطرق الحديثة (% النساء المتزوجات أو المرتبطات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥- ٤٩).	80.0			80.0			مختلط أو سلبي بشكل طفيف
نسبة متوسط سنوات الدراسة للإناث إلى الذكور في الفئة	82.3			83.8			مختلط أو سلبي بشكل

العمرية ٢٥ سنة فأكثر.							طفيف
نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوي العاملة (%).	30.2			31.3			مختلط أو سلبي بشكل طفيف
المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (%).	14.9			15.1			مختلط أو سلبي بشكل طفيف
نسبة إجمالي الدخل القومي المقدر للفرد، الإناث/ الذكور (بحسب تعادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي لعام ٢٠١١). (**)	0.2						مختلط أو سلبي بشكل طفيف
نسبة النساء بين ٢٠ و٢٤ عامًا اللاتي تزوجن أو ارتبطن لأول مرة قبل سن ١٥ (**)	2.0						مختلط أو سلبي بشكل طفيف
نسبة النساء في المناصب الوزارية (**)	11.8						مختلط أو سلبي بشكل طفيف
إجازة الأمومة الإلزامية مدفوعة الأجر (بالأيام).	90						مختلط أو سلبي بشكل طفيف

المصدر: اعداد الباحث اعتمادًا على تقارير التنمية المستدامة (SDR, 2019: 183)، (SDR, 2020: 205).

(**) – (SDGCAR,2019: 59)، (World Bank, 2020: 152-153)، (الإسكوا، ٢٠٢٠أ)، (الإسكوا، ٢٠٢٠ب).

وتشير نتائج تحليل الجدول (٣) السابق فيما يتعلق بالهدف الخامس والخاص بالمساواة بين الجنسين أن مصر تواجه تحديات رئيسية ضخمة في يتعلق بتحقيق

(ISSN: 2536 - 9555)

الهدف بشكل عام، ولكنها تحقق زيادة معتدلة وتحسنًا فيما يتعلق بتحقيق الهدف في العام ٢٠١٩، وللأسف تفشل مساعيها في تحقيق أي تقدم في العام ٢٠٢٠، وفيما يتعلق بالمؤشرات التفصيلية للهدف تم إنجاز أهداف التنمية المستدامة في الوصول بنسبة الطلب على تنظيم الأسرة المبني على الطرق الحديثة بقيمة (٨٠.٠%)، وتحافظ على معدل إنجاز للهدف للعام ٢٠١٩ والعام ٢٠٢٠ على التوالي. ولاتزال هناك تحديات ملموسة فيما يتعلق بنسبة متوسط سنوات الدراسة للإناث إلى الذكور في الفئة العمرية ٢٥ سنة فأكثر بقيمة (٨٢.٣%) للعام ٢٠١٩، و(٨٣.٨%)، وحافظت على معدل انجاز للهدف خلال العام ٢٠١٩، وزيادة معتدلة في العام ٢٠٢٠. ولا تزال هناك تحديات كبيرة فيما يتعلق بنسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة بقيمة (٣٠.٢%) في العام ٢٠١٩، و(٣١.٣%) في العام ٢٠٢٠، وللأسف فشلت مساعيها في تحقيق أي تقدم في تحقيق الهدف خلال نفس العامين. ولا تزال هناك تحديات كبيرة أيضًا فيما يتعلق بنسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية بقيمة (١٤.٩%) في العام ٢٠١٩، و(١٥.١%) في العام ٢٠٢٠، فشلت مساعيها في تحقيق أي تقدم في تحقيق الهدف خلال نفس العامين. وثمة تحديات كبيرة أخرى تتعلق بنسبة إجمالي الدخل القومي المقدر للفرد، الإناث/ الذكور (بحسب تعادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي لعام ٢٠١١) بقيمة (٠.٢%) في العام ٢٠١٩، ولكنها في نفس الوقت تحافظ زيادة معتلة نحو تحقيق الهدف. وكذلك تواجه تحديات كبيرة فيما يتعلق بنسبة النساء في المناصب الوزارية بقيمة (١١.٨%) في العام ٢٠١٩، وتفشل مساعيها في تحقيق أي تقدم نحو تحقيق هذا الهدف. ولا تزال هناك تحديات ملموسة فيما يتعلق بنسبة النساء بين ٢٠ و٢٤ عامًا اللاتي تزوجن أو ارتبطن لأول مرة قبل سن الـ ١٥ بقيمة (٢.٠%)، وفيما يتعلق بأيام إجازة الأمومة الإلزامية مدفوعة الأجر بلغت (٩٠ يوم) في العام ٢٠١٩. أما عن مستوى التأثير

الناتج عن جائحة كورونا فهو مختلط أو سلبي بشكل طفيف، بفعل الآثار الاقتصادية غير المتناسبة المحتملة على المرأة (مثل فقدان الوظائف والفقر). والآثار الاجتماعية على المرأة من الحجر والإغلاق (مثل العنف المنزلي). وارتفاع معدلات الوفيات الناجمة عن الفيروس بين الرجال (لأنهم يعانون من أكثر الأمراض التنفسية المزمنة بسبب ارتفاع معدل التدخين).

جدول (٤). التحليلات الخاصة بقضايا المساواة والانصاف الاجتماعي للمجتمع المصري على أهداف (SDG8).

الهدف / المؤشر	مصر ٢٠١٩			مصر ٢٠٢٠			مستوي التأثير الناتج عن Covid-19
الهدف (٨) العمل اللائق والنمو الاقتصادي	القيمة	التصنيف	الاتجاه	القيمة	التصنيف	الاتجاه	
معدل النمو المعدل (%)	-2.4	🟠	●●	-1.6	🟠	●●	سلبي للغاية
انتشار الرق الحديث (الضحايا لكل ١٠٠٠ من السكان)	5.5	🟡	●●	5.5	🟡	●●	سلبي للغاية
البالغون (١٥ سنة فأكثر) الذين لديهم حساب في بنك أو مؤسسة مالية أخري أو مع شركة لخدمات الأموال عبر الهاتف المحمول (%)	32.8	🔴	↗	32.8	🔴	↑	سلبي للغاية
معدل البطالة (% من اجمالي القوة العاملة)	11.8	🔴	→	10.8	🔴	↑	سلبي للغاية

(ISSN: 2536 - 9555)

الحوادث القاتلة المرتبطة بالعمل في الواردات (الوفيات لكل ١٠٠,٠٠٠)	0.1			0.1			سلبي للغاية
درجة حرية العمل (**)	51.6						سلبي للغاية
البطالة، من إجمالي الشباب (%) من إجمالي القوي العاملة في الفئة العمرية ١٥-٤٥ سنة) (**)	32.6						سلبي للغاية
درجة سهولة بدء عمل جديد (**)	84.1						سلبي للغاية
مؤشر تركيز المنتج، الصادرات (**)	0.1						سلبي للغاية

امة ● لا تزال هناك تحديات ● لا تزال هناك تحديات ملموسة ● لا تزال هناك تحديات كبيرة ● البيانات غير متاحة

على معدل إنجاز أهداف التنمية المستدامة ↖ زيادة معتدلة ← ثابتة ↓ تتناقص •• البيانات غير متاحة

المصدر: اعداد الباحث اعتمادًا على تقارير التنمية المستدامة (SDR, 2019: 183)، (SDR, 2020: 205).

(**) -(SDGCAR,2019:59)، (World Bank, 2020: 152-153)، (الإسكوا، ٢٠٢٠أ)، (الإسكوا، ٢٠٢٠ب).

وتشير نتائج تحليل الجدول (٤) السابق فيما يتعلق بالهدف الثامن والخاص بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي أن مصر تواجه تحديات رئيسية ضخمة فيما يتعلق بتحقيق الهدف بشكل عام، ولكنها تحقق زيادة معتدلة في مساعيها نحو تحقيق الهدف في العام ٢٠١٩، وتسير على الطريق الصحيح وتحافظ على معدل إنجاز لتحقيق الهدف في العام ٢٠٢٠. وفيما يتعلق بالمؤشرات التفصيلية للهدف لا تزال هناك تحديات ملموسة في نسبة النمو المعدل البالغ قيمته (-٢.٤%) في العام ٢٠١٩، و(-١.٦%) في العام ٢٠٢٠. ولا تزال هناك تحديات فيما يتعلق

بمسألة انتشار الرق الحديث (الضحايا لكل ١٠٠٠ من السكان) بقيمة (٥.٥) خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠. ولا تزال هناك تحديات كبيرة فيما يتعلق بنسبة البالغون (١٥ سنة فأكثر) الذين لديهم حساب في بنك أو مؤسسة مالية أخرى أو مع شركة لخدمات الأموال عبر الهاتف المحمول بقيمة (٣٢.٨%) خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ حافظت علي زيادة معتدلة خلال العام ٢٠١٩ وتسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق الهدف في العام ٢٠٢٠. ولا تزال هناك تحديات كبيرة أيضًا فيما يتعلق بمعدل البطالة من إجمالي القوة العاملة بلغت قيمته (١١.٨%) في العام ٢٠١٩، و(١٠.٨%) في العام ٢٠٢٠، وجاءت اتجاهاته ثابتة في العام ٢٠١٩، وتسير على الطريق الصحيح وتحافظ عل معدل انجاز نحو تحقيق الهدف في العام ٢٠٢٠. وكذلك نسبة البطالة، من إجمالي الشباب من إجمالي القوى العاملة في الفئة العمرية ١٥– ٤٥ سنة بقيمة (٣٢.٦%) في العام ٢٠١٩ وتفشل مساعيها في تحقيق أي تقدم نحو تحقيق هذا الهدف. وتم إنجاز أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بمؤشر الحوادث القاتلة المرتبطة بالعمل في الواردات (الوفيات لكل ١٠٠,٠٠٠)، ومؤشر مؤشر تركيز المنتج، الصادرات بقيمة (٠.١) لكل مؤشر، ويسيران على الطريق الصحيح نحو تحقيق الهدف. ولا تزال هناك تحديات ملموسة فيما يتعلق بمؤشر حرية العمل بقيمة (٥١.٦) في العام ٢٠١٩، وللأسف تتناقص اتجاهات تحقيق هذا المؤشر. ولا تزال هناك تحديات فيما يتعلق بدرجة سهولة بدء عمل جديد بقيمة (٨٤.١) في العام ٢٠١٩. أما عن مستوى التأثير الناتج عن جائحة كورونا فهو سلبي للغاية، بفعل الأزمة الاقتصادية التي حلت بجميع أنحاء العالم تقريبًا، وتعطيل التجارة، والبطالة الجماعية، وإغلاق الأعمال والإفلاس، وتعثر الأنشطة السياحية، والعجز العام الهائل. وفي الحالة المصرية تحديدًا يشير البنك الدولي (World Bank, 2020: 152-153)، أن تداعيات الجائحة تعمل على تثبيط النمو، وتقويض مصادر الدخل الخارجية، وتعطيل الضبط المالي، وتفاقم التحديات طويلة الأمد. فضلًا عن تتفاقم الصعوبات الاجتماعية بسبب فقدان الوظائف الذي أعقب تباطأ

(ISSN: 2536 - 9555)

النشاط الاقتصادي، لا سيما منذ تنفيذ تدابير التباعد الاجتماعي والتعليق المؤقت للحركة الجوية. حيث تم فقدان حوالي ٢.٧ مليون وظيفة خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٠، مما دفع البطالة إلى ٩.٦٪ (من ٧.٧٪ في الربع السابق)، مع الإبلاغ عن خسائر التوظيف بشكل أساسي في تجارة التجزئة والبيع الكامل والتصنيع والسياحة والنقل والبناء، خاصة بين العمال غير الرسميين. وفي ظل سيناريو استمرار الجائحة حتى أوائل عام ٢٠٢١، سينتشر تأثير COVID-19 على مدى عامين ماليين، مع توقع أن يكون التأثير المعاكس أكثر حدة في السنة المالية ٢٠٢١. وبالتالي، من المتوقع أن يظل النمو في مصر إِيجَابِيًّا، لكنه انخفض من ٥.٦٪ في السنة المالية ٢٠١٩ إلى ٣.٥٪ في السنة المالية ٢٠٢٠، ثم بعد ذلك إلى ٢.٣٪ في السنة المالية ٢٠٢١.

جدول (٥). التحليلات الخاصة بقضايا المساواة والانصاف الاجتماعي للمجتمع المصري على أهداف (SDG10).

الهدف / المؤشر	مصر ٢٠١٩			مصر ٢٠٢٠			مستوي التأثير الناتج عن Covid-19
الهدف (١٠) الحد من أوجه عدم المساواة	القيمة	التصنيف	الاتجاه	القيمة	التصنيف	الاتجاه	
تم تعديل معدل جيني لأعلي دخل (١-١٠٠)	49.7	●	••	49.6	●	••	سلبي للغاية

امة ● لا تزال هناك تحديات ● لا تزال هناك تحديات ملموسة ● لا تزال هناك تحديات كبيرة ● البيانات غير متاحة

على معدل إنجاز أهداف التنمية المستدامة ↖ زيادة معتدلة ← ثابتة ↓ تتناقص •• البيانات غير متاحة

المصدر: اعداد الباحث اعتمادًا على تقارير التنمية المستدامة (SDR, 2019: 183)، (SDR, 2020: 205).

(**) – (SDGCAR,2019: 59)، (World Bank, 2020: 152-153)، (الإسكوا، ٢٠٢٠أ)، (الإسكوا، ٢٠٢٠ب).

وتشير نتائج تحليل الجدول (٥) السابق فيما يتعلق بالهدف العاشر والخاص بالحد من أوجه عدم المساواة أن مصر تواجه تحديات رئيسية ضخمة فيما يتعلق

بتحقيق الهدف بشكل عام، ويعاني الهدف من فجوة عدم توافر البيانات لتحديد اتجاهات تحقق هذا الهدف. وفيما يتعلق بالمؤشرات التفصيلية للهدف لا تزال هناك تحديات كبيرة فيما يتعلق بمؤشر معدل جيني لأعلي دخل بقيمة (٤٩.٧) في العام ٢٠١٩، و(٤٩.٦) في العام ٢٠٢٠، مع غياب تام للبيانات المحددة لاتجاهات تحقق الهدف على هذا المؤشر. أما عن مستوي التأثير الناتج عن جائحة كورونا فهو سلبي للغاية بفعل الآثار الصحية والاقتصادية السلبية غير المتناسبة على الفئات الضعيفة، ولا سيما مع تواضع شبكات الأمان والحماية الاجتماعية.

جدول (٦). نتائج القياس الاستطلاعي لقضية المساواة والإنصاف الاجتماعي (N= ١٠٣).

قضية المساواة والإنصاف	تقييم القضية			درجة قياس الحالة					مستوى التحديات			
				١ منخفض	٢ أقل من المتوسط	٣ متوسط	٤ متقدم	٥ متقدم جدا	–	١ يستحيل	٢ يصعب	٣ يمكن
متقدم	التكرار	٤٣	التكرار	–	٨	١٨	١٧	–	التكرار	١	٣٢	٧٠
	النسبة	٤١,٧	النسبة	–	١٨,٦	٤١,٩	٣٩,٥	–				
	تقييم القضية			٥ متخلف جدا	٤ متخلف	٣ متوسط	٢ أقل من المتوسط	١ منخفض	النسبة %	١	٣١	٦٨
متخلف	التكرار	٦٠	التكرار	٢	٨	٢٣	٢٠	٧				
	النسبة	٥٨,٣	النسبة	٣,٣	١٣,٣	٣٨,٣	٣٣,٣	١١,٨				

واتساقًا مع النتائج السابقة تشير نتائج الدراسة الميدانية، كما يظهر في الجدول السابق رقم (٦). إن الوضع العام لقضية المساواة والإنصاف الاجتماعي (متخلف)، بنسبة ٥٨,٣% بدرجة متوسطة قدرت بنسبة ٣٨,٣%، ومع ذلك يري ٦٨% من إجمالي عينة الدراسة أنه وبرغم التحديات التي تواجهها القضية إلا أنه يمكن التغلب عليها، وتبين من الجداول المرفقة بملاحق الدراسة (ملحق ١، ٢)، وجود فروق ذات دلالة إحصائية في قضية المساواة والانصاف الاجتماعي تعزى إلى متغيري النوع ومحل الإقامة، في حين تبين عدم وجود فرق دالة إِحْصَائِيًّا تعزي إلى متغيري العمر والمستوى التعليمي.

(ISSN: 2536 - 9555)

وفي ضوء ما سبق، ينبئ الوضع الراهن لقضية المساواة والإنصاف الاجتماعي أن مصر لم تصل إلى التحقيق الكامل لأي هدف من أهداف التنمية المستدامة الأربعة على الإطلاق، وتواجه تحديات فيما يتعلق **بالهدف رقم (١)**. وتواجه تحديات جوهرية ضخمة فيما يتعلق بتحقيق **الأهداف رقم (٥)، (٨)، (١٠)** وترصد لوحة متابعة أهداف التنمية المستدامة أن مصر تحافظ على معدل إنجاز وتسير على الطريق الصحيح فيما يتعلق **بالهدف رقم (١)**، وتحقق زيادة معتدلة وتحسنًا فيما يتعلق **بالهدفين رقم (٥)، (٨)**، ولا تزال تعاني من فجوة عدم توافر البيانات بخصوص **الهدف رقم (١٠)**. أما عن مستوى التأثير الناتج عن جائحة كورونا فهو سلبي للغاية لجميع الأهداف باستثناء **الهدف رقم (٥)** فإن مستوى التأثير مختلط أو سلبي بشكل طفيف.

والوضع العام للقضية يعكس فشل الليبرالية في الوفاء بوعودها لأعداد متنامية من البشر؛ حيث الانحراف المتزايد في توزيع الثروة، وفقدان الثقة بالسلطة– السياسية والدينية والعلمية والصحافية– وبين المواطنين أنفسهم، وتزايد خيبة الأمل في إحراز أي تقدم في تحقيق العدالة المتساوية للجميع، الأمر الذي يشي رَادِيكَالِيًّا بأن الليبرالية لا يَعُوزهَا الإصلاح، بل الإحالة إلى التقاعد (دينين، ٢٠٢٠: ١٩، ٢٠). وعلي اعتبار أن استراتيجية التنمية المستدامة المصرية انطلقت من الأفكار الليبرالية التي جاءت بها نظرية عدالة التوزيع لجون رولز على نحو ما أشرنا سابقًا، فإن ما تعانيه الليبرالية في عمومها ينعكس بالضرورة على الحالة المصرية، ويقدم الدليل الدامغ على تهاوي نظرية تساقط عوائد النمو التي تتحجج بها الليبرالية، بحيث إنه إذا حدث نمو في المجتمع المصري ستسقط نتائجه على الأغنياء، ولكن بعد فترة ستسود عوامل النمو على الجميع، لكن ما تم ملاحظته هو تساقط عوائد النمو على الأغنياء فقط ثم الطبقة الوسطى وليس الفقراء

(عثمان، ٢٠١٩: ٩). وكان هذا النهج فيما مضى مؤذنًا بثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ولكن دروس الماضي وتجارب التنمية ليست كافية لنعتبر.

والاستغراق في سياسات الإصلاح الاقتصادي رغم نجاحها في تحقيق معدلات نمو اقتصادي في البداية، لا ينفصم عن تلك الليبرالية، فالمنظور التقليدي يُقر بوجود مقايضات مهمة في إنجاز الأهداف الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فيُعتقد مثلًا أن المجتمع يمكن أن يهدف إلى أن يكون ثَرِيًّا، أو أن يهدف إلى المساواة. ولكن إذا كانت تهدف إلى المزيد من المساواة، فسوف ينتهي الأمر إلى تقليل الثراء. من هذا المنظور يكون كل من الدخل والمساواة فرص بديلة (Todaro & Smith, 2015). بل أن المجتمعات التي تهدف إلى أن تكون أكثر عدلاً، من وجهة النظر التقليدية هذه، تؤدي حتمًا إلى عدم الكفاءة في الاقتصاد، مما يؤدي إلى إهدار الموارد. على سبيل المثال، قد تؤدي الضرائب المفروضة على الأغنياء لتوزيع الدخل على الفقراء إلى خفض حافز العمل عند الأغنياء الذين يجب عليهم دفع جزء من دخلهم في الضرائب، والفقراء (الذين لديهم حافز أقل للعمل). قد تكون النتيجة أكثر عدلاً، ولكن على حساب الكفاءة وانخفاض الناتج. هذه وجهة النظر المتشائمة للغاية، فحقيقة الأمر أن الاستثمار في الإنصاف قد يكون أيضًا استثمارا في الكفاءة، بينما مفهوم التنمية المستدامة يحقق إنصافًا وكفاءة أكبر في نفس الوقت (Sachs, 2015). وهكذا، ومن خلال هذا المفهوم تقدم التنمية المستدامة نموذج للتضافر والتآزر بدلًا من الاختيار بين الفرص البديلة في السعي لتحقيق الكفاءة والإنصاف والاستدامة.

وبصورة إجمالية، يعتمد تراجع معدلات الفقر بالأساس، على نمو متوسط الدخل العام، الذي يؤدي إلى زيادة الموارد المتاحة ككل. ولكن يرتبط مدى نجاح النمو في تقليص معدلات الفقر بالمستوى القائم من عدم المساواة في المجتمع. ففي البلدان صاحبة مستويات عدم المساواة شديدة الانخفاض، تشير التقديرات إلى أن نمو متوسط الدخل العام بـ ١% قد يؤدي لتراجع معدلات الفقر بـ ٤,٣%، بينما قد يؤدي النمو نفسه في الدخل العام، إلى تراجع معدلات الفقر بـ ٠,٦٪ فقط

(ISSN: 2536 - 9555)

في البلدان صاحبة مستويات عدم المساواة المرتفعة. وبالتالي تحتاج البلدان صاحبة مستويات عدم المساواة المرتفعة إلى تحقيق نمو أسرع من البلدان ذات مستويات عدم المساواة المنخفضة، فقط لتقليص معدلات الفقر بالقدر ذاته (Lopez, 2004). وبالإضافة إلى تأثير عدم المساواة على نجاح النمو في تقليص معدلات الفقر، فقد تؤثر عدم المساواة على حجم النمو نفسه من خلال عدد من القنوات، ففي المجتمعات صاحبة المستويات المرتفعة من عدم المساواة، يؤدي التفاوت الكبير بين الشرائح إلى تصاعد عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وذلك في صورة العنيفة أو غير العنيفة، والقانونية أو غير القانونية، وهو ما يؤثر على الاستثمار والتراكم بسبب مناخ عدم اليقين في الاقتصاد (Alesina & Perotti, 1993).

ومنذ أن شرعت مصر في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، بالاتفاق الدولي في نوفمبر ٢٠١٦ زادت أعباء عملية الإصلاح على الطبقات الفقيرة والمهمشة، بل والطبقة المتوسطة، وتكشف مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك للعام ٢٠٢٠/٢٠١٩ وصول نسبة الفقر في مصر إلى حوالي ٢٩,٧٤% مقارنة بـ ٣٢,٥٠% في العام السابق ٢٠١٨/١٧م. رغم نجاح البرنامج في تحقيق نمو معتدل بلغ ٥,٦% في العام ٢٠١٩/١٨، وبذلك تشير تجربة الإصلاح الاقتصادي في الحالة المصرية إلى عدم ارتباط النمو الاقتصادي بالضرورة بتحسن مستوى الشرائح الاجتماعية المختلفة. وإذا كان هذا هو الحال مع أوضاع النمو المستقرة، فكيف يكون الحال مع ما جاءت به جائحة كورونا من تداعيات عملت على تثبيط معدل النمو ليصل ٣,٥% في العام المالي ٢٠٢٠، ثم بعد ذلك إلى ٢,٣% في العام المالي ٢٠٢١، وارتفاع نسبة البطالة لتصل ٩,٦% مع نهاية عام ٢٠٢٠/١٩.

بل ساهمت هذه السياسات الاقتصادية في مزيد من أوجه عدم المساواة والإنصاف، حيث تم فتح جبهتين من ارتفاع الأسعار على المواطن المصري، مستثمرًا ومستهلكًا، هما جبهة تخفيض الدعم، وجبهة زيادة الضرائب على السلع،

فتم تقليص الدعم في الجبهة الأولى لأنه غير عادل، حيث يستمتع به الغني والفقير، وينتفع الغني بصورة أكبر، لأنه يستهلك أكثر من الفقير، بينما زادت الضريبة على الاستهلاك على الرغم من أنها هي الأخرى ضريبة غير عادلة، لأن الغني يدفعها مثل الفقير بنفس القيمة (عبد الحليم، ٢٠١٩: ١٢٨). وتدلل الشواهد الميدانية محدودية الفرص المتاحة للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط الصعود في السلم الاجتماعي، وأن العديد من الأسر ذات الدخل المتوسط يواجهون خطر الهبوط إلى مستوى الطبقة ذات الدخل المنخفض، كما أن الآمال المعقودة على سوق العمل بالنسبة للعديد من العاملين من الطبقة الوسطى تبدو غير واضحة المعالم، وأن تكاليف المعيشة قد تزايدت بصورة تفوق إمكانات الطبقة الوسطى حيث زادت نفقات استهلاك الأسر ذات الدخل المتوسط بشكل يفوق الدخل الفعلي لها وذلك بفعل السياسات الاقتصادية، وتأثيرات جائحة كورونا الآنية على الاقتصاد والمجتمع.

ويؤكد هذا الاستنتاج، دراسة (العربي، ٢٠١٨: ٢٦٦)، التي بحثت تأثير التحولات الاقتصادية التي شهدتها مصر على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمجتمع، وتحديدًا للطبقة الوسطى، وخلصت إلى معاناة الغالبية العظمى من عدم كفاية الدخل وتأثر أوضاعها الاقتصادية من جراء تلك التحولات، وانخفاض مستوي الثقة في معظم مؤسسات الدولة، وتوقع الغالبية تعرض الطبقة الوسطى لمزيد من الإفقار في المستقبل. ورصدت كذلك دراسة (Zainalabidin, 2019: 1-5)، هبوط آلاف من الأسر في الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى سَنَوِيًّا إلى أحزمة الفقر، بدلا من أن تصعد لأعلى أو تحافظ مكانتها ضمن الطبقة الدنيا نتيجة ثبات دخولها والانخفاض المتوالي لقيمة الجنيه المصري. وترصد دراسة (عبد المجيد والحطيى، ٢٠١٩: ١٣٦)، فشل برنامج الإصلاح الاقتصادي على المستوى الاجتماعي، حيث تدهورت الأحوال المعيشية لغالبية أفراد المجتمع المصري، وارتفعت معدلات الفقر إلى مستويات غير مسبوقة؛ تزايدت معه معدلات الحرمان لدى الفقراء في مصر، فالتضخم يؤدي إلى

(ISSN: 2536 - 9555)

استنزاف الكادحين وإفقارهم بسبب إجبار الأسر المصرية على خفض إنفاقها على الاحتياجات الضرورية من الغذاء، والكساء، والصحة، والتعليم.

وقد جاءت هذه النتائج رغم تَنبه الحكومة المصرية بأن سياسة الإصلاح الاقتصادي لا بد وأن تقترن بعدد من السياسات الاجتماعية الحمائية والرعائية والتمكينية، للتخفيف من الآثار الناجمة عن سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي، فشرعت في تنفيذ عدد من برامج الحماية الاجتماعية، أبرزها: مشروع "تكافل وكرامة" لتقديم الدعم النقدي المشروط والموجه إلى فئات بعينها، حيث يركز برنامج تكافل على تقديم الدعم النقدي المشروط للأمهات بشرط حصولهن وحصول أطفالهن على الخدمات الصحية أو انتظام الأطفال في الدراسة بنسبة حضور لا تقل عن ٨٠%. بينما يركز برنامج كرامة على كبار السن والأفراد الذين يعانون من الإعاقة التي تقعدهم عن العمل وهو دعم نقدي غير مشروط. وقد بدأت الحكومة في تنفيذ برنامج تكافل وكرامة منذ عام ٢٠١٥، بعد حصول مصر على قرض وصل إلى ٤٠٠ مليون دولار، ولكن الآن يعتمد تنفيذ هذه البرامج على التمويل المحلي والذي يتم تنفيذه على ثلاث مراحل، وهو الآن يغطى ٢,٥ مليون أسرة، بإجمالي دعم حالي وصل إلى ١٧ مليار جنيه. أما بالنسبة للدعم العيني فقد تم تعديل بيانات البطاقات التموينية، وقد بلغ عدد المسجلين ٥٥.٥ مليون مواطن على بطاقات التموين، وقد تم زيادة قيمة الدعم التمويني للفرد من ٢١ جنيها إلى ٥٠ جنيها ويطبق هذا الرقم على أول أربعة أفراد في الأسرة، أما الأسر الأكثر من ذلك فإن الفرد الخامس بها وما يزيد عليه يحصل على ٢٥ جنيهًا فقط. أما بالنسبة لمنظومة دعم الخبز فإنه تم تخصيص ١٥٠ رغيفًا شَهْرِيًّا لكل مواطن، وقد وصل عدد المستفيدين من بطاقات الخبز ما يقرب من ٨٠ مليون مواطن بقيمة ٦٠ مليار جنيه (البيلي، ٢٠١٨: ١٢٥). ورغم أهمية هذه البرامج والحاجة إلى المزيد منها إلا أنها لم تتوازى وتحقيق مستهدفات قضية المساواة والإنصاف الاجتماعي للمجتمع المصري، ودلالة ذلك بمراجعة معدلات الإنفاق على الحماية الاجتماعية، ومقارنها خلال سلسلة زمنية من العام المالي

٢٠١٣/١٢ وحتى العام المالي الأخير ٢٠٢٢/٢١ تكشف انخفاض معدلات الإنفاق على الحماية الاجتماعية في الموازنة العامة للدولة من ٢٥,٣% في العام ٢٠١٣/١٢، إلى ١٧,٢% في العام ٢٠٢٠/١٩، و١٦,٧% في العام ٢٠٢١/٢٠، وصولًا إلى ١٥,٤% في العام المالي الأخير ٢٠٢٢/٢١، وهو ما يعني أن الإنفاق على قطاع الحماية الاجتماعية والرعائية في مصر يحتاج إعادة نظر بالكامل، لا سيما مع الاستمرار في سياسات الإصلاح الاقتصادي، والتحديات التي تفرضها تداعيات جائحة كورونا.

وترصد دراسة سوسيولوجية (غانم، ٢٠٢١: ٤٣) قامت على بحث برامج الحماية الاجتماعية في المجتمع المصري بعد تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي؛ ضعف قدرة هذه البرامج على استهداف الفئات المستحقة للحماية في ظل غياب البيانات الدقيقة، وغياب التنسيق بين هذه البرامج وبعضها البعض، وضعف تمويل أغلبها، وضعف مشاركة الفاعلين من غير الدولة، كمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، والأهم هو افتقاد عدد من هذه البرامج لمقومات الاستدامة. وتؤكد دراسة (ممدوح، ٢٠١٩: ١٤٤)، على ضرورة تمكين المرأة المصرية اِقْتِصَادِيًّا في ظل برنامج الإصلاح، مؤكدة التزايد المستمر في نسب المرأة المعيلة ما يتطلب في المقابل زيادة واتساع نطاق خطط الحماية والبرامج الاجتماعية، وكذلك قيمة الدعم النقدي والعيني المقدم لهن، فضلًا عن وجوب دمج المرأة في العمل لرفع معدلات الدخل القومي. وثمة ملاحظة سوسيولوجية جديرة بالذكر هنا ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار، وهي: «إن المدافعين عن الليبرالية يشيرون في كثير من الأحيان إلى تحرير المرأة من ظروف عدم المساواة كمثال مهم على نجاح الليبرالية، واعتبار أي نقد يوجه إلى الليبرالية كأنه اقتراح لإعادة المرأة إلى عبودية حقبة ما قبل الليبرالية. وعلى رغم ذلك كان الإنجاز العملي الأساسي لتحرير المرأة هو نقل العديد من النساء إلى القوى العاملة في السوق الرأسمالية، وهو شرط يعتبره التقليديون، مثل ويندل بيري، والمنظرون الماركسيون مثل نانسي فريزر، شكلا من أشكال التحرر المشكوك فيه إلى حد كبير». بل يرى

(ISSN: 2536 - 9555)

البعض أن العلامة العظمى الدالة على تحرير المرأة هي تحررها المتزايد من تكوينها البيولوجي، وإلى تفشي العلاقات غير الشرعية، وإلى هدم كيان الأسرة؛ ما يؤذن بانهيار المجتمع (دينين، ٢٠٢٠: ١٥).

وأخيرًا، يبدو أن المؤسسات الاقتصادية الدولية قد تنبهت إلى المخاطر المصاحبة لتزايد عدم المساواة، وشددت على ضرورة انتهاج سياسات من شأنها تحقيق نمو اقتصادي أكثر احتوائية، وأن تلبي تلك السياسات احتياجات الأطراف المتضررة من عملية الإصلاح الاقتصادي؛ وهو ما يعنى إتاحة الفرصة لكل شخص لكي يحقق لنفسه حياة أفضل. والنمو الاحتوائي (Inclusive growth) يقوم على تقديم فرص متكافئة لجميع عناصر الإنتاج المشاركة في النمو الاقتصادي، بمعنى وجود صلات مباشرة بين محددات الاقتصاد الكلى والاقتصاد الجزئي، وبالتالي فهو قائم على مبدأ مشاركة كافة أطياف المجتمع في جهود التنمية وجني ثمارها بحيث يشعر بها الجميع، وهو نمو يدمج معدلات النمو المرتفعة بالبعد الاجتماعي الذي يرتبط بعدالة توزيع الفرص بين المواطنين والأقاليم الجغرافية. وبناءً على هذا التعريف للنمو الاحتوائي، نجد أنه يتبنى فكر التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الموجه، حيث تهتم التنمية الاقتصادية بالكم والكيف، وهو ما يعني الاهتمام بالبعد الاجتماعي وتغيير الهيكل الاقتصادي واستهداف عدالة توزيع الدخل وتحسين مستوى المعيشة وخفض معدلات الفقر، مع الاهتمام بمكافحة الفساد (البيلي، ٢٠١٨: ١٢٤، ١٢٧). ويتفق مفهوم النمو الاحتوائي مع الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة (SDGs) المتعلق بتوفير العمل اللائق للجميع لتحقيق النمو المستدام، فضلا عن ارتباط المفهوم بصورة أساسية أيضًا بالهدفين الأول والخامس، والمرتبطين بالقضاء على الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين (عياد، ٢٠١٨: ١٢٨). ومن أجل ذلك عملت مصر على تحديث «رؤية مصر ٢٠٣٠»، في مطلع العام ٢٠١٨؛ لضمان اتساق الرؤية مع كل من الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، ولتحقيق مفهوم

النمو الاحتوائي والمستدام، كأحد الركائز الأساسية لرؤية مصر ٢٠٣٠ في إصدارها الثاني.

وكتقييم عام للحالة المصرية وفق ما سبق، ومن واقع الدراسات المقارنة (قادير، ٢٠٢١: ٧٤)، فإنه يمكن القول إنه ورغم جهود الحكومة في الفترة الأخيرة من أجل دعم الاقتصاد وتطوير الجانب الاجتماعي من خلال إعادة تنمية القطاعات الأساسية المرتبطة بالمواطن، والتي تضمنتها الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، إلا أن عدم المساواة بين فئات المجتمع والتفاوت في توزيع الثروة، بالإضافة إلى تفشي ظاهرة الفساد، في مقابل ضعف الاستثمار في المورد البشري، فقد أدى كل ذلك إلى وضع مصر في منطقة هشة بخصوص تحقيق مطلب العدالة الاجتماعية.

(٦-٣) الْقَضِيَّةُ الثَّانِيَةُ: التَّعْلِيمُ الْجَيِّدُ.

يُعد التعليم مطلبًا أَسَاسِيًّا لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة، كما أن هناك ارتباطًا مباشرًا بين مستوى التعليم في دولة ما ومدى تقدمها الاقتصادي والاجتماعي؛ حيث إنه عنصر مهم في تلبية الاحتياجات الإنسانية الرئيسة، وبناء القدرات، وإتاحة الوصول إلى المعلومات وتعزيز العلوم، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يعُد التعليم مدخلًا لتحقيق العدالة الاجتماعية، وسيولة الحراك الاجتماعي، غير المتحقق إلا بالتمكين المعرفي والاستثمار في رأس المال البشري. وإيمانًا بأهمية تلك القضية؛ نص دستور عام ٢٠١٤، وتحديدًا المادة (١٩)، على أن التعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، بالإضافة إلى تخصيص نسب لا تقل عن ٤% من الناتج القومي الإجمالي للإنفاق على مؤسسات الدولة التعليمية بمراحلها المختلفة، على أن ترتفع تَدْرِيجِيًّا لتتفق مع المعدلات العالمية. كما نصت المادة رقم (٢١) على تخصيص ٢% من الناتج القومي الإجمالي الإنفاق على التعليم الجامعي تُزاد للمعدلات العالمية تَدْرِيجِيًّا.

(ISSN: 2536 - 9555)

وكذلك تم إدراج التعليم والتدريب ضمن المحور السابع لاستراتيجية التنمية المستدامة لرؤية مصر ٢٠٣٠؛ لتحقيق الأهداف الإنمائية.

وتستقيم هذه القضية إجرائيًا ضمن هدفين من الأهداف الإنمائية **(SDGs)**، **الهدف الرابع:** ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع. **والهدف التاسع:** إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار. ويمكن تقييم القضية تقدمًا وانحسارًا بناءً على البيانات المتاحة في تقارير التنمية المستدامة (SDR) الدولية والإقليمية والقطرية خلال العامين الأخيرين ٢٠١٩ و٢٠٢٠، يعقبها تقييم عام للقضية ومناقشة تحليلية. وذلك على النحو التالي:

جدول (٧). التحليلات الخاصة بقضايا التعليم الجيد للمجتمع المصري على أهداف (SDG4).

الهدف / المؤشر	مصر ٢٠١٩			مصر ٢٠٢٠			مستوي التأثير الناتج عن Covid-19
الهدف (٤) تعليم عالٍ الجودة	القيمة	التصنيف	الاتجاه	القيمة	التصنيف	الاتجاه	
صافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية (%)	97.0		→	97.0			مختلط أو سلبي بشكل طفيف
معدل إتمام المرحلة الثانوية الدنيا (%)	81.0		↓	84.6			مختلط أو سلبي بشكل طفيف
معدل أمية الأشخاص البالغين من العمر ١٥-٢٤ عامًا، لكلا الجنسين(%)	88.2		••	88.2			مختلط أو سلبي بشكل طفيف

نسبة الالتحاق الاجمالي بالتعليم ما قبل الابتدائي (%) الأطفال في سن ما قبل المدرسة (**)	30						مختلط أو سلبي بشكل طفيف
نسبة الالتحاق بالمدرسة والتعليم العالي (% من الإجمالي). (**)	34.4						مختلط أو سلبي بشكل طفيف
درجات الاختبارات القياسية (**).	356.0						مختلط أو سلبي بشكل طفيف

المصدر: اعداد الباحث اعتمادًا على تقارير التنمية المستدامة (SDR, 2019: 183)، (SDR, 2020: 205).

(**) – (SDGCAR,2019: 59)، (World Bank, 2020: 152-153)، (الإسكوا، ٢٠٢٠أ)، (الإسكوا، ٢٠٢٠ب).

وتشير نتائج تحليل الجدول (٧) السابق فيما يتعلق بالهدف الرابع والخاص بضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع أن مصر، تواجه تحديات جوهرية ملموسة فيما يتعلق بتحقيق الهدف بشكل عام، وفشلت مساعيها في تحقيق أي تقدم فيما يتعلق بتحقيق الهدف في العام ٢٠١٩، ولكنها تحسنت في العام ٢٠٢٠ وحافظت على معدل إنجاز نسبي وتسير على الطرق الصحيح نحو تحقيق الهدف. وفيما يتعلق بالمؤشرات التفصيلية للهدف تم إنجاز أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بصافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية بقيمة (٩٧.٠%)، وتسير على المسار الصحيح نحو

(ISSN: 2536 - 9555)

تحقيق الهدف، بعد أن كانت هناك تحديات بنفس القيمة بقيمة (٩٧.٠%)، إلا أن اتجاهاته كانت ثابتة في العام ٢٠١٩. ولا تزال هناك تحديات ملموسة فيما يتعلق بمؤشر معدل إتمام المرحلة الثانوية الدنيا بقيمة (٨١.٠%) في العام ٢٠١٩، وتتناقص اتجاهات تحقيقه. ولا تزال هناك تحديات بقيمة (٨٤.٦%) في العام ٢٠٢٠، ويسير على المسار الصحيح نحو تحقيق الهدف. ولا تزال هناك تحديات ملموسة فيما يتعلق بمعدل أمية الأشخاص البالغين من العمر ١٥– ٢٤ عامًا، لكلا الجنسين بقيمة (٨٨.٢%) للعامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠ على التوالي، مع عدم توافر البيانات فيما يتعلق باتجاهات تحقق الهدف. ولا تزال هناك تحديات كبيرة وجوهرية فيما يتعلق بنسبة الالتحاق الإجمالي بالتعليم ما قبل الابتدائي (الأطفال في سن ما قبل المدرسة) بقيمة (٣٠%) في العام ٢٠١٩ مع الاحتفاظ بمعدل زيادة معتدلة فيما يتعلق بتحقيق الهدف. ولا تزال هناك تحديات ملموسة فيما يتعلق بنسب الالتحاق بالمدرسة والتعليم العالي بقيمة (٣٤.٤%) في العام ٢٠١٩، إلا أنه يسير على الطريق على الصحيح نحو تحقيق الهدف. ولا تزال هناك تحديات ملموسة أيضًا فيما يتعلق بدرجات الاختبارات القياسية بقيمة (٣٥٦.٠) في العام ٢٠١٩، دون توافر البيانات الدالة لاتجاهات تحقق هذا الهدف. أما عن مستوى التأثير الناتج عن جائحة كورونا فهو مختلط أو سلبي بشكل طفيف بفعل تدابير الإجراءات الاحترازية، وما ترتب عليها من غلق للمدارس والجامعات ومراكز الرعاية النهارية، وفقدان رأس المال البشري.

جدول (٨). التحليلات الخاصة بقضايا التعليم الجيد للمجتمع المصري على أهداف (SDG9).

الهدف / المؤشر	مصر ٢٠١٩			مصر ٢٠٢٠			مستوى التأثير الناتج عن Covid-19
الهدف (٩) الصناعة والابتكار والبنية التحتية.	القيمة	التصنيف	الاتجاه	القيمة	التصنيف	الاتجاه	
السكان الذين يستخدمون	45.0			46.9			مختلط أو سلبي بشكل

الإنترنت (%)							طفيف
اشتراكات النطاق العريض للأجهزة المحمولة (لكل ١٠٠ نسمة).	50.1			53.9			مختلط أو سلبي بشكل طفيف
مؤشر الأداء اللوجستي: جودة البنية التحتية المتعلقة بالتجارة والنقل (من ١= متدنية إلى ٥= عالية).	2.8			2.8			مختلط أو سلبي بشكل طفيف
ترتيب جامعات تايمز، متوسط درجات أفضل ٣ جامعات (٠ – ١٠٠).	29.7			39.4			مختلط أو سلبي بشكل طفيف
عدد مقالات المجلات العلمية والتقنية (لكل ١٠٠٠ من السكان).	0.1			0.1			مختلط أو سلبي بشكل طفيف
نفقات البحث والتطوير (% من الناتج المحلي الاجمالي).	0.7			0.6			مختلط أو سلبي بشكل طفيف
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة التصنيعية (**). (كيلوجرام من	0.8						مختلط أو سلبي بشكل طفيف

(ISSN: 2536 - 9555)

ثاني أكسيد الكربون لكل دولار بالسعر الثابت لعام ٢٠١٠ (**)							

امة ● لا تزال هناك تحديات ● لا تزال هناك تحديات ملموسة ● لا تزال هناك تحديات كبيرة ● البيانات غير متاحة

على معدل إنجاز أهداف التنمية المستدامة ↖ زيادة معتدلة ← ثابتة ↓ تتناقص •• البيانات غير متاحة

المصدر: اعداد الباحث اعتمادًا على تقارير التنمية المستدامة (SDR, 2019: 183)، (SDR, 2020: 205).

(**) – (SDGCAR,2019: 59)، (World Bank, 2020: 152-153)، (الإسكوا، ٢٠٢٠أ)، (الإسكوا، ٢٠٢٠ب).

وتشير نتائج تحليل الجدول (٨) السابق فيما يتعلق بالهدف التاسع والخاص بإقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار، أن مصر لا تزال تواجه تحديات رئيسية ضخمة فيما يتعلق بتحقيق الهدف بشكل عام، وحافظت على اتجاهات زيادة معتدلة لتحقيق الهدف في العام ٢٠١٩، وللأسف فشلت مساعيها في تحقيق تقدم فيما يتعلق بالهدف في العام ٢٠٢٠. وفيما يتعلق بالمؤشرات التفصيلية للهدف لا تزال هناك تحديات كبيرة ضخمة فيما يتعلق بنسب السكان الذين يستخدمون الإنترنت بقيمة (٤٥.٠%) في العام ٢٠١٩ و(٤٦.٩%) في العام ٢٠٢٠، وحافظت على معدل زيادة معتدلة في العام الأول، ويسير على المسار الصحيح نحو تحقيق الهدف في العام ٢٠٢٠. ولا تزال هناك تحديات ملموسة فيما يتعلق باشتراكات النطاق العريض للأجهزة المحمولة (لكل ١٠٠ نسمة)، بقيمة (٥٠.١) في العام ٢٠١٩، و(٥٣.٩) في العام ٢٠٢٠، ويسير على المسار الصحيح نحو تحقيق الهدف في العامين على التوالي. ولا تزال هناك تحديات فيما يتعلق بمؤشر الأداء اللوجستي، وجودة البنية التحتية المتعلقة بالتجارة والنقل (من ١= متدنية إلى ٥= عالية)، بقيمة (٢.٨) في العامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠ على التوالي، وسارت اتجاهاته على

المسار الصحيح في العام ٢٠١٩، ولكنها وللأسف اتجهت للتناقص في العام ٢٠٢٠. وتم تحقيق أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق ترتيب جامعات تايمز، متوسط درجات أفضل ٣ جامعات (٠ – ١٠٠). بقيمة (٢٩.٧) في العام ٢٠١٩ و(٣٩.٤) في العام ٢٠٢٠، دون توافر بيانات عن اتجاهات تحقق هذا الهدف. ولا تزال هناك تحديات ملموسة فيما يتعلق بعدد مقالات المجلات العلمية والتقنية (لكل ١٠٠٠ من السكان)، بقيمة (٠.١) للعامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠، مع اتجاهات ثابته نحو تحقيق الهدف. ولا تزال هناك تحديات ضخمة وكبيرة فيما يتعلق بنسبة نفقات البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي، بقيمة (٠.٧) في العام ٢٠١٩ و (٠.٦) في العام ٢٠٢٠، مع الاحتفاظ بمعدل اتجاهات معتدل في العام ٢٠١٩، وتناقص اتجاهاته في العام ٢٠٢٠. ولا تزال هناك تحديات ملموسة فيما يتعلق بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة التصنيعية، بقيمة (٠.٨) في العام ٢٠١٩، ويسير على المسار الصحيح نحو تحقيق الهدف. أما عن مستوى التأثير الناتج عن جائحة كورونا فهو مختلط أو سلبي بشكل طفيف بفعل انخفاض في النواتج الصناعية، وإمكانية تأميم بعض الصناعات، والإفلاس وإغلاق صناعات أخرى. والتعاون العلمي لإيجاد العلاجات واللقاحات، والتعجيل في استيعاب التكنولوجيا الرقمية، في مجالات الصحة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني، والحكومة الإلكترونية، والدفع الإلكتروني والمميكن.

جدول (٩). نتائج القياس الاستطلاعي لقضية التعليم الجيد (N= ١٠٣).

قضية التعليم الجيد	تقييم القضية			درجة قياس الحالة					مستوى التحديات			
				١ منخفض	٢ أقل من المتوسط	٣ متوسط	٤ متقدم	٥ متقدم جدا	–	١ يستحيل	٢ يصعب	٣ يمكن
	متقدم	التكرار	٣٣ التكرار	–	٢	٢١	١٠	–	التكرار	–	٢٩	٧٤
		النسبة	٣٢ النسبة	–	٦,١	٦٣,٦	٣٠,٣	–				
	تقييم القضية			٥ متخلف جدا	٤ متخلف	٣ متوسط	٢ أقل من المتوسط	١ منخفض	النسبة %	–	٢٨,٢	٧١,٨
	متخلف	التكرار	٧٠ التكرار	–	٧	٢٧	٢٨	٨				
		النسبة	٦٨ النسبة	–	١٠	٣٨,٦	٤٠	١١,٤				

(ISSN: 2536 - 9555)

واتساقًا مع النتائج السابقة تشير نتائج الدراسة الميدانية، كما يظهر في الجدول السابق رقم (٩). إن الوضع العام لقضية التعليم الجيد (متخلف)، بنسبة ٦٨% بدرجة متوسطة قدرت بنسبة ٣٨,٦%، ومع ذلك يري ٧١,٨% من إجمالي عينة الدراسة أنه وبرغم التحديات التي تواجهها القضية إلا أنه يمكن التغلب عليها، وتبين من الجداول المرفقة بملاحق الدراسة (ملحق ١، ٢)، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في قضية التعليم الجيد تعزى إلى الخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة (النوع، والعمر، ومستوى التعليم، ومحل الإقامة).

وفي ضوء ما سبق، ينبئ الوضع الراهن لقضية التعليم الجيد، أن مصر لم تصل إلى التحقيق الكامل لأي هدف من أهداف التنمية المستدامة للقضية على الإطلاق، وتواجه تحديات ملموسة فيما يتعلق **بالهدف رقم (٤)**. ولا تزال تواجه تحديات رئيسية ضخمة، فيما يتعلق بتحقيق **الهدف رقم (٩)**. وترصد لوحة متابعة أهداف التنمية المستدامة أن مصر تحافظ على معدل إنجاز نسبي وتسير على الطرق الصحيح نحو تحقيق **الهدف رقم (٤)**، وفشلت مساعيها في تحقيق تقدم فيما يتعلق بتحقيق **الهدف رقم (٩)**. أما عن مستوى التأثير الناتج عن جائحة كورونا فهو مختلط أو سلبي بشكل طفيف لجميع أهداف قضية التعليم.

والوضع العام للقضية يعكس فجوة نوعية بين المتحقق كَمِّيًّا رغم تحسنه حينًا وتواضعه في أحايين أخرى، وبين مؤشرات جودة التعليم والعائد الاجتماعي المترتب على الاستثمار في رأس المال البشري. مع الأخذ في الاعتبار أن الهدف الأساسي لرؤية مصر ٢٠٣٠ هو الوصول بمصر إلى نفس المستوى السائد في أعلى ٣٠ دولة من حيث قيمة دليل التنمية البشرية في مؤشرات التعليم المختلفة. وتوضح البيانات المتوافرة عن نسبة الإنفاق العالمي السنوي على التعليم ٤.٤% من الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب ٤.٧ تريليون دولار أمريكي ينفق منها ٦٥% في البلدان مرتفعة الدخل، ويمثل إنفاق الحكومات ٧٩% من الانفاق

الكلى، بينما يمثل إنفاق الأسر ٢١% (اليونسكو، ٢٠٢٠)، وبلغ الإنفاق على التعليم في مصر ٢.٥% في موازنة العام ٢٠١٩/١٨، ويبلغ الإنفاق على التعليم للأسرة المصرية نسبة ٤.٥% من متوسط الإنفاق السنوي بقيمة تبلغ ٥١٨٤ جنيهًا. وتوضح الأرقام أن متوسط إنفاق الأسرة على التعليم عامة في الحضر يبلغ ٧١٨٩.١ جنيه مقابل ٣٦٩٨.١ جنيه في الريف، ويستحوذ الإنفاق على الدروس الخصوصية والمجموعات الدراسية النصيب الأكبر من فاتورة الإنفاق على التعليم بنسبة ٣٧.٧% لإجمالي الجمهورية. ويتحمل الريف النصيب الأكبر من هذا الإنفاق بنسبة ٤٥.٦%، مقابل ٣٢.٢% في الحضر. وكلما اتجهنا جنوب مصر تراجعت نسبة الإنفاق على التعليم، حيث تشير البيانات إلى أن محافظة أسوان، هي الأقل إِنْفَاقًا على التعليم بنسبة ٤.٥%، تليها قنا بنسبة ٤.٨% ثم محافظات الحدود بنسبة ٥%، ثم المنيا بنسبة ٥.١% وسوهاج بنسبة ٥.٢%. ويبلغ متوسط نصيب الطالب من إنفاق الأسرة على الملتحقين بالتعليم الخاص ٨٧٥٣.٦ جنيه، بينما تنخفض هذه القيمة للطالب الملتحق بالتعليم الحكومي لتصل إلى ١٧٩٨.٣ جنيه وتصل إلى ١٢٧٤.١ جنيه للطالب الملتحق بالتعليم الأزهري (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٩). ما يعني، أن نصيب الطالب الملتحق بالتعليم الخاص من الإنفاق السنوي للأسرة يعادل حوالي خمس أمثال نصيب الطالب الملتحق بالتعليم الحكومي من الإنفاق السنوي للأسرة. وهو ما يشير إلى تفاوت كبير في تلقي الخدمة التعليمية تنعكس على عائداته فيما بعد، ويعكس في نفس الآن أوجه عدم المساواة والعدل الاجتماعي.

ورغم أن نصوص الدستور توصي بتخصيص ٤% من الناتج القومي للإنفاق على التعليم قبل الجامعي، و٢% للتعليم الجامعي، و١% للبحث العلمي، ولكن تحليل بيانات الموازنة العامة للدولة للعام المالي الجديد ٢٠٢٢/٢١، تنبأ عن تخصيص ١٧٢.٦٤٦ مليار جنيه، مقابل ١٥٧.٥٨٠ مليار جنيه خلال السنة

(ISSN: 2536 - 9555)

المالية المنتهية في يونيو الماضي٢٠٢١/٢٠، ورغم التزايد الظاهري في معدلات الإنفاق على التعليم إلا أن معدلاته لم تحقق المستهدف دُسْتُورِيًّا، ومقارنة موازنة التعليم خلال سلسلة زمنية من العام المالي ٢٠١٣/١٢ وحتى العام المالي الأخير ٢٠٢٢/٢١ تكشف انخفاض معدلات الإنفاق على التعليم من ١٢% في العام ٢٠١٣/١٢، إلى ٨.٤% في العام ٢٠٢٠/١٩، و٩.٢% في العام ٢٠٢١/٢٠، وصولًا إلي ٩.٤% في العام المالي الأخير ٢٠٢٢/٢١، وهو ما يعني أن الإنفاق على قطاع التعليم في مصر يحتاج إعادة نظر بالكامل. يضاف إلى ذلك سوء إدارة المخصصات المالية للإنفاق على التعليم، ووفقًا لوثيقة تقييم المشاريع التي أعدها البنك الدولي خصصت وزارة التربية والتعليم في المتوسط ما نسبته ٩٤% من ميزانية التعليم قبل العالي للأجور ومرتبات الموظفين، وبلغ حجم التخصيص للسلع والخدمات ٥%، في حين بلغت النفقات الرأسمالية بناء المدارس وصيانتها نسبه ١.٤% (البنك الدولي، ٢٠١٧: ٥). وهو ما يعني أن خفض الإنفاق العام على التعليم في الموازنة لم يقابله رفع كفاءة تقديم الخدمة التعليمية من خلال تحسين نمط استخدام الموارد المتاحة بهدف تعويض النقص في الاعتمادات، وضمان وصول الخدمات إلي الفئات الأكثر احتياجًا، ما ينال بالضرورة من جوده التعليم، وفي هذا تذهب دراسة (يونس، ٢٠١٩: ٥١)، أن ٨٨% من عينة الدراسة تؤكد على أن منظومة التعليم تفتقد إلى الحوكمة وفي حاجة لتغيير جذري؛ حيث إن التعليم في مصر لا يتسم بالجودة، ومن ثم لا يسهم في تنمية المهارات الشخصية والعملية، ولا يؤهل الطالب لسوق العمل.

وتقرر دراسة (عثمان، ٢٠١٩: ١١)، أن الحراك الاجتماعي الذي كان موجودًا في فترات معينة نتيجة التعليم الجيد الذي حظي به أبناء الأسر الفقيرة أصبح غير موجود، وهذا ما سيجعل أبناء الأسر الفقيرة دائمًا عالة على المجتمع المصري، وأيضًا سيحرمه من قدرات موجودة لم توفر لها الفرص، كان من الممكن أن تضيف إضافات ضخمة سواء اقتصادية أو ثقافية. كما يجب الأخذ

في الاعتبار أن معدلات الزيادة السكانية بين الطبقات الأدنى مرتفعة، وأن نسبة الحراك في الطبقات الدنيا أقل، وبالتالي فإننا سَنحرم المجتمع بشكل متزايد من هذه الفرص. ويشير استعراض الكثير من الدراسات التنموية، إلى أن التعليم هو مفتاح النمو الاحتوائي في أي دولة لذلك يجب أن تتاح فرصة التعليم الكافي والكفء سواء تعليمًا أَسَاسِيًّا أو عاليًا إلى كل الأفراد على حد سواء، ومعظم الآراء المؤيدة لمجانية التعليم العالي تستند في الأساس إلى أولوية اعتبارات العدالة، بغض النظر عن تأثيرها على اعتبارات الكفاءة. لذلك فاحتواء هؤلاء المستبعدين والمهمشين في العملية الإنتاجية يتطلب إتاحة الفرص لهم في البداية للحصول على مستوى التعليم والتدريب الكافي والعادل والكفء الذي يمكنهم من الحصول على فرص عمل أفضل ودخول أفضل لكسر الحلقة المفرغة التي يدور فيها الفقراء (فتح الله، ٢٠١٨: ٦٢). هذا مع الأخذ في الاعتبار؛ أن البنك الدولي ينطلق من مفاهيم رأسمالية بحتة، ولا يقيم وزنًا كبيرًا لفكرة المجانية سواء في التعليم أو الصحة، وكل ما يعنيه هو رشاده النفقات، واستعادتها من المستفيدين منها أو ما يطلق عليه Cost Recovery.

ويضاف إلى ما سبق، ما أدت إليه جائحة كورونا من تفاقم لأزمة التعلّم والتعليم، حيث يواجه صغار الأطفال على الأخص أخطار ناجمة عن اتساع الهوة الموجودة بالفعل في التغذية والصحة وتنمية القدرات الإدراكية بسبب الجائحة، وكثيرًا ما يتم إهمال الخدمات التي تدعم الأطفال في الاستجابة للجائحة. ومن المرجح أن يستمر تأثيرها على رأس المال البشري لهذا الجيل من الطلاب لفترة طويلة. هذا إلى جانب الصدمة العالمية التي تعرضت لها منظومات التعليم، بفعل التأثير السلبي للانكماش الاقتصادي العالمي غير المسبوق على دخل الأسر، والذي يزيد أخطار التسرب المدرسي، وإغلاق المدارس لفترات طويلة، فضلًا عن تقلص الموازنات الحكومية وتراجع الإنفاق على التعليم العام. والأكثر من ذلك، انعدام المساواة في النظم التعليمية، الذي يعاني منه معظم البلدان، ولا شك أن تلك الآثار السلبية ستصيب الأطفال الفقراء أكثر من غيرهم. ومع ذلك تشكل الجائحة

(ISSN: 2536 - 9555)

فرصة سانحة لإعادة النظر في عملية التعليم، على أساس رؤية لكيف ستكون المدارس والجامعات في المستقبل، وتفتح نافذة نحو التكنولوجيا التعليمية، وتوسيع منصات التعلم الرقمي والتعلم عن بعد (البنك الدولي، ٢٠٢١). وهو ما يفرض تحديًا لا يزال قائمًا في الحالة المصرية، والمتعلق بالهدف التاسع، الخاص بإقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار، حيث لا تزال مصر تواجه تحديات رئيسية ضخمة فيما يتعلق بتحقيق هذا الهدف بشكل عام.

(٦-٤) الْقَضِيَّةُ الثَّالِثَةُ: الصِّحَّةُ الْجَيِّدَةُ.

ثمة علاقة طردية متداخلة لا تنفصل؛ بين التنمية الاجتماعية المستدامة ومستوي الرعاية الصحية، فبينما تُعد الصحة من أهم القضايا التي تستهدفها التنمية، تُعد في نفس الآن أحد أهم ركائز التنمية المستدامة ودعائمها. وفي سياق ارتباط الأمراض والأوبئة بالعدالة الاجتماعية، نصت الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR)، على منح جميع البشر الاستحقاقات الأساسية الضرورية لتلبية حاجاتهم، وأكدت على: «حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية والنفسية»؛ باعتباره الأكثر أهمية (الأمم المتحدة، ١٩٧٦: ١١). وانطلاقًا من أهمية تلك القضية؛ نص دستور عام ٢٠١٤، في مادته (١٨) على أن لكل مواطن الحق في الصحة وفي الرعاية الصحية المتكاملة وفقًا لمعايير الجودة، وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للصحة لا تقل عن ٣% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تَدْرِيجِيًّا حتى تتفق مع المعدلات العالمية. وتلتزم الدولة بإقامة نظام تأمين صحي شامل لجميع المصريين يغطي كل الأمراض. وكذلك تم إدراج قضية الصحة ضمن البعد الاجتماعي لاستراتيجية التنمية المستدامة لرؤية مصر ٢٠٣٠؛ لتحقيق الأهداف الإنمائية.

وتستقيم هذه القضية إجرائيًا ضمن ثلاثة أهداف إنمائية **(SDGs)**، **الهدف الثاني:** القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة. **والهدف الثالث:** بضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار. **والهدف السادس:** والخاص بضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة. ويمكن تقييم القضية تقدمًا وانحسارًا بناءً على البيانات المتاحة في تقارير التنمية المستدامة (SDR) الدولية والإقليمية والقطرية خلال العامين الأخيرين ٢٠١٩ و٢٠٢٠، يعقبها تقييم عام للقضية ومناقشة تحليلية. **وذلك على النحو التالي:**

جدول (١٠). التحليلات الخاصة بقضايا الصحة الجيدة للمجتمع المصري على أهداف (SDG2).

الهدف / المؤشر	مصر ٢٠١٩			مصر ٢٠٢٠			مستوي التأثير الناتج عن Covid-19
الهدف (٢) القضاء التام على الجوع	القيمة	التصنيف	الاتجاه	القيمة	التصنيف	الاتجاه	
انتشار نقص التغذية (% من السكان)	4.8			4.5			سلبي للغاية
انتشار التقزم (تدني الطول مقابل العمر) عن الأطفال دون سن الخامسة (%)	22.3			22.3			سلبي للغاية
انتشار الهزال لدي الأطفال دون سن الخامسة (%)	9.5			9.5			سلبي للغاية
انتشار السمنة، مؤشر كتلة الجسم ≤ ٣٠ (% من السكان البالغين)	32.0			32.0			سلبي للغاية
محصول الحبوب (طن/ هكتار)	7.1			7.3			سلبي للغاية

(ISSN: 2536 - 9555)

مؤشر الإدارة المستدامة للنتروجين	0.7			0.6			سلبي للغاية
مستوي التغذية البشرية (الأفضل ٢- ٣ الأسوأ)	2.2			2.2			سلبي للغاية

المصدر: اعداد الباحث اعتمادًا على تقارير التنمية المستدامة (SDR, 2019: 183)، (SDR, 2020: 205).

(**) – (SDGCAR,2019: 59)، (World Bank, 2020: 152-153)، (الإسكوا، ٢٠٢٠أ)، (الإسكوا، ٢٠٢٠ب).

وتشير نتائج تحليل الجدول (١٠) السابق فيما يتعلق بالهدف الثاني والخاص بالقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة، أن مصر تواجه تحديات رئيسية ضخمة فيما يتعلق بتحقيق الهدف بشكل عام، ولكنها تحقق زيادة معتدلة وتحسنًا ملحوظًا في مساعيها نحو تحقيق هذا الهدف. وفيما يتعلق بالمؤشرات التفصيلية للهدف تم إنجاز أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بنسب انتشار نقص التغذية بين السكان بقيمة (٤.٨) في العام ٢٠١٩ و(٤.٥) في العام ٢٠٢٠. وكذلك تم إنجاز أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بمؤشر محصول الحبوب (طن/ هكتار) بقيمة (٧.١) في العام ٢٠١٩ و(٧.٣) في العام ٢٠٢٠. وأيضًا تم إنجاز أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بمستوي التغذية البشرية (الأفضل ٢- ٣ الأسوأ)، بقيمة (٢.٢) في العامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠ على التوالي. وتسير على المسار الصحيح نحو تحقيق هذا الهدف على المؤشرات الثلاثة السابقة للعامين على التوالي. ولا تزال هناك تحديات كبيرة ضخمة فيما يتعلق بنسب انتشار التقزم (تدني الطول مقابل العمر) عن الأطفال دون سن الخامسة، بقيمة (٢٢.٣%) للعامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠ على

التوالي، ولكنها وتسير على المسار الصحيح نحو تحقيق هذا الهدف. وأيضًا لا تزال هناك تحديات كبيرة ضخمة فيما يتعلق بمؤشر انتشار السمنة، مؤشر كتلة الجسم ≤ ٣٠ (% من السكان البالغين)، بقيمة (٣٢.٠) في العامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠ على التوالي. وللأسف تتجه معدلات تحققه للتناقص للعامين. ولا تزال هناك تحديات ملموسة فيما يتعلق بنسب انتشار الهزال لدي الأطفال دون سن الخامسة، بقيمة (٩.٥) للعامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠ على التوالي، وتسير على المسار الصحيح نحو تحقيق هذا الهدف. وأيضًا لا تزال هناك تحديات ملموسة فيما يتعلق بمؤشر الإدارة المستدامة للنتروجين بقيمة (٠.٧) في العام ٢٠١٩ و(٠.٦) في العام ٢٠٢٠، وللأسف تتجه معدلات تحققه للتناقص في العام ٢٠٢٠. أما عن مستوى التأثير الناتج عن جائحة كورونا في عمومه وليس تحديدًا في الحالة المصرية، فهو سلبي للغاية؛ بفعل انعدام الأمن الغذائي بسبب انخفاض الإمدادات الغذائية والتجارة العالمية. والجوع بسبب انخفاض الدخول وانخفاض توافر الأغذية أثناء الإغلاق. وزيادة في فقدان الأغذية والهدر بسبب تحديات النقل وانخفاض توافر العمالة. فضلًا عن سوء التغذية بسبب انقطاع الوجبات المدرسية لبعض الطلاب الفقراء.

جدول (١١). التحليلات الخاصة بقضايا الصحة الجيدة للمجتمع المصري على أهداف (SDG3).

الهدف / المؤشر	مصر ٢٠١٩			مصر ٢٠٢٠			مستوي التأثير الناتج عن Covid-19
الهدف (٣) الصحة الجيدة والرفاه	القيمة	التصنيف	الاتجاه	القيمة	التصنيف	الاتجاه	
معدل وفيات الأمهات (لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي)	33	●	↑	37	●	↑	سلبي للغاية
معدل وفيات	11.6	●	↑	11.2	●	↑	سلبي للغاية

(ISSN: 2536 - 9555)

حديثي الولادة (لكل ١٠٠٠ مولود حي)							
معدل الوفيات دون سن الخامسة (لكل ١٠٠٠ مولود حي)	22.1		21.2				سلبي للغاية
معدل الإصابة بالسل (لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة)	13.0		12.0				سلبي للغاية
الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز (لكل ١٠٠٠)	0.0		0.0				سلبي للغاية
معدل الوفيات المعياري حسب العمر بسبب أمراض القلب والأوعية الدموية، والسرطان والسكري، وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة في السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠ – ٧٠ سنة (لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة)	27.7		27.7				سلبي للغاية
معدل الوفيات المعياري حسب العمر بسبب تلوث الهواء المنزلي وتلوث الهواء المحيط (لكل	109		109				سلبي للغاية

١٠٠,٠٠٠ نسمة)							
معدل وفيات حوادث المرور (لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان)	13.3		9.7				سلبي للغاية
العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	70.5		70.5				سلبي للغاية
معدل خصوبة المراهقين (المواليد لكل ١٠٠٠ امرأة أعمارهم بين ١٥-١٩)	51.0		53.8				سلبي للغاية
الولادات تحت إشراف المختصين الصحيين المهرة (%)	91.5		91.5				سلبي للغاية
نسبة الرضع الناجين الذين تلقوا لقاحات أوصت بها منظمة الصحة العالمية (%)	94		94				سلبي للغاية
مؤشر تتبع التغطية الصحية الشاملة (٠-١٠٠)	65.2		68.0				سلبي للغاية
الرفاهية الذاتية (متوسط درجات السلم، ٠ - ١٠)	4.0		4.0				سلبي للغاية
انتشار مرض السكري (% من السكان البالغين	17.3						سلبي للغاية

(ISSN: 2536 - 9555)

٢٠ – ٧٩ عامًا) (**)							
معدل الانتحار حسب العمر (لكل ١٠٠.٠٠٠ نسمة) (**)	4.4						سلبي للغاية

المصدر: اعداد الباحث اعتمادًا على تقارير التنمية المستدامة (SDR, 2019: 183)، (SDR, 2020: 205).

(**) – (SDGCAR,2019: 59)، (World Bank, 2020: 152-153)، (الإسكوا، ٢٠٢٠أ)، (الإسكوا، ٢٠٢٠ب).

وتشير نتائج تحليل الجدول (١١) السابق فيما يتعلق بالهدف الثالث والخاص بضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، أن مصر تواجه تحديات رئيسية ضخمة فيما يتعلق بتحقيق الهدف بشكل عام، ولكنها تحقق زيادة معتدلة وتحسنًا ملحوظًا في مساعيها نحو تحقيق هذا الهدف. وفيما يتعلق بالمؤشرات التفصيلية للهدف تم إنجاز أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بمعدل وفيات الأمهات (لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي)، بقيمة (٣٣) في العام ٢٠١٩، و(٣٧) في العام ٢٠٢٠. ومعدل وفيات حديثي الولادة (لكل ١٠٠٠ مولود حي)، بقيمة (١١.٦) في العام ٢٠١٩، و(١١.٢) في العام ٢٠٢٠. ومعدل الوفيات دون سن الخامسة (لكل ١٠٠٠ مولود حي)، بقيمة (٢٢.١) في العام ٢٠١٩، و(٢١.٢) في العام ٢٠٢٠، ومؤشر الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز (لكل ١٠٠٠)، بقيمة (٠.٠) للعامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠. وكذلك نسبة الرضع الناجين الذين تلقوا لقاحات أوصت بها منظمة الصحة العالمية بقيمة (٩٤%) للعامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠. وأخيرًا، معدل الانتحار حسب العمر (لكل ١٠٠.٠٠٠ نسمة)، بقيمة (٤.٤) في العام ٢٠١٩. وتسير على المسار الصحيح نحو تحقيق الهدف وفق مؤشراته الستة السابقة. ولا تزال

هناك تحديات فيما يتعلق بمعدل الإصابة بالسل (لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة)، بقيمة (١٣.٠) في العام ٢٠١٩، و(١٢.٠) في العام ٢٠٢٠، وتسير على المسار الصحيح نحو تحقيق الهدف. ولا تزال هناك تحديات كبيرة ضخمة فيما يتعلق بمعدل الوفيات المعياري حسب العمر بسبب أمراض القلب والأوعية الدموية، والسرطان والسكري، وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة في السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠–٧٠ سنة (لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة)، بقيمة (٢٧.٧) للعامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠ على التوالي، واتجاهات تحقق هذا الهدف لا تزال ثابتة. وتواجه تحديات ضخمة أيضًا فيما يتعلق بمعدل خصوبة المراهقين (المواليد لكل ١٠٠٠ امرأة أعمارهم بين ١٥–١٩)، بقيمة (٥١.٠) في العام ٢٠١٩، و(٥٣.٨) في العام ٢٠٢٠، وحافظت عل معدل تحقق معتدل خلال العام ٢٠١٩، ومعدلات تحقق ثابتة خلال العام ٢٠٢٠. وكذلك، تواجه تحديات ضخمة فيما يتعلق بالرفاهية الذاتية (متوسط درجات السلم، ٠–١٠)، بقيمة (٤.٠) للعامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠، وتتجه معدلاته للتناقص. وأيضًا تواجه تحديات رئيسية ضخمة فيما يتعلق بنسب انتشار مرض السكري (السكان البالغين ٢٠–٧٩ عامًا)، بقيمة (١٧.٣) للعام ٢٠١٩، دون توافر بيانات عن اتجاهات تحقق الهدف. ولا تزال هناك تحديات ملموسة فيما يتعلق بمعدل الوفيات المعياري حسب العمر بسبب تلوث الهواء المنزلي وتلوث الهواء المحيط (لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة)، بقيمة (١٠٩) للعامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠. وكذلك، ما يتعلق بنسب الولادات تحت إشراف المختصين الصحيين المهرة، بقيمة (٩١.٥) للعامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠. دون توافر البيانات عن اتجاهات تحقق هذين المؤشرين. وثمة تحديات ملموسة أيضًا، فيما يتعلق بمؤشر العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)، بلغت قيمته (٧٠.٥) للعامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠، وللأسف تتجه معدلات تحققه للتناقص. ولا تزال هناك تحديات ملموسة كذلك فيما يتعلق بمؤشر تتبع التغطية الصحية الشاملة (٠–١٠٠)، بقيمة (٦٥.٢) في العام ٢٠١٩، و(٦٨.٠) في العام ٢٠٢٠، وذلك مع اتجاهات تحقق ثابتة في العام ٢٠١٩، ثم تحسنًا وزيادة معتدلة في العام ٢٠٢٠. أما عن مستوى

(ISSN: 2536 - 9555)

التأثير الناتج عن جائحة كورونا في عمومه وليس تحديدًا في الحالة المصرية، فهو سلبي للغاية؛ بفعل ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض والوفيات الناجمة عن جائحة كورونا، وارتفاع معدل الوفيات لأسباب أخري نتيجة إثقال كاهل النظم الصحية، وانخفاض طفيف في معدل الوفيات بسبب انخفاض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية (مثل حوادث المرور).

جدول (١٢). التحليلات الخاصة بقضايا الصحة الجيدة للمجتمع المصري على أهداف (SDG6).

الهدف / المؤشر	مصر ٢٠١٩			مصر ٢٠٢٠			مستوي التأثير الناتج عن Covid-19
الهدف (٦) المياه النظيفة والنظافة الصحية	القيمة	التصنيف	الاتجاه	القيمة	التصنيف	الاتجاه	
السكان الذين يستخدمون مياه الشرب الأساسية على الأقل (%)	98.4			99.1			مختلط أو سلبي بشكل طفيف
السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي الأساسية على الأقل (%)	93.2			94.2			مختلط أو سلبي بشكل طفيف
سحب المياه العذبة كنسبة % من إجمالي موارد المياه المتجددة	159.9			118.9			مختلط أو سلبي بشكل طفيف
استنزاف المياه الجوفية المستوردة (متر ٣/ سنة/ فرد)	2.8			1.6			مختلط أو سلبي بشكل طفيف
معالجة الصرف الصحي المستعملة	28.4			42.0			مختلط أو سلبي بشكل

في الأنشطة البشرية (%)							طفيف
درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية (%) (**)	40						مختلط أو سلبي بشكل طفيف
معدل الوفيات المنسوبة إلى المياه غير الآمنة والصرف الصحي غير الآمن وغياب النظافة (لكل ١٠٠,٠٠٠) (**)	2.0						مختلط أو سلبي بشكل طفيف

امة ● لا تزال هناك تحديات ● لا تزال هناك تحديات ملموسة ● لا تزال هناك تحديات كبيرة ● البيانات غير متاحة

على معدل إنجاز أهداف التنمية المستدامة ↖ زيادة معتدلة ← ثابتة ↓ تتناقص •• البيانات غير متاحة

المصدر: اعداد الباحث اعتمادًا على تقارير التنمية المستدامة (SDR, 2019: 183)،(SDR, 2020: 205).
(**)- (SDGCAR,2019: 59)، (World Bank, 2020: 152-153)، (الإسكوا، ٢٠٢٠أ)، (الإسكوا، ٢٠٢٠ب).

وتشير نتائج تحليل الجدول (١٢) السابق فيما يتعلق بالهدف السادس، والخاص بضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة، أن مصر لا تزال تواجه تحديات جوهرية ملموسة فيما يتعلق بتحقيق الهدف بشكل عام، وقد حافظ هذا الهدف على معدل زيادة معتدلة لتحقيق الهدف في العام ٢٠١٩، والآن يسير على المسار الصحيح نحو تحقيق الهدف في العام ٢٠٢٠. وفيما يتعلق بالمؤشرات التفصيلية للهدف تم إنجاز أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بنسبة السكان الذين يستخدمون مياه الشرب الأساسية على الأقل، بقيمة (٩٨.٤) في العام ٢٠١٩، و(٩٩.١) في العام ٢٠٢٠. وكذلك مؤشر استنزاف المياه الجوفية المستوردة (متر٣/سنة/فرد)، بقيمة (٢.٨) في العام ٢٠١٩، و(١.٦) في العام ٢٠٢٠، وتحافظ على المسار الصحيح نحو تحقيق الهدف لكلا المؤشرين. ولا تزال هناك تحديات فيما يتعلق بنسبة السكان الذين

(ISSN: 2536 - 9555)

يستخدمون خدمات الصرف الصحي الأساسية على الأقل، بقيمة (٩٣.٢) في العام ٢٠١٩، و(٩٤.٢) في العام ٢٠٢٠، وحافظ هذا المؤشر على معدل اتجاهات ثابتة في العام ٢٠١٩، والآن يسير على المسار الصحيح نحو تحقيق الهدف في العام ٢٠٢٠. ولا تزال هناك تحديات أيضًا فيما يتعلق بنسبة معالجة الصرف الصحي المستعملة في الأنشطة البشرية، بقيمة (٢٨.٤) في العام ٢٠١٩، و(٤٢.٠) في العام ٢٠٢٠. وكذلك لا تزال هناك تحديات فيما يتعلق معدل الوفيات المنسوبة إلى المياه غير الآمنة والصرف الصحي غير الآمن وغياب النظافة (لكل ١٠٠,٠٠٠)، بقيمة (٢.٠) في العام ٢٠١٩، مع عدم توافر البيانات المحددة لاتجاهات تحقق هذين المؤشرين الأخيرين. ولا تزال هناك تحديات ملموسة فيما يتعلق بدرجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، بقيمة (٤٠%)، دون توافر البيانات المحددة لاتجاهات تحقق هذا المؤشر. وأخيرًا ثمة تحديات جوهرية كبيرة وضخمة تتعلق بمؤشر سحب المياه العذبة كنسبة من إجمالي موارد المياه المتجددة، بقيمة (١٥٩.٩) في العام ٢٠١٩، و(١١٨.٩) في العام ٢٠٢٠، دون توافر البيانات المحددة لاتجاهات تحقق هذا المؤشر. أما عن مستوى التأثير الناتج عن جائحة كورونا فهو مختلط أو سلبي بشكل طفيف، بسبب محدودية إمكانية الحصول على المياه النظيفة بين الفئات المحرومة والفئات الأكثر احتياجًا.

جدول (١٣). نتائج القياس الاستطلاعي لقضية الصحة الجيدة (N =١٠٣).

قضية الصحة الجيدة	تقييم القضية			درجة قياس الحالة					مستوى التحديات			
				١ منخفض	٢ أقل من المتوسط	٣ متوسط	٤ متقدم	٥ متقدم جدا	–	١ يستحيل	٢ يصعب	٣ يمكن
	متقدم	التكرار	٤١	–	–	٣٢	٩	–	التكرار	٥	١٨	٨٠
		النسبة	٣٩,٨	–	–	٧٨	٢٢	–				
	تقييم القضية			٥ متخلف جدا	٤ متخلف	٣ متوسط	٢ أقل من المتوسط	١ منخفض	النسبة %	٥	١٧,٤	٧٧,٦
	متخلف	التكرار	٦٢	–	٩	٢٨	١٧	٨				
		النسبة	٦٠,٢	–	١٤,٥	٤٥	٢٧,٥	١٣				

واتساقًا مع النتائج السابقة تشير نتائج الدراسة الميدانية، كما يظهر في الجدول السابق رقم (١٣). أن الوضع العام لقضية الصحة الجيدة (متخلف)، بنسبة ٦٠,٢% بدرجة متوسطة قدرت بنسبة ٤٥%، ومع ذلك يري ٧٧,٦% من إجمالي عينة الدراسة أنه وبرغم التحديات التي تواجهها القضية إلا أنه يمكن التغلب عليها، وتبين من الجداول المرفقة بملاحق الدراسة (ملحق ١، ٢)، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في قضية الصحة الجيدة تعزى إلى الخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة (النوع، والعمر، ومستوى التعليم، ومحل الإقامة).

وفي ضوء ما سبق، ينبئ الوضع الراهن لقضية الصحة، أن مصر لم تصل إلى التحقيق الكامل لأي هدف من أهداف التنمية المستدامة للقضية على الإطلاق، وتواجه تحديات رئيسية ضخمة فيما يتعلق **بالهدف رقم (٢)**. وكذلك لا تزال تواجه تحديات رئيسية ضخمة، فيما يتعلق بتحقيق **الهدف رقم (٣)**. ولا تزال تواجه تحديات جوهرية ملموسة، فيما يتعلق بتحقيق **الهدف رقم (٦)**. وترصد لوحة متابعة أهداف التنمية المستدامة أن مصر تحقق زيادة معتدلة وتحسنًا ملحوظًا في مساعيها نحو تحقيق **الهدفين (٢)، (٣)**. وتسير على المسار الصحيح نحو تحقيق **الهدف رقم (٦)**. أما عن مستوى التأثير الناتج عن جائحة كورونا فهو سلبي للغاية فيما يتعلق **بالهدفين (٢)، (٣)**، ومختلط أو سلبي بشكل طفيف فيما يتعلق **بالهدف رقم (٦)**.

والوضع العام للقضية يعكس ظاهرة عدم الإنصاف واختلال العدالة في مصر، فمن منظور الحالة الصحية: يمكن رصد هذه الظاهرة في الفروق المتعلقة بمعدل وفيات الأطفال تحت سن المدرسة، والمتعلقة بوفيات وصحة الأمهات والحوامل، وفيما بين المناطق جغرافيا (شمال، جنوب، ريف، حضر) وفيما بين الشرائح الاجتماعية المختلفة (الأفقر، والأغنى)، كما تتضح من زيادة معدلات وانتشار التقزم بين الأطفال في الفئات الأفقر، مع زيادة معدلات الأمراض غير

(ISSN: 2536 - 9555)

المعدية والمعدية مثل انتشار الأمراض الكبدية (الالتهاب الكبدي B وC) وعبء الأمراض المتزايد بين الفقراء والذي يؤدي إلى مزيد من الفقر بينهم. ومن منظور الحماية المالية من عبء المرض: يتضح جليًا غياب الحماية المالية من عبء المرض في التأثيرات المفقرة للإنفاق الطبي على الأمراض الكارثية في وجود ٥٠% من المواطنين– هم الأفقر– بلا أي غطاء تأميني أو اجتماعي. وفي عدم الإنصاف لإتاحة موارد العلاج على نفقة الدولة، وفي أن أكثر من ٧٢ % من الإنفاق الكلي على الرعاية والخدمات الصحية هو إنفاق ذاتي مصدره من جيوب الأفراد والأسر، وهو لا يعكس القدرة بقدر ما يعكس الحاجة والاضطرار (غنام وعزب، ٢٠٢٠أ: ٥٨).

يضاف إلى ما سبق، وفقًا لدراسة (World Bank. 2015: 43)، تبعثر الخدمات الصحية للمواطنين بين جهات عدة، وتتحكم في إتاحتها عوامل مرتبطة بالوضع الاجتماعي والموقع الجغرافي. وَنَظَرِيًّا تتوفر خدمات التأمين الصحي الحالي لـ ٥٨% فقط من المصريين. ووفقًا لمسح ٢٠١٤، بلغت نسبة النساء المنتفعات من أي تغطية صحية تأمينية ٨% فقط، وينقسم الإنفاق للحصول على خدمات صحية إلى قطاعين: الخاص وهو الإنفاق الذاتي على الرعاية الصحية الذي بلغ ٧٢% من إجمالي الإنفاق على الصحة، والإنفاق العام حيث تنفق وزارة الصحة والسكان نحو ١٥% من إجماليه الإنفاق على الصحة في مصر ويستحوذ الحضر على النصيب الأكبر من ميزانية وزارة الصحة، حيث تستقبل مستشفياته ٥٨% من إجمالي ميزانية وزارة الصحة، مقابل ٣% هو نصيب الوحدات الريفية من نفس الميزانية؛ وهذا التباين يرسم لنا ثغرات تحقيق العدالة الاجتماعية في القطاع الصحي.

وبشكل عام، يعاني الإنفاق على الصحة من انخفاض ملحوظ حيث لم تتعد نسبة الإنفاق على هذا القطاع ٦.٢٪ من إجمالي الإنفاق العام. كما أن توزيع هذا

الإنفاق يشير إلى استحواذ الأجور على الجانب الأكبر منه حوالي ٦٠%. حتى أن معظم المبالغ الموجهة للأجور تخصص للأجور المتغيرة وليست الأساسية الأمر الذي يؤدي إلى ضآلة المبلغ الموجه لتحسين جودة الخدمة في هذا القطاع. وتنخفض كذلك نسبة المخصص لشراء السلع والخدمات الطبية، وأيضًا نصيب هذا القطاع من الاستشارات. ولا شك في أن هذا ينعكس سلبًا على مستوى كفاءة الخدمة الصحية التي يحصل عليها المواطنون من الفئات منخفضة الدخل (فتح الله، ٢٠١٨: ٦٣). وأكدت على نفس النتيجة، دراسة (عاشور، ٢٠١٨: ٣٤)، إذ تري أن الإنفاق الحكومي المصري على الصحة، منخفض جِدًّا بما يؤثر على السياسات الصحية، ومن ثم انخفاض جودة الخدمات الطبية، وبسبب برنامج الإصلاح الاقتصادي (خطة التقشف الحكومية) لم تلتزم الحكومة بتخصيص الحد الأدنى اللازم دُسْتُورِيًّا للإنفاق على الصحة.

إنّ أزمة انتشار جائحة كورونا جاءت لتضع نصب أعيننا تدني الإنفاق على الصحة في مصر بالمقارنة بالمعدل العالمي، ففي الوقت الذي يبلغ فيه الإنفاق على الصحة عَالَمِيًّا نسبة ٧% من الناتج المحلي الإجمالي و٢٠% من إجمالي الإنفاق الحكومي، نجد أنّ مصر لا يتجاوز فيها الإنفاق على الصحة ٢% من الناتج المحلي الإجمالي و٥% من الإنفاق الحكومي وبالتالي يمثل الإنفاق على الصحة في مصر ربع المعدلات العالمية وأقل من مثيلها في دول مستوياتها التنموية متقاربة مع مصر، وبالتالي لم نصل بعد الاستحقاق الدستوري المطلوب. هذا، ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على الصحة في مصر خمس (١/٥) المتوسط العالمي؛ حيث يبلغ ١٧٦ دولار في مصر مقابل ٩٠٤ دولار عَالَمِيًّا. وفي الوقت الذي يتوزع فيه الإنفاق على الصحة ما بين الحكومة والقطاع الخاص بنسبتي ٧٤% و٢٦% على التوالي، نجد أنّ تمويل الصحة في مصر يتم بشكل معاكس حيث تبلغ نسبة الإنفاق الحكومي ٣٥%، والإنفاق

(ISSN: 2536 - 9555)

الخاص ٦٥%، ما يوضح أنّ الحكومة عليها دور مهم جدا في زيادة الإنفاق على الصحة بما يتواكب مع المعدلات العالمية، وبصورة تعود بمزيد من المؤشرات الإيجابية لقطاع الصحة في مصر (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ٢٠٢٠: ٤، ٥).

ومن أجل تحسين مؤشرات العدالة الاجتماعية في القطاع الصحي، بدأت وزارة الصحة المصرية، بتدشين قانون التأمين الصحي الشامل، في يوليو من العام ٢٠١٩ بمحافظة بورسعيد، ويطبق خلال ١٥ عامًا في جميع المحافظات، مستهدفًا إتاحة وتوفير الرعاية الصحية لجميع المواطنين في المجتمع بلا تمييز، وبجودة عالية وبغض النظر عن قدرتهم عن تحمل تكاليف العلاج وفق أسلوب تمويلي تضامني فعال وقوي. وفي هذا تري دراسة (غنام وعزب، ٢٠٢٠ب: ١١٦)، أن البرامج الأفقية مثل نظام التأمين الصحي الشامل، على أهميته وقدرته على تحقيق نقلة مستدامة في تقديم الخدمات الصحية والتغطية الشاملة، إلا أن عبء تنفيذه وتكلفته والتنفيذ التدريجي له يحول دون قدرته في بعض الأحيان على تحقيق مكتسبات مجتمعية أو سياسية قصيرة المدى يشعر بها المواطن. لذا تصاعدت في الآونة الأخيرة اتجاهات وسياسات صحية تتبنى حزمة من البرامج الصحية الرأسية، والخاصة بمرض محدد، يسهل معه غالبًا الحصول على التمويل، وتحقيق نجاح سريع، مثل: (حملة القضاء على فيروس C، وحملة صحة المرأة، البرنامج القومي لمكافحة الفيروسات الكبدية، وحملة الكشف المبكر عن أمراض السمنة وسوء التغذية)، وأكدت القراءات الأولية لهذه البرامج نجاح مؤشرات الاستهداف وإقبال المواطنين عليها.

وتؤكد دراسة سوسيولوجية ميدانية (كمال، ٢٠١٩: ٦٣)، نجاح المبادرات الصحية الرئاسية في تغيير المنظومة الصحية في مصر، حيث ساهمت في إشراك المرضي في عملية صنع القرار الطبي الخاص بهم. ووضع نمط للصحة

الإيجابية، وفرضت نوعًا من التثقيف الصحي للأفراد والمجتمع يدور حول توفير المعلومات والمعارف الصحية، وتوفير المهارات لتمكين الأفراد من تبني السلوكيات الصحية طواعية. في حين ترى دراسة (غنام وعزب، ٢٠٢٠ب: ١١٨)، أن البرامج الرأسية على أهميتها، جاءت على حساب الاهتمام بالبنية التحتية لتطبيق قانون التأمين الصحي الشامل عن طريق إنشاء وحدات رعاية أساسية مجهزة تجهيزًا جيدًا في محافظات المرحلة الأولى في التأمين الصحي الشامل الجديد. بالإضافة إلى ذلك، تخلق البرامج الرأسية ازدواجية، حيث يتطلب كل برنامج رأسي بيروقراطية خاصة به، وقد يؤدي إلى فجوات في تقديم الرعاية الصحية الشاملة خاصة في حالة المرضى الذين يعانون من أمراض متعددة. علاوة على ذلك، فإن البرامج الرأسية التي يتم تمويلها عبر جهات خارجية مانحة قد تقوض قدرة الحكومة في التفكير على مصادر تمويل مستدامة، لا تتوقف على المنح الخارجية، بحيث ينتهي البرنامج فور انتهاء المنح.

أما حالة ووضع السياسات الصحية وقدرتها على مواجهة جائحة كورونا، فوفقًا لمؤشر أمان الصحة العالمي (GHS, 2019: 24)، الذي يقيم قدرة الدول على منع الأوبئة أو التخفيف من حدتها (بدءًا من الوقاية ومنع انتشار مسببات الأوبئة والاكتشاف المبكر والاستجابة السريعة إلى قدرة النظم الصحية على علاج المرضى، والسيطرة على انتشار الوباء)، والذي يشمل ١٩٥ دولة، تم وضع مصر في المركز الـ (٨٧) عَالَمِيًّا، بقيمة (٣٩,٩ من ١٠٠)، ووضعت في الترتيب التاسع عَرَبِيًّا. وبحسب المؤشر فإن أضعف تقييم حصلت عليه مصر كان في مؤشر وفرة الموارد البشرية في القطاع الصحي ومدى إتاحة الخدمة الصحية بشكل شامل لجميع المواطنين، وتشير نتائج المؤشر إلى أن وجود النظام الصحي المتقدم قادر على احتواء معدل الوفيات، خاصة في حالة حدوث تفش واسع للمرض. ويشير المؤشر إلى أن درجة الاستعداد الدولي لمكافحة تفشي الأوبئة

(ISSN: 2536 - 9555)

ضعيف، ولا توجد دولة في العالم مستعدة كُلِّيًا لذلك. فكل بلدان العالم لديها فجوات لا بد من معالجتها.

أما فيما يتعلق بالهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، والخاص بالقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وبحسب مؤشر الجوع العالمي (GHI, 2020: 60)، الذي يضم ١٠٧ دولة مصنفة بحسب أربعة عوامل هي: سوء التغذية، ونحافة الأطفال (الهزال)، والتقزم، ووفيات الأطفال. تبين أن العالم ليس على المسار الصحيح لتحقيق الهدف، إذ بحسب الوتيرة الحالية ستفشل نحو ٣٧ دولة في الوصول إلى مستوى منخفض من الجوع بحلول العام ٢٠٣٠. وجاءت مصر في الترتيب ٥٤ عَالَمِيًّا على مؤشر الجوع العالمي للعام ٢٠٢٠، بقيمة كلية للمؤشر (١١.٩) نقطة، وهي بذلك تقع ضمن المجموعة الثانية ذات المستوى المعتدل، بينما على المستوى الإقليمي جاءت مصر في المرتبة الثامنة عَرَبِيًّا، أما على المستوى الأفريقي غير العربي فقد جاءت في الترتيب الثاني بعد موريشيوس. وترصد إحدى الدراسات (العشري وآخرون، ٢٠١٩)، بناء على التقديرات الرسمية أن هناك أكثر من ستة ملايين مصري لا يستطيعون الحصول يَوْمِيًّا على الحد الأدنى من السعرات الحرارية اللازم لبقائهم نشطين ومنتجين، ويحصل الفقراء في مصر على٦٠٪ من سعراتهم الحرارية من النشويات (مثل الحبوب) والدرنيات (مثل البطاطس)، ورغم تبني الدولة لعدد من برامج الدعم النقدي والغذائي إلا أن الآثار التضخمية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي أكبر من المستهدف تحقيقه عبر تلك البرامج الحمائية. ومؤخرًا، كشف تقرير للبنك الدولي عن أوجه سوء التغذية في مصر، وعبء صحي ثلاثي يتمثل في: التقزم المستمر، وازدياد الهزال، والارتفاع السريع في زيادة الوزن بين الأطفال، وهو معدل أصبح الآن واحدًا من الأعلى في العالم. فضلًا عن أن كثير من الأطفال

لا يحصلون على وجباتهم الغذائية اللازمة؛ ويقوض هذا الحرمان قدرتهم وإمكاناتهم الكاملة على النمو والتطور والتعلم (Herbst, 2020: xi).

وفيما يتعلق بالهدف السادس، الخاص بالمياه النظيفة والصرف الصحي، لا تزال مصر تواجه تحديات جوهرية ملموسة فيما يتعلق بتحقيق الهدف بشكل عام، وفي هذا يشير تقرير (البنك الدولي، ٢٠١٨)، أن البُنية التحتية في مصر تشهد العديد من الاختلالات، خصوصًا في القطاعات الأساسية، من بينها قطاع المياه، وقطاع الصرف الصحي)، مما يجعلها في حاجة ماسة إلى التمويل المالي والاستثمارات الخاصة في البُنية التحتية المستدامة. وقدد حددت الخطة القومية للموارد المائية ٢٠٣٧، مجموعة من التحديات التي تواجه القطاع، يمكن أن تعوق تحقيق الهدف السادس، أبرزها: الخلافات مع دول الجوار حول كمية مياه النيل، وتدهور جودة ونوعية المياه الصالحة للشرب، وذلك نتيجة تلوثها بمخلفات المصانع وبقايا الأسمدة الزراعية وغيرها. فضلًا عن تأثير التغيرات المناخية، حيث تؤدي الحرارة المرتفعة وقلة مياه الأمطار إلى انخفاض مياه السدود (وزارة الموارد المائية والري، ٢٠١٧). ورغم هذه الحالة الإنمائية المتواضعة لقضية الصحة بأهدافها الثلاثة في سياق التحليل، ثمة فرصة تطرحها جائحة كورونا في اللحظة الراهنة لمراجعة السياسات الصحية، والدفع بقوة لاستكمال منظومة التأمين الصحي الشامل، وتعزيز إمدادات الغذاء والمياه والصرف الصحي للوصول إلى تحقيق المستهدف إنْمَائِيًّا بحلول عام ٢٠٣٠.

(٦-٥) الْقَضِيَّةُ الرَّابِعَةُ: السُّكَّانُ وَالزِّيَادَةُ السُّكَّانِيَّةُ.

شهدت حقبة الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) تركيزًا كبيرًا على القضية السكانية، وهو الاهتمام الذي انتقل فيما بعد إلى حقبة التنمية المستدامة (SDGs) الراهنة، التي تتناول قضايا الضغط السكاني على جميع القضايا الاجتماعية الأخرى؛ فثمة علاقة عكسية بارزة بين النمو السكاني والتنمية المستدامة، فكلما زاد معدله في دولة ما، زادت معه نسبة استهلاك الموارد الطبيعية وتقلص النمو الاقتصادي المستدام، مما يفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويقلل

(ISSN: 2536 - 9555)

في نفس الآن من فرص تحقيق التنمية المستدامة. وانطلاقًا من تلك الأهمية؛ نص دستور ٢٠١٤، في مادته (٤١) على ما يلي: "تلتزم الدولة بتنفيذ برنامج سكاني يهدف إلى تحقيق التوازن بين معدلات النمو السكاني، والموارد المتاحة، وتعظيم الاستثمار في الطاقة البشرية، وتحسين خصائصها، وذلك في إطار تحقيق التنمية المستدامة". وفي ديسمبر ٢٠١٤ أطلقت الحكومة الاستراتيجية القومية للسكان (٢٠١٥-٢٠٣٠) بهدف الارتقاء بنوعية حياة المواطن المصري من خلال خفض معدلات الزيادة السكانية لإحداث التوازن المفقود بين معدلات النمو الاقتصادي والسكاني، وإعادة رسم الخريطة السكانية في مصر من خلال إعادة توزيع السكان، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تقليل التباينات في المؤشرات التنموية بين المناطق الجغرافية (وزارة السكان، ٢٠١٥: ١٠-١٤). وعلي الرغم من عدم تخصيص (استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠) محورًا خَاصًّا أو منفردا للقضية السكانية إلا أن الاستراتيجية، ركزت على ثلاثة أبعاد تخص القضية هي: (النمو، والتوزيع المكاني، والخصائص السكانية).

وبشكل عام تنطلق القضية من افتراض أساسي مفاده أن الوزن السكاني لأي دولة يمثل سلاحًا ذو حدين، فيمكن أن يمثل قيمة مضافة وثروة يجب استغلالها، كما يمكن أن يمثل عبئًا واستنزافًا للموارد، خاصة التي تتسم بالندرة في مقابل تزايد الاحتياجات مع الأخذ في الاعتبار عدة عوامل وظروف مصاحبة تكون مرجحة لأحد الأمرين على الآخر. وتستقيم هذه القضية إجرائيًا ضمن **الهدف الثاني عشر** من الأهداف الإنمائية **(SDGs)**، ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة. إلا أن هذا التحديد لا ينفى الصلة المباشرة بين تلك القضية، وباقي أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. ويمكن تقييم القضية تقدمًا وانحسارًا بناءً على البيانات المتاحة في تقارير التنمية المستدامة (SDR) الدولية والإقليمية والقطرية خلال العامين الأخيرين ٢٠١٩ و٢٠٢٠، يعقبها تقييم عام للقضية ومناقشة تحليلية في ضوء الدراسات عدد من السكانية. **وذلك على النحو التالي:**

جدول (١٤). التحليلات الخاصة بقضايا السكان والزيادة السكانية للمجتمع المصري على أهداف (SDG12).

الهدف / المؤشر	مصر ٢٠١٩			مصر ٢٠٢٠			مستوي التأثير الناتج عن Covid-19
الهدف (١٢) الاستهلاك والإنتاج المسؤولان	القيمة	التصنيف	الاتجاه	القيمة	التصنيف	الاتجاه	
النفايات الصلبة البلدية (كجم/ يوم/ فرد)	1.4			1.4			لا يزال غير واضح
النفايات الإلكترونية المتولدة (كجم/ فرد)	5.5			5.5			لا يزال غير واضح
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون القائمة على الإنتاج (كجم/ فرد)	7.6			8.8			لا يزال غير واضح
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المستوردة (كجم/ فرد)	-0.6			0.7			لا يزال غير واضح
بصمة إنتاج النيتروجين (كجم / فرد)	NA			10.9			لا يزال غير واضح
صافي الانبعاثات المستوردة من النيتروجين التفاعلي (كجم / فرد)	NA			0.6			لا يزال غير واضح
درجة تحقق القيمة (مؤشر حوكمة الموارد) (**)	45						لا يزال غير واضح
الدعم قبل اقتطاع الضريبة على الوقود الأحفوري	177.2						لا يزال غير واضح

(ISSN: 2536 - 9555)

(الاستهلاك والانتاج) للفرد بالأسعار الحالية للدولار الأمريكي (**)							
الامتثال للاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف بشأن النفايات الخطرة وغيرها من المواد الكيميائية (%) (**).	50.5						لا يزال غير واضح

امة ● لا تزال هناك تحديات ● لا تزال هناك تحديات ملموسة ● لا تزال هناك تحديات كبيرة ● البيانات غير متاحة

على معدل إنجاز أهداف التنمية المستدامة ↖ زيادة معتدلة ← ثابتة ↓ تتناقص •• البيانات غير متاحة

المصدر: اعداد الباحث اعتمادًا على تقارير التنمية المستدامة (SDR, 2019: 183)،(SDR, 2020: 205).

(**)- (SDGCAR,2019: 59)، (World Bank, 2020: 152-153)، (الإسكوا، ٢٠٢٠أ)، (الإسكوا، ٢٠٢٠ب).

وتشير نتائج تحليل الجدول (١٤) السابق فيما يتعلق بالهدف الثاني عشر، والخاص بضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، أن مصر لا تزال تواجه تحديات فيما يتعلق بتحقيق الهدف بشكل عام، وما زالت تعاني من فجوة عدم توافر البيانات بخصوص اتجاهات تحقق هذا الهدف. وفيما يتعلق بالمؤشرات التفصيلية للهدف تم إنجاز أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بمؤشر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون القائمة على الإنتاج (كجم/ فرد)، بقيمة (٧.٦) للعام ٢٠١٩، و(٨.٨) للعام ٢٠٢٠. وكذلك، مؤشر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المستوردة (كجم/ فرد)، بقيمة (-٠.٦) للعام ٢٠١٩، و(٠.٧) للعام ٢٠٢٠. وأيضًا، مؤشر بصمة إنتاج النيتروجين (كجم / فرد)، بقيمة (١٠.٩) في العام ٢٠٢٠. وكذلك، مؤشر صافي الانبعاثات المستوردة من النيتروجين التفاعلي (كجم/فرد)، بقيمة (٠.٦) في العام ٢٠٢٠. وذلك دون توافر بيانات عن اتجاهات تحقق هذه

المؤشرات السابقة. ولا تزال هناك تحديات ملموسة فيما يتعلق بدرجة تحقق القيمة (مؤشر حوكمة الموارد)، بقيمة (٤٥) في العام ٢٠١٩. وكذلك، ما يتعلق بالامتثال للاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف بشأن النفايات الخطرة وغيرها من المواد الكيميائية، بقيمة (٥٠.٥) في العام ٢٠١٩، دون توافر بيانات عن اتجاهات تحقق الهدف. ولا تزال هناك تحديات فيما يتعلق بمؤشر النفايات الصلبة البلدية (كجم/يوم/فرد)، بقيمة (١.٤) للعامين ٢١٠٩ و٢٠٢٠. وكذلك، مؤشر النفايات الإلكترونية المتولدة (كجم/فرد)، بقيمة (٥.٥) للعامين ٢١٠٩ و٢٠٢٠. أما عن مستوى التأثير الناتج عن جائحة كورونا فلا يزال غير واضح، حيث يذهب تقرير (SDR, 2020: vi)، أن النقطة المضيئة الوحيدة للجائحة هي التخفيض في الآثار البيئية الناتجة عن الانخفاض في النشاط الاقتصادي، وانخفاض استخدام الموارد الطبيعية على المدي القصير، والضغط لتخفيف اللوائح المتعلقة بالاقتصاد الدائري، وزيادة التلوث البلاستيكي لاستخدامه في إنتاج معدات الحماية الشخصية من الفيروس.

جدول (١٥). نتائج القياس الاستطلاعي لقضية السكان والزيادة السكانية (N =١٠٣).

قضية السكان	تقييم القضية			درجة قياس الحالة					مستوى التحديات			
				١ منخفض	٢ أقل من المتوسط	٣ متوسط	٤ متقدم	٥ متقدم جدًا	–	١ يستحيل	٢ يصعب	٣ يمكن
متقدم	التكرار	٤٣	التكرار	–	٣	٢٩	١١	–	التكرار	٨	٢٩	٦٦
	النسبة	٤١,٧	النسبة	–	٧	٦٧,٤	٢٥,٦	–				
متخلف	تقييم القضية			٥ متخلف جدا	٤ متخلف	٣ متوسط	٢ أقل من المتوسط	١ منخفض	النسبة %	٨	٢٨	٦٤
	التكرار	٦٠	التكرار	–	٨	٣١	١٩	٢				
	النسبة	٥٨,٣	النسبة	–	١٣,٥	٥١,٥	٣١,٥	٣,٥				

واتساقًا مع النتائج السابقة تشير نتائج الدراسة الميدانية، كما يظهر في الجدول السابق رقم (١٥). أن الوضع العام لقضية السكان (متخلف)، بنسبة ٥٨,٣% بدرجة متوسطة قدرت بنسبة ٥١,٥%، ومع ذلك يري ٦٤% من إجمالي عينة

(ISSN: 2536 - 9555)

الدراسة أنه وبرغم التحديات التي تواجهها القضية إلا أنه يمكن التغلب عليها، وتبين من الجداول المرفقة بملاحق الدراسة (ملحق ١، ٢)، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في قضية السكان تعزى إلى الخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة (النوع، والعمر، ومستوى التعليم، ومحل الإقامة).

وفي ضوء ما سبق، ينبئ الوضع الراهن لقضية السكان وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام، أن مصر لم تصل إلى التحقيق الكامل **للهدف رقم (١٢)**، ولا تزال تواجه تحديات؛ حيث تؤدي الزيادة السكانية المطردة، وكذا النمو الاقتصادي والاجتماعي إلي تغير في أنماط الاستهلاك المختلفة، مثل استهلاك موارد الطاقة والمياه، مما يؤدي إلى مجموعة من الضغوط على الموارد الطبيعية وغير الطبيعية تتمثل في إهدار تلك الموارد وعدم استغلالها بطريقة مستدامة، الأمر الذي يشكل عبئًا على الدولة لتنفيذ رؤيتها وتحقيق التنمية المستدامة (وزارة البيئة، ٢٠١٧: ٣١). أما عن مستوى التأثير الناتج عن جائحة كورونا فلا يزال غير واضح، رغم أن البيانات المتاحة ترصد ارتفاع أعداد الوفيات في مصر اعتبارًا من شهر مايو ٢٠٢٠ بأكثر من ٧٥% مقارنة بمعدل الوفيات في ٢٠١٩، ويرجع الارتفاع إلى الإصابات بفيروس كورونا وأسباب أخرى، إلا أنه في نفس الفترة تقريبًا تحققت زيادة سكانية قدرها مليون نسمة، وفقًا لإحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء خلال شهر يونية ٢٠٢٠.

وبشكل عام، المسار الحالي للقضية يعكس الزيادة ا المطردة في عدد السكان في مصر، حيث تجاوز الـ ١٠٠ مليون نسمة، لتصبح الدولة رقم ١٤ على مستوى دول العالم من حيث عدد السكان (عثمان، ٢٠٢١: ١)، وبلغ إجمالي عدد السكان في مصر ١٠١,٩٨٩ مليون نسمة في العام ٢٠٢١، من بينهم ٤٣,٥٦٧ مليون نسمة لسكان الحضر مقابل ٥٧,٩٠١ مليون نسمة لسكان الريف. وهؤلاء السكان يقطنون على ٣,٥% من إجمالي المساحة الكلية لمصر التي تبلغ نحو

مليون كيلو متر مربع، وذات كثافة سكانية تقدر بـ ١٤٢٢ نسمة/ كم٢. وتعتبر محافظة القاهرة أكبر محافظات الجمهورية من حيث عدد السكان، فقد بلغ عدد سكانها ١٠,١٣٩ ملايين نسمة، تليها محافظة الجيزة ٩,٢٩٦ مليون نسمة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢١أ: ٤-١٤). ومنذ تطبيق الاستراتيجية القومية للسكان، ورؤية مصر ٢٠٣٠، وتحقيق المستهدف بخفض معدلات الإنجاب ليصل متوسط عدد الأطفال ٢,٤ طفل لكل سيدة بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنة بحوالي ٣.٥ طفل حَالِيًّا. بلغ إجمالي عدد المواليد خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ حوالي ١٢.٩ مليون مولود (عثمان، ٢٠٢١: ٤). ووفقًا لأحدث التقارير (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢١ب)، مضافًا إلي الإحصاء السابق، بلغ إجمالي عدد السكان في مصر آنِيًّا (١٠٢ مليون نسمة)، حيث تحققت زيادة سكانية قدرها مليون نسمة، خلال الفترة (من ٣ أكتوبر ٢٠٢٠ إلى ٥ يوليو ٢٠٢١)، بالتزامن مع تداعيات جائحة كورونا وتدابيرها الاحترازية، أي خلال (٢٧٥ يومًا أي ٩ شهور و٥ أيام)، حيث بلغ متوسط الزيادة السكانية اليومية (الفرق بين أعداد المواليد والوفيات) ٣٦٣٦ نسمة، أي (١٥٢) فرد كل ساعة، و(٢,٥) فرد كل دقيقة؛ بما يعنى أن الوقت المستغرق لزيادة فرد إلى عدد السكان هو ٢٤ ثانية. وتعكس هذه الأرقام حقيقة أساسية مفادها أن السكان في مصر يتزايدون بمعدلات متسارعة للغاية.

وطبقًا لتقديرات سنة ٢٠٣٠ ترصد الاستراتيجية القومية للسكان، ثلاث سيناريوهات يفترض الأول استمرار معدلات الإنجاب الحالية عند مستوى ٣,٥ طفل لكل سيدة ليصل عدد السكان إلى ١١٨,٩ مليون نسمة، ومع السيناريو الثاني حيث المعدل المستهدف ٢,٤ طفل لكل سيدة أن يصل عدد السكان إلى ١١٠,٩ مليون نسمة، ومع السيناريو الثالث حيث الوصول لمعدل الإحلال ٢,١ طفل لكل سيدة أن يصل عدد السكان إلى ١٠٨,٧ مليون نسمة (وزارة السكان،

(ISSN: 2536 - 9555)

٢٠١٥: ٣٦). ووفقًا لتقديرات مكتب السكان بالأمم المتحدة من المرجح وصول مصر بحلول عام ٢٠٣٠ إلى ١٢٠.٨ مليون نسمة، وإلى ١٦٠ مليونًا بحلول عام ٢٠٥٠ (عثمان، ٢٠٢١: ٤). وهكذا، وفي ضوء ما سبق تتأكد معاناة مصر من المشكلة السكانية بأبعادها الثلاثة: النمو السكاني المتزايد، وسوء التوزيع المكاني وتدني الخصائص السكانية.

وفي إطار هذه القضية حاولت بعض الدراسات أن تشخص المسألة السكانية في مصر، بين دراسات تؤكد أن الزيادة السكانية هي نتيجة لقصور الأداء التنموي وليست سببًا له، منها: دراسة (يوسف، ٢٠١٨: ١٣)، وترى أن مشكلة السكان في مصر ليست كما يدعي البعض أنها سبب القصور التنموي، بل إن الأخير هو السبب في النمو السكاني، وهو المسؤول عن نشوء وتفاقم المؤشرات السلبية لهذه المشكلة المستعصية. فليس الاقتصاد المصري من حيث الإمكانات ببعيد عن تجربة التنمية الكورية مثلًا، وهو ليس ببعيد كذلك عن منجزات تجربة التنمية الاقتصادية في الصين. والأخيرة كانت بها ما بها من مشكلات سكانية متفاقمة، ولم تخرج منها إلا عندما نجحت برامجها التنموية في الارتقاء بالناتج المحلي الإجمالي، وضمان توزيع ثمار هذا الناتج بشكل أقرب إلى العدالة. وتؤكد دراسة (مرعى، ٢٠١٨: ٧٢)، أنه بمراجعة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، لوحظ أنها قد اهتمت بزيادة الإنتاج والإنتاجية دون أخذ المكون السكاني في الاعتبار مما أدي إلى خلق فجوة بين خطط التنمية والنمو السكاني، وظهور كثير من الاختناقات وإعاقة الجهود المبذولة من أجل التنمية. هذا وتؤكد دراسة (Lutz, 2014: 528)، أن الهدف الأساسي لسياسات السكان في القرن الحادي والعشرين هو تعزيز قاعدة الموارد البشرية من أجل التنمية المستدامة الوطنية والعالمية، ويمكن النظر إلى السياسات السكانية بموجب هذا الأساس المنطقي الجديد على أنها إدارة الموارد البشرية بصفة عامة.

وثمة دراسات أخري تتعامل مع الزيادة السكانية باعتبارها عبئًا، وسببًا لفشل جهود التنمية في مصر، منها: دراسة (البيلي، ٢٠١٨أ: ١٠٠)، حيث ترى أن الزيادة السكانية تلتهم معظم عوائد التنمية، كما أن استمرار هذه الزيادة في ظل تحقيق معدل نمو اقتصادي يصل إلى ٤,٥ فقط سنويًا. يعني استمرار الضغوط على الاقتصاد وعدم القدرة على الشعور بثمار التنمية أو الإصلاح الاقتصادي. هذا مع الأخذ في الاعتبار، أنه من المتعارف عليه اِقْتِصَادِيًّا أن المحافظة على مستوى المعيشة في أي مجتمع يتطلب أن يتعدى معدل النمو الاقتصادي معدل النمو السكاني بثلاثة أضعاف على الأقل، أي يجب أن يزيد معدل النمو الاقتصادي عن ٦% سنويا في الحالة المصرية (البقلي، ٢٠١٨: ٦١). وتقرر دراسة (معوض، ٢٠٢٠: ٧٣)، أن الزيادة المطردة في السكان في مصر تمثل ضغطًا رهيبًا على الموارد الاقتصادية والظروف الاجتماعية والبيئية، ومن ثم تلتهم هذه الزيادة جميع آثار النمو الاقتصادي، إن لم يكن هناك خطة عاجلة لتنظيم الأسرة وخفض معدلات النمو السكاني والمواليد، وخطط استراتيجية أخرى لاستيعاب الزيادة السكانية وتوفير احتياجاتها المستقبلية من غذاء وسكن وعمل.. إلخ.

وفي تقدير الدراسة، وانطلاقًا من الفرض الحاكم للقضية السكانية، بأن الوزن السكاني لأي مجتمع يمكن أن يمثل قيمة مضافة، ويمكن أن يمثل عبئًا واستنزافًا للموارد، وعليه لا يستقيم تحليل المسألة السكانية بكونها سبب أو نتيجة لقصور الأداء التنموي، والسياق الاجتماعي للمجتمع المصري هو الحاكم في هذه القضية باعتبارها تحديًا تَنْمَوِيًّا يرفض نفسه على المجتمع؛ يرتهن بتحويل تلك الزيادة السكانية إلى ثروة ومورد داعم لعملية بناء المجتمع وتعزيز قدراته، وفي نفس الآن التنبه لمخاطر هذا التسارع السكاني، وتداعياته على تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة وفق المدى الزمني المعلن، بل وانعدام تحقق مؤشرات العدل الاجتماعي، وفق أي منظور تنموي يراعي قيم الحق أو الخير منفردًا، أو كلاهما

(ISSN: 2536 - 9555)

معًا في تلبية احتياجات هذه الأعداد المتنامية؛ وهو ما يعني ضرورة إعادة النظر في استراتيجية السكان والتنمية المُتبعة.

(٦-٦) الْقَضِيَّةُ الْخَامِسَةُ: الْإِسْكَانُ وَالْمُجْتَمَعَاتُ الْمُسْتَدَامَةَ.

يُعد توفير السكن الملائم من أهم احتياجات التنمية المستدامة، فضلًا عن كونه حق أصيل من حقوق الإنسان، نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته الـ (٢٥)، وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي يعتبر على نطاق واسع الصك الرئيسي لحماية الحق في السكن اللائق، في مادته الـ (١١) مشيرًا إلى: «حق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية» (الأمم المتحدة، ٢٠١٠: ١١). وإقرارًا لهذا الحق في الحالة المصرية، نص دستور ٢٠١٤ في مادته الـ (٧٨) على أن: «تكفل الدولة للمواطنين الحق في المسكن الملائم والآمن والصحي، بما يحفظ الكرامة الإنسانية ويحقق العدالة الاجتماعية» (الجريدة الرسمية، ٢٠١٤: ٢٢). واستهدفت استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠)، قطاع الإسكان من خلال محور التنمية العمرانية، نحو إدارة تنمية مكانية أكثر اتزانًا تلبي طموحات المصريين وترتقي بجودة حياتهم، وتشجيع التوطين السكاني في مناطق التنمية الجديدة، والقضاء على العشوائيات والمناطق غير الآمنة، وتعظيم الاستفادة والتوازن بين ثلاثية (الطاقة، المياه، الأرض)، بحيث تكون قادرة على مضاعفة مساحة العمران، وإعادة توزيع التنمية والسكان لتعظيم استخدام الموارد (وزارة التخطيط، ٢٠١٦: ٨٧).

وتستقيم هذه القضية إجرائيًا ضمن هدفين من الأهداف الإنمائية **(SDGs)**، **الهدف الحادي عشر**: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة. **والهدف السابع:** ضمان حصول الجميع بتكلفة

ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة. ويمكن تقييم القضية تقدمًا وانحسارًا بناءً على البيانات المتاحة في تقارير التنمية المستدامة (SDR) الدولية والإقليمية والقطرية خلال العامين الأخيرين ٢٠١٩ و٢٠٢٠، يعقبها تقييم عام للقضية ومناقشة تحليلية. وذلك على النحو التالي:

جدول (١٦). التحليلات الخاصة بقضايا الإسكان والمدن المستدامة للمجتمع المصري على أهداف (SDG11).

الهدف / المؤشر	مصر ٢٠١٩			مصر ٢٠٢٠			مستوي التأثير الناتج عن Covid-19
الهدف (١١) مدن ومجتمعات محلية مستدامة	القيمة	التصنيف	الاتجاه	القيمة	التصنيف	الاتجاه	
المتوسط السنوي لتركيز الجسيمات التي يقل قطرها عن ٢.٥ ميكرون (PM2.5) في المناطق الحضرية	87.0	🔴	↓	87.0	🔴	↓	مختلط أو سلبي بشكل طفيف
الوصول إلى مصادر المياه المحسنة، المنقولة بالأنابيب (٪ من سكان الحضر)	97.9	🟡	↓	98.6	🟢	↑	مختلط أو سلبي بشكل طفيف
الرضا عن النقل والمواصلات العامة (%)	71.0	🟡	↑	71.0	🟡	↑	مختلط أو سلبي بشكل طفيف

امة 🟡 لا تزال هناك تحديات 🟠 لا تزال هناك تحديات ملموسة 🔴 لا تزال هناك تحديات كبيرة ⚫ البيانات غير متاحة

على معدل إنجاز أهداف التنمية المستدامة ↖ زيادة معتدلة ← ثابتة ↓ تتناقص •• البيانات غير متاحة

المصدر: اعداد الباحث اعتمادًا على تقارير التنمية المستدامة (SDR, 2019: 183)،(SDR, 2020: 205). (**)- (SDGCAR,2019: 59)، (World Bank, 2020: 152-153)، (الإسكوا، ٢٠٢٠أ)، (الإسكوا، ٢٠٢٠ب).

(ISSN: 2536 - 9555)

وتشير نتائج تحليل الجدول (١٦) السابق فيما يتعلق بالهدف الحادي عشر، والخاص بجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، أن مصر لا تزال تواجه تحديات جوهرية ملموسة فيما يتعلق بتحقيق الهدف بشكل عام، وفشلت مساعيها في تحقيق أي تقدم في الهدف في العام ٢٠١٩، ولكنها حققت زيادة معتدلة في العام ٢٠٢٠. وفيما يتعلق بالمؤشرات التفصيلية للهدف ثمة تحديات كبيرة وضخمة فيما يتعلق بالمتوسط السنوي لتركيز الجسيمات التي يقل قطرها عن ٢.٥ ميكرون (PM2.5) في المناطق الحضرية، بقيمة (٨٧.٠) للعامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠ على التوالي، وتتجه معدلات تحققه للتناقص لنفس للعامين. ولا تزال هناك تحديات فيما يتعلق بالرضا عن وسائل النقل والمواصلات العامة، بقيمة (٧١.٠%) للعامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠ على التوالي، ولكنه يسير على المسار الصحيح نحو تحقيق الهدف. وثمة تحديات أيضًا فيما يتعلق بنسب الوصول إلى مصادر المياه المحسنة، المنقولة بالأنابيب لسكان الحضر، بقيمة (٩٧.٩) في العام ٢٠١٩، واتجهت معدلاته للتناقص في هذا العام، وتم تحقيق أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالهدف في العام ٢٠٢٠ بقيمة (٩٨.٦)، وتسير على المسار الصحيح نحو التحقيق الكامل للهدف. أما عن مستوى التأثير الناتج عن جائحة كورونا فهو مختلط أو سلبي بشكل طفيف، بفعل ازدياد الفقر في المناطق الحضرية والفقيرة، وإغلاق وسائل النقل العام، وانخفاض الوصول إلى الأماكن العامة الخضراء، وتحركات السكان التي تختلف من بلد لآخر.

جدول (١٧). التحليلات الخاصة بقضايا الإسكان والمدن المستدامة للمجتمع المصري على أهداف (SDG7).

الهدف / المؤشر	مصر ٢٠١٩			مصر ٢٠٢٠			مستوي التأثير الناتج عن Covid-19
الهدف (٧) طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	القيمة	التصنيف	الاتجاه	القيمة	التصنيف	الاتجاه	
الحصول على الكهرباء (% من السكان)	100.0			100.0			مختلط أو سلبي بشكل طفيف
الوصول إلى مصادر الوقود والتكنولوجيا النظيفة من لأغراض الطهي (% من السكان)	97.6			97.6			مختلط أو سلبي بشكل طفيف
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن احتراق الوقود/ انتاج الطاقة (طن متري من مكافئ CO2 تيراوط/ ساعة)	1.1			1.1			مختلط أو سلبي بشكل طفيف
إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة (% من إجمالي انتاج الكهرباء) (**)	8.3			..		..	مختلط أو سلبي بشكل طفيف

(ISSN: 2536 - 9555)

مستوى كثافة الطاقة الأولية (ميجا جول/ إجمالي الناتج المحلى بحب تعادل القوة الشرائية للدولار لعام ٢٠١١، متوسط ٥ سنوات) (**)	3.7	●	●●	●●	●	●	مختلط أو سلبي بشكل طفيف

امة ● لا تزال هناك تحديات ● لا تزال هناك تحديات ملموسة ● لا تزال هناك تحديات كبيرة ● البيانات غير متاحة

على معدل إنجاز أهداف التنمية المستدامة ↖ زيادة معتدلة ← ثابتة ↓ تتناقص •• البيانات غير متاحة

المصدر: اعداد الباحث اعتمادًا على تقارير التنمية المستدامة (SDR, 2019: 183)، (SDR, 2020: 205). (**)- (SDGCAR,2019: 59)، (World Bank, 2020: 152-153)، (الإسكوا، ٢٠٢٠أ)، (الإسكوا، ٢٠٢٠ب).

وتشير نتائج تحليل الجدول (١٧) السابق فيما يتعلق بالهدف السابع، والخاص بضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، أن مصر لا تزال تواجه تحديات فيما يتعلق بتحقيق الهدف بشكل عام، وسارت على المسار الصحيح نحو تحقيق الهدف في العام ٢٠١٩، وحققت زيادة معتدلة في العام ٢٠٢٠. وفيما يتعلق بالمؤشرات التفصيلية للهدف تم إنجاز أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بنسبة الحصول على الكهرباء للسكان، بقيمة (١٠٠.٠) للعامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠، وكذلك نسب الوصول إلى مصادر الوقود والتكنولوجيا النظيفة من لأغراض الطهي للسكان، بقيمة (٩٧.٦) لنفس العامين، وكلا المؤشرين يسيران على الطريق الصحيح نحو تحقيق الهدف. ولا تزال هناك تحديات فيما يتعلق بمؤشر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن احتراق الوقود/ إنتاج الطاقة (طن متري من مكافئ CO_2 تيراوط/ساعة)، بقيمة (١.١) للعامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠. ويسير المؤشر على المسار الصحيح لتحقيق الهدف في العام ٢٠١٩، ومحققًا زيادة معتدلة في العام ٢٠٢٠. وأيضًا، لا يزال هناك تحديات فيما يتعلق بمؤشر مستوى كثافة الطاقة الأولية (ميجا جول/إجمالي الناتج

المحلي بحب تعادل القوة الشرائية للدولار لعام ٢٠١١، متوسط ٥ سنوات)، بقيمة (٣.٧) للعام ٢٠١٩، دون توافر بيانات عن اتجاهات تحققه. ولا تزال هناك تحديات كبيرة ضخمة فيما يتعلق بمؤشر إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة (%من إجمالي انتاج الكهرباء)، بقيمة (٨.٣) للعام ٢٠١٩، وللأسف فإن معدلات تحققه تتجه للتناقص. أما عن مستوى التأثير الناتج عن جائحة كورونا فهو مختلط أو سلبي بشكل طفيف، بفعل تباطؤ النمو الاقتصادي الذي يسهم في خفض أسعار الطاقة (كالنفط مثلًا) التي تزيد من فرص الحصول على الطاقة، ولكنها تقلل من الحوافز للطاقة المتجددة.

جدول (١٨). نتائج القياس الاستطلاعي لقضية الإسكان (N= ١٠٣).

					درجة قياس الحالة					مستوى التحديات			
	تقييم القضية				١ منخفض	٢ أقل من المتوسط	٣ متوسط	٤ متقدم	٥ متقدم جدًا	–	١ يستحيل	٢ يصعب	٣ يمكن
قضية الإسكان	متقدم	التكرار	٦٢	التكرار	–	١٠	٣٧	١٥	–	التكرار	٢	٢١	٨٠
		النسبة	٦٠,٢	النسبة	–	١٦	٦٠	٢٤	–				
	تقييم القضية				٥ متخلف جدا	٤ متخلف	٣ متوسط	٢ أقل من المتوسط	١ منخفض	النسبة %	٢	٢٠,٤	٧٧,٦
	متخلف	التكرار	٤١	التكرار	–	٥	٢٣	١٢	١				
		النسبة	٣٩,٨	النسبة	–	١٢	٥٦	٢٩,٥	٢,٥				

وعلي خلاف النتائج السابقة تشير نتائج الدراسة الميدانية، كما يظهر في الجدول السابق رقم (١٨). أن الوضع العام لقضية الإسكان (متقدم)، بنسبة ٦٠,٢% بدرجة متوسطة قدرت بنسبة ٦٠%، ومع ذلك تظل هناك بعض التحديات المتعلقة بالقضية، ويري ٧٧,٦% من إجمالي عينة الدراسة أن هذه التحديات يسهل التغلب عليها، وتبين من الجداول المرفقة بملاحق الدراسة (ملحق ١، ٢)، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في قضية الإسكان تعزى إلى الخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة (النوع، والعمر، ومستوى التعليم، ومحل الإقامة).

(ISSN: 2536 - 9555)

وفي ضوء ما سبق، ينبئ الوضع الراهن لقضية الإسكان، أن مصر لم تصل إلى التحقيق الكامل لأي هدف من أهداف التنمية المستدامة للقضية على الإطلاق، ولا تزال تواجه تحديات جوهرية ملموسة فيما يتعلق **بالهدف رقم (١١)**. ولا تزال تواجه تحديات فيما يتعلق بتحقيق **الهدف رقم (٧)**. وترصد لوحة متابعة أهداف التنمية المستدامة أن مصر حققت زيادة معتدلة وتحسنًا ملحوظًا في مساعيها نحو تحقيق **الهدفين رقم (١١)، و(٧)**، أما عن مستوى التأثير الناتج عن جائحة كورونا فهو مختلط أو سلبي بشكل طفيف لكلا الهدفين.

وتعتبر مشكلة الإسكان من أهم المشاكل المُلحة التي تواجه برامج التنمية في مصر، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني وزيادة تيارات الهجرة من الريف إلى المدن، وتركيز التمويل العام المتاح لدعم إنشاء وحدات سكنية جديدة نتج عنهم صعوبة مواجهة الزيادة السكانية في المناطق الحضرية ومتطلباتها من خدمات ومرافق، مما أدى إلى ظهور المناطق العشوائية وتضخم حجم الإسكان غير الرسمي منذ منتصف السبعينيات (وزارة الإسكان، ٢٠٢٠: ٥). والملاحظ بشكل عام في قطاع الإسكان التركيز المستمر على نقل سكان المناطق العمرانية إلى مناطق نائية وتركيز موارد التنمية في مشاريع الإسكان الضخمة والمشاريع العقارية. ويبدو أن هذا النهج هو النهج السائد في المشاريع في مصر بشكل عام، لكنه في الوقت نفسه لا يواكب طموحات أهداف التنمية المستدامة المتمثلة في ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، أو تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان.

وكان برنامج المجتمعات العمرانية الجديدة منذ إطلاقه في السبعينيات، بمثابة الدعامة الأساسية لسياسة التنمية العمرانية في مصر المتمثلة في إعادة توزيع السكان، من ذوي الدخل المنخفض على وجه الخصوص، من المناطق العمرانية

القائمة على طول الشريط الضيق لوادي النيل إلى المناطق المُشيدة حديثًا (المجتمعات العمرانية الجديدة أو المدن الجديدة)، والتي كانت غالبًا ما تُشيّد على أرض صحراوية. وللأسف، لم تحقق أي مدينة جديدة هدفها السكاني، ولم يتجاوز معدل شغل الغالبية العظمى منها ٥٠% (Tadamun, 2015a). ونظرًا لأن العديد منها يقع على مشارف المدن بعيدًا عن فرص العمل والمراكز التجارية، وتفتقر إلى المواصلات العامة، لم تكن لتلبي معايير الإسكان الملائم الذي هو بدوره عنصر أساسي في أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالتنمية العمرانية (Tadamun, 2015b).

ويشير تقرير مصر إلى برنامج الإسكان الاجتماعي، الذي تم إطلاقه في عام ٢٠١٤ بقرض من البنك الدولي بقيمة ٥٠٠ مليون دولار. ويهدف البرنامج إلى جعل الإسكان الرسمي ميسورًا لأكثر من ٣.٦ مليون مستفيد في فئات الدخل الأدنى من خلال مساعدتها في الحصول على قروض سكنية أو سكن على مدار فترة خمس سنوات هي مدة المشروع. وعانت مصر من عدم وجود سياسة إسكان شاملة، الأمر الذي أدى إلى نقص المساكن في المناطق العمرانية وشبه العمرانية. كما انعدم التنسيق إلى حد بعيد في العديد من مشاريع الإسكان العام التي أطلقتها الدولة، الأمر الذي جعلها تعمل بشكل منعزل عن بعضها البعض، وفتح الباب أما الاحتيال والفساد. وقد حققت العديد من المشروعات المنفذة نجاحًا محدودًا لأسباب مختلفة، منها ما يعود مثلاً إلى متطلبات الأهلية البيروقراطية التي تفرضها تلك المخططات والتي تستبعد بدورها في الغالب الفئات الأكثر ضعفًا، المجموعة التي خُصص لها تلك البرامج في الأساس. ويتسبب هذا الأمر في جعل الطبقة المستفيدة منها هي الطبقة المتوسطة بدلاً من ذلك. كما أن معظم مشاريع الإسكان العام تقام في مواقع نائية، وغالبًا ما تفتقر إلى إمكانية الوصول الكافي إلى الخدمات والبنية التحتية (وزارة التعاون الدولي، ٢٠١٩).

(ISSN: 2536 - 9555)

وتقدر مساحة العشوائيات في مصر بنحو ١٦٠ ألف فدان تقريبًا، بما يعادل نحو ٤٠% من إجمالي مساحة الكتلة العمرانية في مصر، يقطنها ما يقرب من ٢٢ مليون نسمة. وتتواجد العشوائيات في كل محافظات الجمهورية دون استثناء، وتحتل محافظة الإسكندرية المركز الأول من حيث انتشار العشوائيات، حيث تشغل مساحة المناطق العشوائية بها ٢٠ ألف فدان بنسبة ١٢,٥٪ من إجمالي مساحة العشوائيات في مصر. ثم تأتي محافظة القاهرة في المرتبة الثانية بمساحة تقدر بنحو ١٩,٤ ألف فدان، بنسبة ١٢%، يليها محافظة الجيزة بمساحة ١٥,٥ ألف فدان، وبنسبة ٩,٦% من إجمالي مساحة المناطق العشوائية في مصر. ويقدر عدد الأماكن العشوائية غير الآمنة بنحو٣٥١ منطقة عام ٢٠١٦، بمساحة تصل إلى نحو ٤,٥ ألف فدان. كما تبلغ نسبة مساحة المناطق العشوائية غير الآمنة بمحافظتي القاهرة والإسماعيلية نحو ٤٠,٧% من إجمالي مساحة المناطق غير الآمنة على مستوى الجمهورية (معوض، ٢٠٢٠: ٧٣).

وتأتي هذه المؤشرات، وقد حددت استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠) مؤشرًا لقياس أداء فجوة الإسكان، تقوم على قياسه وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية. ويعني المؤشر بالفجوة بين العرض والطلب في قطاع الإسكان كنسبة إلى إجمالي الطلب، والذي قدر عند تاريخ وضع المؤشر بحوالي ٢,٥ مليون وحدة سكنية (وزارة الإسكان، ٢٠٢٠: ١٦). مستهدفة إنشاء ٧,٥ مليون وحدة سكنية بنهاية عام ٢٠٣٠ بواسطة القطاع الحكومي والقطاع الخاص والقطاع التعاوني الأهلي. وزيادة مساحة العمران في مصر بحوالي ٥% من مساحتها الكلية حتى عام ٢٠٣٠ بواقع ١% كل ٣ سنوات (وزارة التخطيط، ٢٠١٦: ٨٩، ٩٠). كما حددت مؤشرين خاصين بالمناطق العشوائية، الأول نسبة انخفاض عدد سكان المناطق غير الآمنة بحيث تصل إلى ١٠٠% عام ٢٠٣٠،

والثاني نسبة مساحة المناطق العشوائية بحيث تصل إلى أقل من ٢٠% عام ٢٠٢٠ وأقل من ٥% عام ٢٠٣٠. وهو ما يعني حتى اللحظة الراهنة عدم تحقق أي من تلك المؤشرات، ويهدد في نفس الآن بصعوبة تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفق المدى الزمني المعلن (وزارة الإسكان، ٢٠٢٠: ١٦).

هذا، ولاتزال مجهودات الدولة قائمة نحو إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة صديقة للبيئة، ومشروعات الإسكان الاجتماعي، فضلًا عن تطوير المناطق غير الصالحة للسكن في مواكبة التحضر السريع وتمكين العدالة الاجتماعية. وأخيرًا، عَملت مصر على إصدار الاستراتيجية الوطنية للإسكان ٢٠٢٠ مستندة على المواثيق والمعاهدات الحقوقية الدولية. وقد جاءت هذه الاستراتيجية في ظل ظروف معقدة تزامنًا مع جائحة كورونا، والتي عكست مجددًا أهمية تمكين الحق في السكن اللائق الصحي والآمن للجميع. واعتمد التوجه الأساسي للاستراتيجية على دعم أربع قضايا أساسية تختص بالمناطق السكنية، الوحدات السكنية، الفئات السكنية، واستدامة المناطق السكنية، بالإضافة إلى محور داعم يختص بالاستدامة المؤسسية والإدارية وتعزيز المعرفة (وزارة الإسكان، ٢٠٢٠: ٦). ويُعد الحكم على تلك الاستراتيجية سابقًا لأوانه.

(٦-٧) الْقَضِيَّةُ السَّادِسَةُ: الْأَمْنُ الاِجْتِمَاعِيّ.

يمثل الأمن الاجتماعي بُعدًا تَلَازُمِيًّا لجميع أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة؛ يستهدف الحد من المخاطر التي يواجهها الناس في المجتمع وتتعلق برفاههم الاجتماعي، ويأتي الأمن الاجتماعي على وجه التحديد كمحصلة لجميع الإجراءات اللازمة لحماية المجتمع ضد كل ما يحد من تقدمه لتحقيق أهدافه بما يتوافر لديه من إمكانات وقدرات متاحة. وعليه، أكدت مواثيق حقوق الإنسان على ضرورة حماية الناس من الأوضاع والأخطار الحرجة والعامة، وبناء قواهم

(ISSN: 2536 - 9555)

وطموحاتهم. وانطلاقًا من هذا الحق نص الدستور المصري ٢٠١٤ في مادته (٥٩)، على أن «الحياة الآمنة حق لكل إنسان، وتلتزم الدولة بتوفير الأمن والطمأنينة لمواطنيها، ولكل مقيم على أراضيها» (الجريدة الرسمية، ٢٠١٤: ١٩). وتكاد لا تخلو رؤية مصر ٢٠٣٠ من تضمينات الأمن الاجتماعي ضمن محاور البعد الاجتماعي والبيئة.

وتستقيم هذه القضية إِجْرَائِيًّا ضمن محورين، الأول: **الأمن الاجتماعي**، مشتملًا على هدفين من الأهداف الإنمائية **(SDGs)**، **الهدف السادس عشر**: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. **والهدف السابع عشر**: تعزيز وسائل التنفيذ والشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويتعلق المحور الثاني: **بالأمن البيئي**، مشتملًا على ثلاث أهداف من الأهداف الإنمائية **(SDGs)**، **الهدف الثالث عشر**: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره. **والهدف الرابع عشر**: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة. **والهدف الخامس عشر**: حماية النظم الإيكولوجية البرية، وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي. ويمكن تقييم القضية تقدمًا وانحسارًا بناءً على البيانات المتاحة في تقارير التنمية المستدامة (SDR) الدولية والإقليمية والقطرية خلال العامين الأخيرين ٢٠١٩ و٢٠٢٠، يعقبها تقييم عام للقضية ومناقشة تحليلية. **وذلك على النحو التالي:**

جدول (١٩). التحليلات الخاصة بقضايا الأمن الاجتماعي للمجتمع المصري على أهداف (SDG16).

الهدف / المؤشر	مصر ٢٠١٩			مصر ٢٠٢٠			مستوي التأثير الناتج عن Covid-19
الهدف (١٦) السلام والعدل والمؤسسات القوية	القيمة	التصنيف	الاتجاه	القيمة	التصنيف	الاتجاه	
جرائم القتل (لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة)	2.5	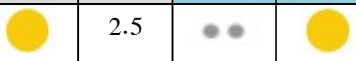		2.5			مختلط أو سلبي بشكل طفيف
المحتجزون غير المحكوم عليهم (٪ من نزلاء السجون)	NA			9.9			مختلط أو سلبي بشكل طفيف
نسبة السكان الذين يشعرون بالأمان عند المشي بمفردهم ليلًا في المدينة أو المنطقة التي يعيشون بها (%)	87.0			87.0			مختلط أو سلبي بشكل طفيف
حقوق الملكية (١-٧)	3.6			5.1			مختلط أو سلبي بشكل طفيف
تسجيل المواليد بالسلطة المدنية، الأطفال تحت سن ٥ (%)	99.4			99.4			مختلط أو سلبي بشكل طفيف
مؤشر مدركات الفساد (٠-١٠٠)	35			35			مختلط أو سلبي بشكل طفيف
الأطفال بين ٥ و١٤ عامًا المشاركون في عمالة الأطفال (%)	7.0			7.0			مختلط أو سلبي بشكل طفيف
صادرات الأسلحة التقليدية الرئيسية	0.0			0.0			مختلط أو سلبي بشكل طفيف

(ISSN: 2536 - 9555)

مؤشر حرية الصحافة (الأفضل ٠-١٠٠ الأسو)	56.7		56.5				مختلط أو سلبي بشكل طفيف
واردات الأسلحة التقليدية الرئيسية (**)	1.4						مختلط أو سلبي بشكل طفيف
الوفيات المرتبطة بالمعارك، (لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة، متوسط ٥ سنوات) (**)	0.4						مختلط أو سلبي بشكل طفيف
عدد السجناء لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص (**)	110.9						مختلط أو سلبي بشكل طفيف
وضع المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان (**)	10						مختلط أو سلبي بشكل طفيف
الاستقرار السياسي وغياب العنف/ الإرهاب (**)	-1.4						مختلط أو سلبي بشكل طفيف

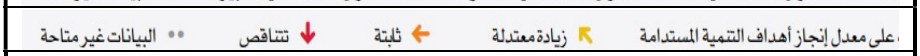

المصدر: اعداد الباحث اعتمادًا على تقارير التنمية المستدامة (SDR, 2019: 183)،(SDR, 2020: 205). (**)- (SDGCAR,2019: 59)، (World Bank, 2020: 152-153)، (الإسكوا، ٢٠٢٠أ)، (الإسكوا، ٢٠٢٠ب).

وتشير نتائج تحليل الجدول (١٩) السابق فيما يتعلق بالهدف السادس عشر والخاص بالتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، أن مصر تواجه تحديات رئيسية ضخمة فيما يتعلق بتحقيق الهدف بشكل عام، وتفشل

مساعيها في تحقيق أي تقدم نحو تحقيق الهدف. وفيما يتعلق بالمؤشرات التفصيلية للهدف تم إنجاز أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بنسبة السكان الذين يشعرون بالأمان عند المشي بمفردهم ليلًا في المدينة أو المنطقة التي يعيشون بها، بقيمة (٨٧.٠) للعامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠ على التوالي. ومؤشر نسبة تسجيل المواليد بالسلطة المدنية، الأطفال تحت سن الخامسة، بواقع (٩٩.٤) لنفس العامين، وكذلك مؤشر صادرات الأسلحة التقليدية الرئيسية (تقييم مؤشر الاتجاه بالمليون دولار أمريكي بحسب السعر الثابت لعام ١٩٩٠ لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة، متوسط ٥ سنوات). وتسير مصر على المسار الصحيح نحو تحقيق الهدف الأول، وتعاني من فجوة توافر البيانات في المؤشر الثاني والثالث. ولا تزال هناك تحديات فيما يتعلق بمؤشر جرائم القتل (لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة)، بقيمة (٢.٥) للعامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠ على التوالي. ومؤشر الوفيات المرتبطة بالمعارك، (لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة، متوسط ٥ سنوات)، بقيمة (٠.٤) في العام ٢٠١٩. ومؤشر عدد السجناء لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص، بقيمة (١١٠.٩) في العام ٢٠١٩. وكذلك مؤشر وضع المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان، بقيمة (١٠) للعام ٢٠١٩. وتعاني مصر من فجوة توافر البيانات في المؤشر الأربعة السابقة لتحديد مسارات التحقق. ولا تزال هناك تحديات جوهرية ملموسة فيما يتعلق بنسبة الأطفال بين ٥ و١٤ عامًا المشاركون في عمالة الأطفال، بقيمة (٧.٠) للعامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠ على التوالي. وكذلك مؤشر واردات الأسلحة التقليدية الرئيسية (تقييم مؤشر الاتجاه بالمليون دولار أمريكي بحسب السعر الثابت لعام ١٩٩٠ لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة، متوسط ٥ سنوات)، بقيمة (١.٤) في العام ٢٠١٩. وأيضًا، مؤشر حقوق الملكية (١-٧)، بقيمة (٣.٦) في العام ٢٠١٩، وتم إنجاز هذا الهدف في العام ٢٠٢٠ بقيمة (٥.١). وتعاني مصر من فجوة توافر البيانات في المؤشر الثلاث السابقة لتحديد مسارات تحقيقها. وأخيرًا، لا تزال هناك تحديات

(ISSN: 2536 - 9555)

كبيرة ضخمة فيما يتعلق بمؤشر مدركات الفساد (٠-١٠٠)، بقيمة (٣٥) للعامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠ على التوالي. ومؤشر حرية الصحافة (الأفضل ٠-١٠٠ الأسو)، بقيمة (٥٦.٧) للعام ٢١٠٩ و(٥٦.٥) للعام ٢٠٢٠. وكذلك مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب، بقيمة (-١.٤) في العام ٢٠١٩. وللأسف، تتجه معدلات المؤشر الأول والثاني للتناقص، في حين لا تتوافر بيانات عن المؤشر الأخير لتحديد مسارات التحقق. أما عن مستوى التأثير الناتج عن جائحة كورونا فهو مختلط أو سلبي بشكل طفيف بفعل زيادة الضغط على الحكومات للتخفيف من وطأة الحالة الصحية والاقتصادية للتخفيف من عواقب الوباء؛ لا سيما في الدول التي لم تحقق بعد التغطية الصحية الشاملة. فضلًا عن زيادة العجز العام والديون. وتعطيل العمليات التشريعية، وتعليق قوانين حرية المعلومات وسياسة الشفافية.

جدول (٢٠). التحليلات الخاصة بقضايا الأمن الاجتماعي للمجتمع المصري على أهداف (SDG17).

الهدف / المؤشر	مصر ٢٠١٩			مصر ٢٠٢٠			مستوي التأثير الناتج عن Covid-19
الهدف (١٧) عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	القيمة	التصنيف	الاتجاه	القيمة	التصنيف	الاتجاه	
نسبة الانفاق الحكومي على الصحة والتعليم من الناتج المحلى الإجمالي.	5.4			5.3			مختلط أو سلبي بشكل طفيف
المساعدة الإنمائية التابعة OECD: بشروط ميسرة دولية المالية العامة، بما في ذلك المساعدة	NA			NA			مختلط أو سلبي بشكل طفيف

الإنمائية الرسمية (٪ من الدخل القومي الإجمالي)							
الإيرادات الحكومية باستثناء المنح (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	21.0		21.0				مختلط أو سلبي بشكل طفيف
درجة الملاذ الضريبي (الأفضل ٠- ٥ الأسوأ)	0 *		0 *				مختلط أو سلبي بشكل طفيف
درجة القدرة الاحصائية	90.0						مختلط أو سلبي بشكل طفيف

امة ● لا تزال هناك تحديات ● لا تزال هناك تحديات ملموسة ● لا تزال هناك تحديات كبيرة ● البيانات غير متاحة

على معدل إنجاز أهداف التنمية المستدامة ↖ زيادة معتدلة ← ثابتة ↓ تتناقص •• البيانات غير متاحة

المصدر: اعداد الباحث اعتمادًا على تقارير التنمية المستدامة (SDR, 2019: 183)،(SDR, 2020: 205).
(**)- (SDGCAR,2019: 59)، (World Bank, 2020: 152-153)، (الإسكوا، ٢٠٢٠أ)، (الإسكوا، ٢٠٢٠ب).

وتشير نتائج تحليل الجدول (٢٠) السابق فيما يتعلق بالهدف السابع عشر والخاص بتعزيز وسائل التنفيذ والشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، أن مصر تواجه تحديات جوهرية ملموسة فيما يتعلق بتحقيق الهدف بشكل عام، وما تزال تعاني مصر فجوة عدم توافر البيانات لتحديد اتجاهات تحقق الهدف. وفيما يتعلق بالمؤشرات التفصيلية للهدف تم إنجاز أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بدرجة الملاذ الضريبي (الأفضل ٠- ٥ الأسوأ)، بقيمة (*٠.٠) للعامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠ على التوالي. وكذلك درجة القدرة الإحصائية، بقيمة (٩٠.٠) في العام ٢٠١٩. وثمة فجوة توافر بيانات تخص المؤشر الأول، في حين يسير المؤشر الثاني على المسار الصحيح نحو تحقيق الهدف. ولا تزال

(ISSN: 2536 - 9555)

هناك تحديات ملموسة فيما يتعلق بمؤشر الإيرادات الحكومية باستثناء المنح (٪من الناتج المحلي الإجمالي)، بقيمة (٢١.٠) للعامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠ وتتجه معدلات تحققه للتناقص. وكذلك نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم من الناتج المحلي الإجمالي، بقيمة (٥.٤) للعام ٢٠١٩، و(٥.٣) للعام ٢٠٢٠ ولا يزال هناك تحديات يشهدها المؤشر لهذا العام إلا أن اتجاهات تحققه تتجه للتناقص. أما عن مستوى التأثير الناتج عن جائحة كورونا فهو مختلط أو سلبي بشكل طفيف بفعل تباطؤ الاستجابة الدولية لتقديم الدعم والمعونة للدول الفقيرة الأكثر احتياجًا. فضلًا عن خفض التحويلات المالية الدولية والتمويل عبر الحدود. وكذلك بفعل إغلاق الحدود، وتباطؤ التجارة الدولية، وأزمة الديون.

جدول (٢١). التحليلات الخاصة بقضايا الأمن الاجتماعي للمجتمع المصري على أهداف (SDG13).

الهدف / المؤشر	مصر ٢٠١٩			مصر ٢٠٢٠			مستوى التأثير الناتج عن Covid-19
الهدف (١٣) العمل المناخي	القيمة	التصنيف	الاتجاه	القيمة	التصنيف	الاتجاه	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة (طن ثاني أكسيد الكربون/ للفرد)	2.0	●	↑	2.0	●	↓	لا يزال غير واضح
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المستوردة، المعدلة بالتكنولوجيا (طن ثاني أكسيد الكربون/ للفرد)	−0.2	●	••	0.1	●	↑	لا يزال غير واضح
الأشخاص المتضررون بالكوارث المرتبطة بالمناخ (لكل ١٠٠.٠٠٠ نسمة)	17.2	●	••	••	●	••	لا يزال غير واضح

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتضمنة في صادرات الوقود الأحفوري (كجم/ فرد)	155.6	●●	13.2	●	●	●●	لا يزال غير واضح

امة ● لا تزال هناك تحديات ● لا تزال هناك تحديات ملموسة ● لا تزال هناك تحديات كبيرة ● البيانات غير متاحة

على معدل إنجاز أهداف التنمية المستدامة ↖ زيادة معتدلة ← ثابتة ↓ تتناقص •• البيانات غير متاحة

المصدر: اعداد الباحث اعتمادًا على تقارير التنمية المستدامة (SDR, 2019: 183)،(SDR, 2020: 205). (**)- (SDGCAR,2019: 59)، (World Bank, 2020: 152-153)، (الإسكوا، ٢٠٢٠أ)، (الإسكوا، ٢٠٢٠ب).

وتشير نتائج تحليل الجدول (٢١) السابق فيما يتعلق بالهدف الثالث عشر والخاص بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره، أن مصر لا تزال تواجه تحديات فيما يتعلق بتحقيق الهدف بشكل عام، وتسير على المسار الصحيح نحو تحقيق الهدف وإن كان بمعدلات ثابتة. وفيما يتعلق بالمؤشرات التفصيلية للهدف تم إنجاز أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بمؤشر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المستوردة، المعدلة بالتكنولوجيا (طن ثاني أكسيد الكربون/ للفرد)، بقيمة (-٠.٢) في العام ٢٠١٩ و(٠.١) في العام ٢٠٢٠، وتسير على المسار الصحيح نحو تحقيق الهدف. وكذلك مؤشر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة (طن ثاني أكسيد الكربون/ للفرد)، بقيمة (٢.٠) للعامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠، وجاءت اتجاهات تحققه على المسار الصحيح في العام ٢٠١٩، ولكنها اتجهت للتناقص في العام ٢٠٢٠. وأيضًا، لاتزال هناك تحديات فيما يتعلق بمؤشر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتضمنة في صادرات الوقود الأحفوري (كجم/ فرد)، بقيمة (١٥٥.٦) في العام ٢٠١٩، دون توافر بيانات عن اتجاهات تحققه. وتم إنجاز أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بمؤشر الأشخاص المتضررون بالكوارث المرتبطة بالمناخ (لكل ١٠٠.٠٠٠ نسمة)، بقيمة (١٧.٢) في العام ٢٠١٩. دون توافر بيانات عن اتجاهات تحققه أيضًا. أما عن مستوى

(ISSN: 2536 - 9555)

التأثير الناتج عن جائحة كورونا فلا يزال غير واضح حتى الآن، ولكن سيشهد العالم خفضًا في الانبعاثات العالمية للغازات الدفينة على المدى القصير، فضلًا عن مجهودات الضغط من أجل الحد من الضمانات البيئية، وعدم وضوح الرؤية بشأن الاستثمارات البيئية.

جدول (٢٢). التحليلات الخاصة بقضايا الأمن الاجتماعي للمجتمع المصري على أهداف (SDG14).

الهدف/ المؤشر	مصر ٢٠١٩			مصر ٢٠٢٠			مستوي التأثير الناتج عن Covid-19
الهدف (١٤) الحياة تحت الماء	القيمة	التصنيف	الاتجاه	القيمة	التصنيف	الاتجاه	
متوسط المساحة المحمية في المواقع البحرية للتنوع البيولوجي %	64.8			66.2			لا يزال غير واضح
مؤشر صحة المحيطات، هدف المياه النظيفة (٠-١٠٠)	49.5			50.4			لا يزال غير واضح
الأسماك التي يتم اصطيادها من الأرصدة التي تعرضت للاستغلال المفرط أو المنهارة (٪ من إجمالي المصيد) (%)	27.4			27.7			لا يزال غير واضح
الأسماك المقيدة بشباك الجر (%)	34.5			35.5			لا يزال غير واضح
تهديدات التنوع البيولوجي البحري المتجسدة في الواردات (لكل مليون	..		..	0.0		..	لا يزال غير واضح

نسمة)							
مؤشر سلامة المحيطات، مصايد الأسماك (٠-١٠٠) (**)	33.7	●	↓	●●	●	●●	لا يزال غير واضح
امة ● لا تزال هناك تحديات ● لا تزال هناك تحديات ملموسة ● لا تزال هناك تحديات كبيرة ● البيانات غير متاحة							
على معدل إنجاز أهداف التنمية المستدامة ↖ زيادة معتدلة ← ثابتة ↓ تتناقص •• البيانات غير متاحة							

المصدر: اعداد الباحث اعتمادًا على تقارير التنمية المستدامة (SDR, 2019: 183)،(SDR, 2020: 205). (**)- (SDGCAR,2019: 59)، (World Bank, 2020: 152-153)، (الإسكوا، ٢٠٢٠أ)، (الإسكوا، ٢٠٢٠ب).

وتشير نتائج تحليل الجدول (٢٢) السابق فيما يتعلق بالهدف الرابع عشر والخاص بحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، أن مصر لا تزال تواجه تحديات ملموسة فيما يتعلق بتحقيق الهدف بشكل عام، وتحقق زيادة معتدلة نحو تحقيق الهدف. وفيما يتعلق بالمؤشرات التفصيلية للهدف تم إنجاز أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بمتوسط المساحة المحمية في المواقع البحرية للتنوع البيولوجي، بقيمة (٦٤.٨) في العام ٢٠١٩ و(٦٦.٢) في العام ٢٠٢٠، وكذلك، فيما يتعلق بمؤشرات تهديدات التنوع البيولوجي البحري المتجسدة في الواردات (لكل مليون نسمة)، وتسير على المسار الصحيح نحو تحقيق الهدفين. ولا تزال هناك تحديات فيما يتعلق بنسبة الأسماك التي يتم اصطيادها من الأرصدة التي تعرضت للاستغلال المفرط أو المنهارة، بقيمة (٢٧.٤) للعام ٢٠١٩ و(٢٧.٧) للعام ٢٠٢٠. وتسير على المسار الصحيح نحو تحقيق الهدف. ولا تزال هناك تحديات جوهرية ملموسة فيما يتعلق بنسبة الأسماك التي يتم اصطيادها بشباك الجر، بقيمة (٣٤.٥) للعام ٢٠١٩ و(٣٥.٥) للعام ٢٠٢٠. وتسير على المسار الصحيح نحو تحقيق الهدف. ولا تزال هناك تحديات كبيرة ضخمة فيما يتعلق مؤشر صحة المحيطات، هدف المياه النظيفة (٠-١٠٠)، بقيمة (٤٩.٥) في العام و(٥٠.٤) في العام ٢٠٢٠. وكذلك، مؤشر سلامة المحيطات، مصايد الأسماك (٠-١٠٠)، بقيمة

(ISSN: 2536 - 9555)

(٣٣.٧) في العام ٢١٠٩. وتتجه معدلات تحقيق كلا المؤشرين للتناقص. أما عن مستوى التأثير الناتج عن جائحة كورونا فلا يزال غير واضح حتى الآن، بسبب انخفاض مستوى التنوع البيولوجي على الصعيد العالمي والنشاط الاقتصادي والاستهلاك على المدى القصير. فضلًا عن محاولات الضغط من أجل الحد من التنوع البيولوجي البحري وضمانات النظام الإيكولوجي.

جدول (٢٣). التحليلات الخاصة بقضايا الأمن الاجتماعي للمجتمع المصري على أهداف (SDG15).

الهدف / المؤشر	مصر ٢٠١٩			مصر ٢٠٢٠			مستوي التأثير الناتج عن Covid-19
الهدف (١٥) الحياة على الأرض	القيمة	التصنيف	الاتجاه	القيمة	التصنيف	الاتجاه	
متوسط المساحة المحمية في المواقع الأرضية المهمة للتنوع البيولوجي %	39.6		→	40.3		→	لا يزال غير واضح
متوسط المساحة المحمية في مواقع المياه العذبة المهمة للتنوع البيولوجي (٪)	28.5		→	28.5		→	لا يزال غير واضح
مؤشر القائمة الحمراء لبقاء الأنواع (٠-١)	0.9		↑	0.9		↑	لا يزال غير واضح
إزالة دائمة للغابات (٪ من مساحة الغابات، متوسط ٥ سنوات)	0.0		••	0.0		••	لا يزال غير واضح
تهديدات التنوع البيولوجي البحري	0.3		••	0.1		••	لا يزال غير واضح

المستوردة (لكل مليون نسمة)							

امة ● لا تزال هناك تحديات ● لا تزال هناك تحديات ملموسة ● لا تزال هناك تحديات كبيرة ● البيانات غير متاحة

على معدل إنجاز أهداف التنمية المستدامة ↖ زيادة معتدلة ← ثابتة ↓ تتناقص •• البيانات غير متاحة

المصدر: اعداد الباحث اعتمادًا على تقارير التنمية المستدامة (SDR, 2019: 183)،(SDR, 2020: 205). (**)- (SDGCAR,2019: 59)، (World Bank, 2020: 152-153)، (الإسكوا، ٢٠٢٠أ)، (الإسكوا، ٢٠٢٠ب).

وتشير نتائج تحليل الجدول (٢٣) السابق فيما يتعلق بالهدف الخامس عشر والخاص بحماية النظم الإيكولوجية البرية، وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، أن مصر لا تزال تواجه تحديات فيما يتعلق بتحقيق الهدف بشكل عام، مع الاحتفاظ بمعدلات تحقق ثابتة. وفيما يتعلق بالمؤشرات التفصيلية للهدف تم إنجاز أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بمؤشر القائمة الحمراء لبقاء الأنواع (٠-١)، بقيمة (٠.٩) للعامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠ على التوالي، وكذلك مؤشر تهديدات التنوع البيولوجي البحري المستوردة (لكل مليون نسمة)، بقيمة (٠.٣) للعام ٢٠١٩ و(٠.١) للعام ٢٠٢٠. وتسير على المسار الصحيح نحو تحقق المؤشر الأول، دون توافر بيانات للمؤشر الثاني. ولاتزال هناك تحديات فيما يتعلق بمتوسط المساحة المحمية في المواقع الأرضية المهمة للتنوع البيولوجي، بقيمة (٣٩.٦) للعام ٢٠١٩ و(٤٠.٣) للعام ٢٠٢٠. ولا تزال هناك تحديات جوهرية ملموسة فيما يتعلق بمتوسط المساحة المحمية في مواقع المياه العذبة المهمة للتنوع البيولوجي، بقيمة (٢٨.٥) للعامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠ على التوالي. مع الاحتفاظ بمعدلات تحقق ثابتة للمؤشرين الأخيرين. أما عن مستوى التأثير الناتج عن جائحة كورونا فلا يزال غير واضح حتى الآن، بسبب انخفاض الأخطار المهددة التنوع البيولوجي للأرض والمياه العذبة، على أثر انخفاض النشاط الاقتصادي والاستهلاك على الصعيد العالمي

(ISSN: 2536 - 9555)

على المدى القصير. فضلًا عن محاولات الضغط من أجل الحد من التنوع البيولوجي للأرض والمياه العذبة وضمانات واتفاقيات النظام الإيكولوجي.

جدول (٢٤). نتائج القياس الاستطلاعي لقضية الأمن الاجتماعي (N= ١٠٣).

			تقييم القضية		درجة قياس الحالة					مستوى التحديات			
					١ منخفض	٢ أقل من المتوسط	٣ متوسط	٤ متقدم	٥ متقدم جدًا	–	١ يستحيل	٢ يصعب	٣ يمكن
قضية الأمن الاجتماعي	متقدم	التكرار	٥٧	التكرار	٣	٧	٣١	١٦	–	التكرار	–	١٩	٨٤
		النسبة	٥٥,٣	النسبة	٥,٣	١٢,٣	٥٤,٤	٢٨	–				
	متخلف	التكرار	٤٦	التكرار	–	٨	٢١	١٢	٥	النسبة %	–	١٨,٥	٨١,٥
		النسبة	٤٤,٧	النسبة	–	١٧,٣	٤٥,٧	٢٦	١١				

وعلي خلاف النتائج السابقة تشير نتائج الدراسة الميدانية، كما يظهر في الجدول السابق رقم (٢٤). أن الوضع العام لقضية الأمن الاجتماعي (متقدم)، بنسبة ٥٥,٣% بدرجة متوسطة قدرت بنسبة ٥٤,٤%، ومع ذلك تظل هناك بعض التحديات المتعلقة بالقضية، ويري ٨١,٥% من إجمالي عينة الدراسة أن هذه التحديات يسهل التغلب عليها، وتبين من الجداول المرفقة بملاحق الدراسة (ملحق ١، ٢)، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في قضية الأمن الاجتماعي تعزى إلى الخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة (النوع، والعمر، ومستوى التعليم، ومحل الإقامة).

وفي ضوء ما سبق، ينبئ الوضع الراهن لقضية الأمن الاجتماعي، أن مصر لم تصل إلى التحقيق الكامل لأي هدف من أهداف التنمية المستدامة للقضية على الإطلاق، ولا يزال هناك تحديات فيما يتعلق **بالهدفين رقم (١٣)، (١٥)**. ولا تزال هناك تحديات جوهرية ملموسة فيما يتعلق **بالهدفين رقم (١٤)**، (١٧). ولا تزال هناك تحديات كبيرة ضخمة فيما يتعلق **الهدف رقم (١٦)**. وترصد لوحة متابعة أهداف التنمية المستدامة أن مصر حققت زيادة معتدلة وتحسنًا ملحوظًا في

مساعيها نحو تحقيق **الهدف رقم (١٤)**. وتحافظ على معدلات تحقق ثابتة فيما يتعلق **بالأهداف (١٣)، (١٥)، (١٦)**. دون توافر بيانات عن اتجاهات تحقق **الهدف رقم (١٧)**. أما عن مستوى التأثير الناتج عن جائحة كورونا فهو مختلط أو سلبي بشكل طفيف لكل من **الهدفين رقم (١٦)، (١٧)**. ولا يزال غير واضح فيما يتعلق **بالأهداف (١٣)، (١٤)، (١٥)**.

وبشكل عام، المسار الحالي للقضية يعكس تحديات ضخمة فيما يتعلق بأهداف ومؤشرات الأمن الاجتماعي، رغم تحقق بعض مؤشراته الفرعية، وسيرها على المسار الصحيح لتحقيق باقي الأهداف، إلا أن التحديات التي فرضها جائحة كورونا، وكشفت عن سوأة المجتمع وهشاشته تقتضي مزيد من الإجراءات المعزز للأمن الاجتماعي. ومع هذا لا يزال تأثير الجائحة على أهداف ومؤشرات الأمن البيئي على وجه الخصوص غير واضحة. وفي هذا يذهب تقرير (SDR, 2020: vi)، أن النقطة المضيئة الوحيدة للجائحة هي التخفيض في الآثار البيئية الناتجة عن الانخفاض في النشاط الاقتصادي، وانخفاض استخدام الموارد الطبيعية على المدي القصير. ورغم أن الهدف الثالث عشر، والخاص بالعمل المناخي، حقق أعلى معدل إنجاز في الأهداف الإنمائية في الحالة المصرية بقيمة (٩٧,٨) في العام ٢٠١٩، إلا أن تقرير للبنك الدولي يؤكد بأن تغير المناخ سوف يتسبب في حدوث تحولات كبيرة في التجمعات السكانية مع مرور الوقت بحلول عام ٢٠٥٠، الأمر الذي سيخلق أزمة إنسانية وشيكة ويهدد عملية التنمية (وزارة البيئة، ٢٠١٧: ٣١). ولا تزال مصر تحافظ ثبات معدلات إنجاز هذا الهدف في تقرير ٢٠٢٠.

وفي نفس السياق، نُأكد على متطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر، وما تستتبعه من عمليات إدارة المياه باعتبارها من أهم الموارد الطبيعية التي تحتاج إلى ترشيد وتحقيق كفاءة في استخدامها، خاصة في ظل شح المياه وعدم كفايتها

(ISSN: 2536 - 9555)

للزيادات السكانية والتوقعات المستقبلية بزيادة الفقر المائي والدعوات المستمرة بتسعير هذا المورد المهم وما سوف يؤدي إليه من زيادة الأعباء على المستهلكين. وترتبط إدارة المياه بالري وأساليبه وتوافر مياه الشرب والصحة والمرافق الصحية، فضلًا عن، تعزيز عمليات الزراعة المستدامة ومصايد الأسماك لدورهما في تحقيق الأمن الغذائي (عبد اللطيف، ٢٠٢٠: ٢١، ٢٢). وهو ما يعني في الأخير أن المجتمع المستدام هو الذي تكون فيه قضايا الأمن الاجتماعي مرتبطة بشكل تكاملي مع القيود البيئية المفروضة.

سَابعا: النَّتَائِجُ العَامَّةُ للدِّرَاسَةِ:

- برزت التنمية المستدامة، بفعل التحديات التي فرضها نموذج الحداثة التنموي على المجتمعات وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ لتقضى على المفاهيم والمقايضات في إنجاز أهداف التنمية، والتي قد تبدو متعارضة بين مبدأ الكفاءة والإنصاف أو بين تحقيق معدلات مرتفعة من النمو، وتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية، بما يلبى حاجة الجيل الحالي ويحافظ في نفس الآن على حقوق الأجيال اللاحقة.
- يُعد مقترب العدالة الاجتماعية مُدخلًا ناجزًا في تحقيق التنمية المستدامة، وتجسير فجوات التطبيق، انطلاقًا من أفكار أنصار نظرية العدالة الجدد، ومقترب ما بعد التنمية، وأن أولوية الحق وفق المنظور الليبرالي مُعتبرة، إلا أن حالة دول العالم الثالث، ومن بينها مصر تحتم الانطلاق من الخصوصية الثقافية والحضارية لتلك المجتمعات المتخلفة، والرؤية الطموحة للعدالة الاجتماعية تقتضي جمعًا بين أولوية الحق والخير معًا، تترجمه المؤسسات والممارسات الاجتماعية العادلة.
- ثمة مجموعة من الإجراءات والسياسات ينتهجها المجتمع المصري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، أبرزها التأكيد عليها بموجب دستور ٢٠١٤، واستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣١، والاستراتيجية القومية

للسكان ٢٠١٥، وبرنامج الإصلاح الاقتصادي ٢٠١٦، يرافقه حزمة من برامج الحماية والرعاية الاجتماعية، وبرنامج التأمين الصحي الشامل، والاستراتيجية الوطنية للإسكان ٢٠٢٠، وقد جاءت جميعها بصبغة ليبرالية إصلاحية دون تلمس الأرضية الاجتماعية والدستورية للمجتمع المصري اعتمادًا على نظرية عدالة التوزيع لجون رولز، التي تعطي الحق الأولوية المطلقة على الخير.

- لم تصل مصر إلى التحقيق الكامل لأي هدف من أهداف التنمية المستدامة **(SDGs)** حتى اللحظة الراهنة، ولكن هذا التعميم لا ينفى نجاحها في تحقيق بعض الأهداف الفرعية المُضَمنة في الأهداف الإنمائية السبعة عشر.
- لا تزال هناك تحديات (علامة صفراء)، في الهدف رقم (١) القضاء على الفقر، والهدف رقم (٧) طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، والهدف رقم (١٢) الاستهلاك والإنتاج المسؤولان، والهدف رقم (١٣) العمل المناخي، والهدف رقم (١٥) الحياة على الأرض.
- لا تزال هناك تحديات جوهرية ملموسة (علامة برتقالية)، في الهدف رقم (٤) تعليم عَالٍ الجودة، والهدف رقم (٦) المياه النظيفة والصرف الصحي، والهدف رقم (١١) المدن والمجتمعات المستدامة، والهدف رقم (١٤) الحياة تحت الماء، والهدف رقم (١٧) عقد الشراكات من أجل الأهداف.
- لاتزال هناك تحديات كبيرة ضخمة (علامة حمراء)، في الهدف رقم (٢) القضاء التام على الجوع، والهدف رقم (٣) الصحة الجيدة والرفاه، والهدف رقم (٥) المساواة بين الجنسين، والهدف رقم (٨) العمل اللائق ونمو الاقتصاد، والهدف رقم (٩) الصناعة والابتكار والبنية التحتية، والهدف رقم (١٠) الحد من أوجه عدم المساواة، والهدف رقم (١٦) السلام والعدل والمؤسسات القوية.

(ISSN: 2536 - 9555)

- ترصد لوحة متابعة أهداف التنمية المستدامة أن مصر تسير على المسار الصحيح أو تحافظ على معدل إنجاز جيد في الأهداف (١، ٤، ٦، ٨)، وتحقق تحسنًا وزيادة معتدلة في الأهداف (٢، ٣، ٧، ١١، ١٤)، وتفشل مساعيها في تحقيق أي تقدم في الأهداف (٥، ٩، ١٣، ١٥، ١٦)، وتعاني فجوة عدم توافر البيانات في الأهداف (١٠، ١٢، ١٧).
- جاءت نتائج الدراسة الميدانية متسقة مع نتائج التقارير الإنمائية للاستدامة، فحالة القضايا الاجتماعية الأربعة: قضية المساواة والإنصاف الاجتماعي، وأهدافها (١، ٥، ٨، ١٠)، وقضية التعليم الجيد، وأهدافها (٤، ٩)، وقضية الصحة الجيدة، وأهدافها (٢، ٣، ٦)، وقضية السكان الزيادة السكانية، وأهدافها (١٢) كانت متخلفة بدرجة متوسطة مع وجود العديد من التحديات التي يمكن التغلب عليها. وعلي خلاف نتائج التقارير الإنمائية للاستدامة فيما يتعلق بقضيتي الإسكان، وأهدافها (١١، ٧)، وقضية الأمن الاجتماعي، وأهدافها (١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧)، جاءت نتائجها متقدمة بدرجة متوسطة، ومع ذلك ثمة تحديات يمكن التغلب علها.
- أما عن مستوى التأثير الناتج عن جائحة كورونا على الأهداف الإنمائية للاستدامة، وتشترك فيه مصر مع بقية الدول بشكل عام فإن مستوى التأثير سلبي للغاية للأهداف (١، ٢، ٣، ٨، ١٠)، ومستوى التأثير مختلط وسلبي بشكل طفيف للأهداف (٤، ٥، ٦، ٧، ٩، ١١، ١٦، ١٧)، ولا يزال مستوى التأثير غير واضح للأهداف (١٢، ١٣، ١٤، ١٥).
- تهدد التحديات السابقة جميعها، ومستوى التأثير الناجم عن جائحة كورونا من فرص تحقق الأهداف الإنمائية للاستدامة وفق المدى الزمني المعلن في العام ٢٠٣٠، ومع ذلك لا تزال الفرصة قائمة للوصول للتحقيق الكامل لبعض الأهداف الإنمائية في الحالة المصرية.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لجميع القضايا الاجتماعية للتنمية المستدامة في مصر تعزي إلى الخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة، باستثناء قضية المساواة والإنصاف الاجتماعي تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزي لمتغيري النوع ومحل الإقامة.

ثامنًا: توصيات الدراسة:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- إن التحول نحو الاستدامة المنشودة لا يبدو ممكنًا دون حدوث تغير رئيس وجذري يمكن من خلاله دمج جهود التنمية المستدامة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، والتحول من سياسات العدالة التصحيحية والتوزيعية إلى الإنصاف الكامل بحيث لا يحرم أحد من حقوقه، وأن يأخذ الجميع نفس الفرص حتى وإن كان العائد مختلفًا؛ نتيجة الفروق في الجدارة.
- إعادة النظر في برنامج الإصلاح الاقتصادي، والتوسع في البرامج الحمائية والرعائية والتمكينية؛ لتعزيز التحول في البناء الاجتماعي وقضاياه الأساسية، نحو تذويب الفوارق الطبقية، وإعادة توزيع الثروة والدخل، وتوسيع فرص الصعود والحراك الاجتماعي، وتوسيع مجالات الاقتصاد ليكون متنوعًا، في ظل مؤسسات لا مركزية ديمقراطية.
- إعادة النظر في استراتيجية التنمية المستدامة، وغيرها من الاستراتيجيات الإنمائية لمصر، والانطلاق من منظور ما بعد التنمية، والتمسك بما جاء به دستور ٢٠١٤، من أجل إعلاء قيم الحق والخير معًا، بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية واستدامة التنمية، فضلًا عن إعادة النظر في طبيعة تنفيذ تلك الاستراتيجيات بشكل يضمن المشاركة الاجتماعية في تنفيذها ومراقبتها.
- لمواجهة التحديات الإنمائية والتغلب عليها ينبغي توحيد الجهود للعمل في هذا الاتجاه، وصياغة عقد اجتماعي جديد في ظل إرادة سياسية حاكمة، وسياسات تصحيحية توازن بين تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وبين مبدأ الكفاءة والإنصاف الاجتماعي.

(ISSN: 2536 - 9555)

تَاسِعًا: مُرَاجِعُ الدِّرَاسَةِ:

(٩-١) الْمَرَاجِعُ الْعَرَبِيَّةُ:

- أباظة، حسين. (٢٠٢٠). التوجهات المستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة. القاهرة. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. أحوال مصرية. ع إبريل (٧٦).
- أبو زنط، ماجد وغنيم، عثمان. (٢٠٠٦). التنمية المستديمة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى. الأردن. المنارة للبحوث والدراسات. مج (١٢). ع (١).
- أحمد، سيد معوض. (٢٠١٨). استراتيجية ٢٠٣٠ والنمو الاحتوائي. القاهرة. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. أحوال مصرية. س (١٦). ع خريف (٧٠).
- الإسكوا. (٢٠٢٠أ). التقرير العربي للتنمية المستدامة، بيروت. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).
- الإسكوا. (٢٠٢٠ب). دليل بناء القدرات لتطوير سياسات الحماية الاجتماعية القائمة على المشاركة، بيروت. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).
- الأمم المتحدة. (١٩٧٦). العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. نيويورك. حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية. مج (١).
- الأمم المتحدة. (٢٠٠٢). مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا. خلال الفترة ٢٦ أغسطس – سبتمبر ٢٠٠٢.
- الأمم المتحدة. (٢٠١٠). الحق في المسكن. جنيف/ سويسرا. مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. صحيفة الوقائع. رقم (٢١). التنقيح (١).
- الأمم المتحدة. (٢٠١٥). تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٥. نيويورك. الأمم المتحدة.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. (٢٠١٥). التقدم الذي أحرزته مصر نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: دراسة مرجعية. القاهرة. ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

- البقلى، أحمد عبد العزيز. (٢٠١٨). السياسات السكانية في مصر والمرتكزات الحاكمة. القاهرة. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. أحوال مصرية. س (١٦). ع (٦٧).
- البنك الدولي. (٢٠١٧). مشروع مساندة إصلاح التعليم في مصر. واشنطن العاصمة. البنك الدولي. الرقم التعريفي: (P157809)، أكتوبر ٢٠١٧.
- البنك الدولي. (٢٠١٨). تعزيز الاستثمار الخاص والتمويل التجاري للبنية التحتية. واشنطن العاصمة. مجموعة البنك الدولي.
- البنك الدولي. (٢٠٢١). مطلوب تحرك فعال وسريع لكبح تأثير فيروس كورونا على التعليم في جميع أنحاء العالم. واشنطن العاصمة. البنك الدولي. نشرة ٢٢ يناير ٢٠٢١.
- البيلى، حنان. (٢٠١٨أ). إعادة التوزيع السكاني وعلاقتها بالموارد الاقتصادية بالمناطق النائية. القاهرة. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. أحوال مصرية. س (١٦). ع (٦٧).
- البيلي، حنان. (٢٠١٨). النمو الاحتوائي للشرائح للشرائح الأكثر فقرًا في مصر. القاهرة. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. أحوال مصرية. س (١٦). ع (٧٠).
- الجريدة الرسمية. (٢٠١٤). دستور جمهورية مصر العربية المعدل ٢٠١٤. القاهرة. الجريدة الرسمية. العدد ٣ مكرر (أ). ١٨ يناير ٢٠١٤.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٩). بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٨/٢٠١٧. القاهرة. مطابع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. مج (٢، ٣، ٤).
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٢٠). بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩. القاهرة. مطابع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

(ISSN: 2536 - 9555)

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. (٢٠٢١أ). مصر في أرقام: سكان ٢٠٢١. القاهرة. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. (٢٠٢١ب). بيان صحفي: توقع وصول عدد سكان مصر بالداخل إلى ١٠٢ مليون نسمة. القاهرة. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. ٥ يوليو.
- جونستون، ديفيد. (٢٠١٢). مختصر تاريخ العدالة. ترجمة مصطفي ناصر. الكويت. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. عالم المعرفة. ع إبريل (٣٨٧).
- خبراء مركز التميز لأهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية SDGCAR. (٢٠١٩). تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. أبو ظبي. أكاديمية الإمارات الدبلوماسية وشبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية.
- دينين، باتريك. (٢٠٢٠). لماذا فشلت الليبرالية. ترجمة يعقوب عبد الرحمن. الكويت. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. عالم المعرفة. ع أبريل (٤٨٣).
- زيمرمان، مايكل. (٢٠٠٦). الفلسفة البيئية: من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجيا الجذرية. ترجمة معين شفيق رومية. الكويت. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. عالم المعرفة. ج (١). ع (٣٣٢).
- ساكس، فولفجانج. (٢٠٠٨). قاموس التنمية: دليل إلى المعرفة العلمية باعتبارها قوة. القاهرة. المركز القومي للترجمة. ع (١٢٥٢).
- سليمان، حسين. (٢٠١٨). النمو الاحتوائي ومثلث الفقر، والنمو والمساواة. القاهرة. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. أحوال مصرية. س (١٦). خريف ع (٧٠).
- سن، أمارتيا. (٢٠٠٤). التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر. ترجمة شوقي جلال. الكويت. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. عالم المعرفة. ع مايو (٣٠٣).

- سن، أمارتيا. (٢٠١٠). فكرة العدالة. ترجمة مازن جندلي. بيروت. الدار العربية للعلوم ناشرون. أبو ظبي. مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم.
- عاشور، سالي محمود. (٢٠١٨). التحديات الاجتماعية والثقافية في الولاية الثانية. القاهرة. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. مجلة الملف المصري، ع مايو (٤٥).
- عبد الحليم، ريم. (٢٠١٩). العدالة الاجتماعية من منظور متكامل. القاهرة. مؤسسة الأهرام. مجلة الديمقراطية. س (١٩). ع إبريل (٧٤).
- عبد القادر، على. (٢٠١٦). السياسات الاقتصادية والفقر. الكويت. المعهد العربي للتخطيط.
- عبد اللطيف، حنان رجائي. (٢٠٢٠). الاقتصاد الأخضر: المفهوم والسمات والأبعاد. القاهرة. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. أحوال مصرية. ع إبريل (٧٦).
- عبد المجيد، محمد سعيد، والحيطي، ممدوح عبد الواحد. (٢٠١٩). برامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية في المجتمع المصري: دراسة تطبيقية على برنامج الإصلاح الاقتصادي نوفمبر ٢٠١٦. القاهرة. حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس، مج (٤٧). ع (٤).
- عثمان، ماجد. (٢٠١٩). مستقبل العدالة الاجتماعية في مصر. في: تحديات التنمية المستدامة في مصر. الإسكندرية. مركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية. أوراق. ع (٢٩).
- عثمان، ماجد. (٢٠٢١). القضية السكانية: مصر بعد الـ ١٠٠ مليون. القاهرة. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. ع ١٨ فبراير.
- العربي، هاني فوقى إبراهيم. (٢٠١٨). التحولات الاقتصادية وتأثيراتها على الطبقة الوسطى الحضرية خلال الفترة من (٢٠١١ – ٢٠١٨) دراسة حالة على شرائح من العاملين بالجهاز الحكومي بمدينة المنيا. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة قناة السويس. مج (١). ع الربيع (٢٤). ج (٣).

(ISSN: 2536 - 9555)

- العشري، فاطمة وآخرون. (٢٠١٩). أهم مؤشرات مسح الدخل والإنفاق أكتوبر ٢٠١٧– نوفمبر ٢٠١٨. القاهرة. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- عياد، بهاء الدين. (٢٠١٨). النمو الاحتوائي ودور المجتمع المدني المطلوب. القاهرة. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. أحوال مصرية. س (١٦). ع (٧٠).
- غنام، علاء وعزب، أحمد. (٢٠٢٠أ). السياسات الصحية الوقائية ومواجهة أزمة فيروس كورونا المستجد. القاهرة. مؤسسة الأهرام. مجلة الديمقراطية. س (٢٠). ع إبريل (٧٨).
- غنام، علاء وعزب، أحمد. (٢٠٢٠ب). البرامج الصحية الرأسية ونظام التأمين الصحي الشامل الجديد. القاهرة. مؤسسة الأهرام. مجلة الديمقراطية. س (٢٠). ع إبريل (٨٠).
- فتح الله، محمود. (٢٠١٨). السياسات الاقتصادية المصرية والنمو الاحتوائي: الأولويات والعوائق. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. أحوال مصرية. س (١٦). ع (٧٠).
- قادير، إسماعيل. (٢٠٢١). العدالة الاجتماعية كمدخل لتحقيق التنمية: دراسة في السياق العربي المقارن مع الاستئناس بالتجربة الماليزية. الكويت. المعهد العربي للتخطيط. دراسات تنموية. ع (٧٠).
- كارسون، راشيل. (٢٠٠٥). الربيع الصامت. ترجمة أحمد مستجير. القاهرة. الهيئة العامة لقصور الثقافة.
- كمال، محمد. (٢٠١٩). المبادرات الصحية الرئاسية وتغيير المنظومة الصحية في مصر. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة قناة السويس. مج (٢)، ع (٣٠).
- مرعى، إيمان. (٢٠١٨). السياسات السكانية في مصر ومواطن الضعف. القاهرة. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. أحوال مصرية. س (١٦). ع (٦٧).

- المركز المصري للدراسات الاقتصادية. (٢٠٢٠). رأي في أزمة قطاع الصحة. القاهرة. المركز المصري للدراسات الاقتصادية تقرير رأي في خبر. ع (١٠). ١٣ إبريل.
- معوض، معوض بدوي. (٢٠٢٠). الاقتصاد الأخضر والواقع المصري: المشكلات ومتطلبات التحول. القاهرة. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. أحوال مصرية. س (١٩). ع (٧٦).
- هاندل، غونتر. (٢٠١٢). إعلان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية (إعلان استكهولم ١٩٧٢)، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية ١٩٩٢. كاليفورنيا. مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي.
- وزارة الإسكان. (٢٠٢٠). استراتيجية الإسكان في مصر. القاهرة. المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للدول العربية.
- وزارة البيئة. (٢٠١٧). تقرير حالة البيئة لجمهورية مصر العربية ٢٠١٦. القاهرة. وزارة البيئة.
- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. (٢٠١٦). إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠. القاهرة. ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.
- وزارة التعاون الدولي. (٢٠١٩). تقرير مصر: نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. أمام جمعية الأمم المتحدة، وذلك على هامش "المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني التنمية المستدامة، المنعقد في نيويورك يومي الثلاثاء والأربعاء ١٩ و٢٠ يوليو، ٢٠١٩.
- وزارة الدولة السكان. (٢٠١٥). الاستراتيجية القومية للسكان ٢٠١٥-٢٠٣٠. القاهرة. المجلس القومي للسكان.
- وزارة المالية المصرية. (٢٠١٨). البيان المالي التمهيدي عن مشروع الموازنة العامة للدولة عن السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩. القاهرة. وزارة المالية.

(ISSN: 2536 - 9555)

- وزارة الموارد المائية والري. (٢٠١٧). الخطة القومية للموارد المائية: رؤية ٢٠٣٧. القاهرة. وزارة الموارد المائية والري.
- يوسف، محمد. (٢٠١٨). المشكلة السكانية ومعضلة مصر التنموية: قضايا الحاضر ومداخل المستقبل. القاهرة. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. أحوال مصرية. س (١٦). ع (٦٧).
- يونس، غادة. (٢٠١٩). الأبعاد الاجتماعية للحوكمة. في: تحديات التنمية المستدامة في مصر. الإسكندرية. مركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية. أوراق. ع (٢٩).
- اليونسكو. (٢٠٢٠). التقرير العالمي لرصد التعليم لعام ٢٠٢٠. التعليم الشامل للجميع: الجميع بلا استثناء. باريس. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

(٩-٢) الْمَرَاجِعُ الْأَجْنَبِيَّةُ:

- Alesina, Alberto, and Perotti, Roberto. (1993). Income distribution, political instability, and investment. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research. Working paper series No. 4486.
- Barbier, Edward B. (2009). The Concept of Sustainable Economic Development. UK. Published online by Cambridge University Press: 24 August 2009. Pp.101-110.
- Boon, Emmanuel Kwesi. (2009). "An Overview of Sustainable Development in Africa" in Emmanuel Kwesi Boon (ed.). Area Studies Africa: Regional Sustainable Development Review. Vol I. Oxford: Eolss Publishers Co. Ltd. Pp. 1-22.
- Brown, Lester R. (1981). Building a Sustainable Society. New York, London. Norton for the World watch Institute.
- Carson, Rachel. (1962). The Silent Spring. NY. Boston. Houghton Mifflin Company. 27 September.
- Coates, John. (2003). Exploring the Roots of the Environmental Crisis: Opportunity for Social Transformation. Critical Social Work. 3(1).

- Coates, John. (2004). Ecology and social work: Toward a New Paradigm. Halifax: Fernwood Publishing Co Ltd.
- Fowke, Raymond & Prasad, Deo K. (2010). Sustainable Development, Cities and Local Government: Dilemmas and definitions. Australian Planner. Vol 33. Issue 2. 1996. Pp. 61-66. Published online: 15 Dec 2010.
- GHS INDEX. (2019). Global Health Security Index: Building Collective Action and Accountability. U.S.A. Johns Hopkins Center for Health Security. Oct 24, 2019.
- Grebmer, Klaus von. et al. (2020). Global Hunger Index (GHI) 2020 One Decade to Zero Hunger – Linking Health and Sustainable Food Systems. Dublin / Bonn. Deutsche Welthungerhilfe e.V. & Concern Worldwide. October 2020.
- Grosskurth, Jasper & Rotmans, Jan. (2005). The Scene Model: Getting A Grip on Sustainable Development in Policy Making. Environment Development and Sustainability. Vol. 7. No.1. January 2005. Pp. 135-151.
- Guard, Tracey. (2012). Justice: What We Need in a Post-2015 World. UN Chronicle, Vol 49, Issue 4, 31 Dec. Pp. 35 – 37.
- Herbst, Christopher H. et al. (2020). Scaling Up Nutrition in the Arab Republic of Egypt: Investing in a Healthy Future. Washington DC. World Bank Group.
- https://www.imf.org/en/News/Articles/2017/09/25/na092617-egypt-the-economy-is-gathering-strength
- IMF. (2016). «Egypt Reaches Staff-Level Agreement on a Three- Year US$12 Billion Extended Fund Facility». International Monetary Fund. IMF Press Releases, No. 16375/.
- IMF. (2017). Egypt: The Economy Is Gathering Strength (IMF Country Focus). International Monetary Fund. 26 September 2017. Retrieved from:
- IMF. (2018). International Financial Statistics, December 2018. Washington. International Monetary Fund (IMF). Statistics Dept. 19 Dec 2018.

(ISSN: 2536 - 9555)

- Kates W. Robert, T. Parris, A. Leiserowitz. (2005). What is Sustainable Development? Goals, Indicators, Values, and Practice. Environment: Science and Policy for Sustainable Development: Vol. 47. No. 3. Pp. 8-21.
- Lopez, Humberto. (2004). Pro-Poor Growth: A Review of What We Know (and What We Don't). Mimeo. Washington, DC: World Bank.
- Lutz, Wolfgang. (2014). A Population Policy Rationale for the Twenty-First Century. Population and Development Review. The Population Council, Inc., Vol. 40. Issue 3. Pp. 527-544. 15 September.
- Mawhinney, Mark. (2002). Sustainable Development: Understanding the Green Debates. Oxford: blackwell science publishing. 190 p.
- Meadows, D H. & Meadows, D L. Randers, J. Behrens Il, W. William. (1972). The Limits to Growth: A report for the Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind. NY. Potomac Associates. Universe Books.
- Mitchell, Gordon. & Dorling, Danny. (2003). An Environmental Justice Analysis of British Air Quality. Environment and Planning A: Economy and Space. Vol 35, Issue 5; Pp. 909–929.
- Morvaridi, Behrooz. (2008). Social Justice and Development. NY. Palgrave Macmillan.
- Myers, Norman. (ed). (1984). The Gaia atlas of planet management. Garden City, N.Y. Anchor Press.
- Myers, Norman. Kent, Jennifer. Smith, Katy. (ed). (2005). The New Atlas of Planet Management. Los Angeles. University of California Press; First Edition, Revised. 14 November.
- Nagel, Thomas. (1987). What Does It All Mean? A Very Short Introduction to Philosophy. UK. Oxford University Press; 1st edition (October 15, 1987).

- Nussbaum, Martha C. (2011). Creating Capabilities: The Human Development Approach, Cambridge MA: Belknap Press of Harvard University Press.
- O'Riordan, Timothy. (2000). Environmental Science for Environmental Management. London. Longman. 2nd Edition. eBook Published. 28 October 2014.
- Rawls, John. (1999). A theory of justice. USA. the Belknap press of Harvard university press Cambridge. Massachusetts. Revised Edition For 1971.
- Redclift, Michael. (1993). "Sustainable Development: Needs, Values, Rights". Environmental Values 2, No. 1. Pp. 3-20. Cambridge, UK. The White Horse Press .
- Sachs, J., Schmidt-Traub, G., Kroll, C., Lafortune, G., Fuller, G., Woelm, F. (2020). Sustainable Development Report 2020: The Sustainable Development Goals and COVID-19. Cambridge University Press. (June 2020).
- Sachs, Jeffrey D. (2015). The Age of Sustainable Development. NY. Columbia University Press.
- Sachs, Jeffrey D., G. Schmidt-Traub, C. Kroll, G. Lafortune. (2019). The Sustainable Development Report 2019: Transformations to Achieve the Sustainable Development Goals. New York. Sustainable Development Solutions Network (SDSN) and the Bertelsmann Stiftung. (Jun 28, 2019).
- Sandel, Michael J. (2010). Justice: what's the right thing to do?. U.S.A. Farrar, Straus and Giroux; 1st edition (August 1, 2010).
- Schuurman, Frans J. (2000) Paradigms Lost, Paradigms Regained? Development Study in the Twenty-First Century. Third World Quarterly. Vol.21. No. 1. Pp. 7–20.
- Serageldin, Ismail. (1994). "Making Development Sustainable": in: Serageldin, Ismail & Steer, Andrew. [ed]. Making Development Sustainable: From Concepts to Action. Environmentally Sustainable Development Occasional Paper Series No. 2. The World Bank, Washington, D.C. Pp. 1-6.
- Solow, R. M (1991). Sustainability: An economist's perspective.

(ISSN: 2536 - 9555)

In R. Dorfman and N. S. Dorfman (Eds.). Economics of the environment: Selected readings. (Third ed). Pp. 179-187. New York: W. W. Norton.

- Tadamun. 2015(a). "Egypt's New Cities: Neither Just nor Efficient." 31 December. Cairo, Egypt. Retrieved 31 December, 2019.
- Tadamun. 2015(b). "The Hidden Cost of Displacement: The move from 'Izbit Khayrallah to Masakin 'Uthman." 31 December. Cairo, Egypt. Retrieved 31 December, 2019.
- Todaro, Michael P. & Smith, Stephen C. (2015). Economic Development. Harlow, England: Pearson Education Limited. 12th ed.
- UNCTAD. (2020). SDG Pulse 2020: UNCTAD Takes the Pulse of the SDGs. Division on Globalization and Development Strategies (DGDS). Geneva. second edition. 31 Dec 2020.
- United Nations. (1987). Report of the World Commission on Environment and Development (WCED): Our Common Future. N Y. General Assembly. Resolution No. (A/42/427).
- United Nations. (1992). Report United Nations Conference on Environment and Development. Rio de Janeiro, 3-14 June 1992. UN. General Assembly. Doc No: A/CONF.151/26 (Vol. I).
- United Nations. (2003). Official Records of the Economic and Social Council: Twenty-ninth session. Supplement No. (2). Resolution No. (E/2003/22). Annex VII. New York and Geneva.
- United Nations. (2012). Resolution adopted by the General Assembly: The Future We Want. Resolution No.(A/RES/66/288). on 27 July 2012. N Y. United Nations.
- United Nations. (2015). "Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development". N Y. General Assembly. Resolution No. A/RES/70/1 adopted on 25 September 2015.
- United Nations. (2019). Sustainable Development Goals Report 2019. New York: General Assembly. UN.

- World Bank. (2015). A Roadmap to Achieve Social Justice in Health Care in Egypt. Washington DC. The World Bank. January 2015.
- World Bank. (2020). Egypt's Economic Update. Washington. World Bank Group. October 2020. Pp. 152-153. Retrieved from: https://www.worldbank.org/en/country/egypt/publication/economic-update-october-2020
- Zainalabidin, Nada. (2019). Effect of Middle-Class Decline on Cultural and Value Framework. Egyptian Institute for Studies. Social Studies. Vol 2 May. Pp.1-10.

عَاشِراً: الْمُلَاحِقُ:

ملحق (١). دلالة الفروق بين المجموعات على أساس متغير النوع ومحل الإقامة باستخدام اختبار T-test.

المتغيرات	النوع						محل الإقامة					
	ذكور		إناث				ريف		حضر			
القضايا	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة	المتوسط	الانحراف معياري	المتوسط	الانحراف معياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
المساواة (متخلف)	١,١٤	١,٥٦	٢	١,٧	١,٩	دالة	١,٤	١,٨	١,٤	١,٦	٠٥٤,	دالة
المساواة (متقدم)	٣,٩٢	١,٤٤	٣,٣٣	١,٥١	-٢,٤	غير	٤,٠٤	١,٤	٣,٦	١,٥	١٤,	غير
التعليم (متقدم)	١,٣	١,٧	٩١,	١,٣٦	١١,٤٣	غير	١,٢	١,٧	١,٢	١,٥	١,١	غير
التعليم (متخلف)	٤,٠١	١,٤١	٤,٠٨	١,٤٠	-٢٣	غير	٤,٣	١,٢	١,٢	١,٥	٨١,	غير
الصحة (متقدم)	١,٤	١,٦	١,٦	١,٦٣	-٥,١	غير	١,٤	١,٧	١,٥	١,٦	١,١	غير
الصحة (متخلف)	٣,٨	١,٤	٣,٧	١,٥	٢٨ .	غير	٣,٧	١,٥	٣,٨	١,٤٠	١,١	غير
الاسكان (متقدم)	١,٣	١,٦	١,٤	١,٦	٢٥,	غير	١,٣	١,٥	١,٤	١,٦	١,١	غير
الإسكان (متخلف)	٣,٧	١,٤	٣,٦	١,٥	-١,٦	غير	٣,٦	١,٥	٣,٧	١,٤	١,١	غير
السكان (متقدم)	١,٤	١,٥	١,٤	١,٧	٢٢,	غير	١,٤	١,٧	١,٤	١,٥	١,	غير
السكان (متخلف	٢,٤	٢,٢	٢,٤	١,٧	١١,	غير	٢,٣	١,٩	٢,٤	١,٩	٩٩,	غير
الامن (متقدم)	١,٧	١,٦	٢,١	١,٧	٥٧,	غير	١,٨	١,٥	١,٨	١,٦	٨٥,	غير
الامن (متخلف)	٣,٤	١,٥	٣,١	١,٤	٩ .,	غير	٣,٦	١,٥	٣,٣	١,٥٦	-١,٢	غير

(ISSN: 2536 - 9555)

ملحق (٢). دلالة الفروق بين المجموعات على أساس متغير العمر ومستوى التعليم باستخدام ANOVA.

المتغيرات التابعة	متغير العمر					مستوي التعليم				
	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
المساواة (متقدم)	٦.٥	٣	٢.١	.٧٦	.٥١	.٢٧	٢	.١٣	.٤٧	.٩٥
المساواة (متخلف)	٦.٣	٣	٢.١٠	٩.٤	.٠٤٢	٢.٧	٢	١.٣	.٦١	.٥
التعليم (متقدم)	.٥٤	٣	.١٨	.٦٨	.٩٧	٣.٥	٢	١.٧	.٦٩	.٥٠
التعليم (متخلف)	.١٧	٣	.٠٥٨	.٠٢٩	.٩٩	.٩٨	٢	.٤	.٢٤	.٧٨
الصحة (متقدم)	٣.٧	٣	١.٢٥	.٤٥	.٠٧١	٢.٤	٢	١.٢	.٠٤٤	.٦٤
الصحة (متخلف)	٤.٢	٣	١.٦	.٧٤	.٥٢	٢.٣	٢	١.١٧	.٥٣	.٥٨
السكان (متقدم)	٢.٣	٣	١.٥	.٤٢	.٢٥	٢.٢	٢	١.٦	.٣٥	.٦٥
السكان (متخلف)	.٥٢	٣	١.٣	.٦٨	.٤٥	٢.٣	٢	١.٥	.٣٣	.٦٥
الإسكان (متقدم)	٣.٧	٣	١.٢	.٤٦	.٧٠	١٠.٢	٢	٥.١	١.٩	.١٤
الإسكان (متخلف)	٢.٨	٣	.٩٤	.٤١	.٧٤	٢.٤	٢	١.٢	.٥٥	.٥٧
الامن (متقدم)	٣.٢	٣	١.٠٨	.٣٨	.٧٦	١.٦	٢	.٨٣	.٣	.٧٤
الامن (متخلف)	٢.٧	٣	.٩٢	.٤	.٧٥	١.١١	٢	.٥٥	.٢٤	.٧٨